AGREEMENT ON SUBSIDIES AND COUNTERVAILING MEASURES

اتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية

Members hereby agree as follows:

يتفق الأعضاء على ما يلي :

PART 1 : GENERAL PROVISIONS

الجزء الأول : أحكام عامة

Article 1
Definition of a subsidy

المادة 1
تعريف الدعم

1.1 For the purpose of this agreement, a subsidy shall be deemed to exist if:

1-1 لغرض هذا الاتفاق ، يعتبر الدعم موجوداً إذا :

(a)(1) there is a financial contribution by a government or any public body within the territory of a Member (referred to in this Agreement as "government"), i.e. where:

(أ)(1) كانت هناك مساهمة مالية من حكومة أو أى هيئة عامة فى أراضى العضو (يشار إليها فى هذا الاتفاق بعبارة " حكومة ") ، أى عندما :

(i) a government practice involves a direct transfer of funds (e.g. grants, loans, and equity infusion), potential direct transfers of funds or liabilities (e.g. loan guarantees);

1. تتضمن ممارسة الحكومة تحويل الاموال بصفة مباشرة (مثل منح وقروض ومساهمة مالية فى شكل أسهم) أو إمكانية وجود نقل مباشر للاموال أو خصوم (مثل ضمانات لقروض)؛

(ii) government revenue that is otherwise due is foregone or not collected (e.g. fiscal incentives such as tax credits)[1] ;

2. تتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة و/ أو تترك تحصيلها (كالحوافز المالية مثال الخصم الضريبى)1 ؛

(iii) a government provides goods or services other than general infrastructure, or purchases goods;

3. تقدم الحكومة سلعاً أو خدمات غير البنية الاساسية العامة أو شراء السلع ؛

---

[1] طبقاً لأحكام المادة 16 من اتفاقية عام 1994 (مذكرة بشأن المادة 16) وأحكام الملحقات من الأول إلى الثالث من هذا الإتفاق، ولا يعتبر استثناء منتج مصدر من الرسوم أو الضرائب التى يتحملها منتج مشابه عندما يكون موجه للإستهلاك المحلى، أو الإعفاء من هذه الرسوم أو الضرائب لمبالغ لا تتجاوز المبالغ المتراكمة، على أنه دعم .

[1] **In accordance with the provisions of Article XVI of GATT 1994 (Note to Article XVI) and the provisions of Annexes I through III of this agreement, the exemption of an exported product from duties or taxes borne by the like product when destined for domestic consumption, or the remission of such duties or taxes in amounts not in excess of those which have accrued, shall not be deemed to be a subsidy.**

(iv) a government makes payments to a funding mechanism, or entrusts or directs a private body to carry out one or more of the type of functions illustrated in (i) to (iii) above which would normally be vested in the government and the practice, in no real sense, differs from practices normally followed by government;

4. قدمت الحكومة مدفوعات الالية للتمويل أو تعهد إلى هيئة خاصة أو توجهها لتنفيذ مهمة أو أكثر من مهمة من نوع المهام الموضحة فى (1) إلى (3) أعلاه والتى يعهد بها عادة إلى الحكومة وتكون الممارسة غير مختلفة فى الحقيقة عن الممارسات التى تتبعها الحكومات عادة؛

or

أو

(a)(2) there is any form of income or price support in the sense of Article XVI of GATT 1994;

(أ)(2) يوجد أى شكل من دعم الدخل أو دعم الاسعار بمعنى المادة السادسة عشرة من اتفاقية جات 1994 ؛

And

و

(b) a benefit is thereby conferred.

(ب) تتحقق أستفادة من ذلك.

1.2 A subsidy as defined in paragraph 1 shall be subject to the provisions of Part II or shall be subject to the provisions of Part III or V only if such a subsidy is specific in accordance with the provisions of Article 2.

1-2 تخضع للدعم كما عرفت فى الفقرة 1 لاحكام الجزء الثانى أو تخضع لاحكام الجزء الثالث أو الخامس فقط اذا توافرت فيها صفة التخصيص طبقاً لاحكام المادة 2.

Article 2

المادة 2

Specificity

التخصيص

2.1 In order to determine whether a subsidy, as defined in paragraph 1 of Article 1, is specific to an enterprise or industry or group of enterprises or industries (referred to in this Agreement as "certain enterprises") within the jurisdiction of the grating authority, the following principles shall apply:

2-1 لتحديد ما اذا كان دعم ما ، كما عرفت فى الفقرة 1 من المادة 1 ، تخصيص لمؤسسة أو صناعة أو مجموعة من المؤسسات أو الصناعات (يشار اليها فى هذا الاتفاق باعتبارها " مؤسسات معينة ") فى نطاق اختصاص السلطة المانحة ، تنطبق المبادئ التالية :

(a) Where the granting authority, or the legislation pursuant to which the granting authority operates, explicitly limits access to a subsidy to certain enterprises, such subsidy shall be specific.

(أ) عندما تحصر السلطة المانحة أو التشريع الذى تعمل بمقتضاه السلطة المانحة الحصول على الدعم فى مؤسسات معينة ، تكون هذه المنحة تخصيصية .

(b)Where the granting authority, or the legislation pursuant to which the granting authority operates, establishes objective criteria or condition[2] governing the eligibility for, and the amount of, a subsidy, specificity shall not exist, provided that the eligibility is automatic and that such criteria and conditions are strictly adhered to. The criteria or conditions must be clearly spelled out in law, regulation, or other official document, so as to be capable of verification.

(ب) عندما تضع السلطة المانحة أو التشريع الذى تعمل بمقتضاه السلطة المانحة مقاييس أو شروطاً موضوعية[2] تحكم أحقية الحصول على دعم وقيمته ، ويعتبر التخصيص غير موجود ، بشرط أن تكون الاحقية تلقائية وبشرط تطبيق تلك المقاييس والشروط تطبيقاً دقيقاً . وينبغى توضيح المقاييس أو الشروط فى القانون أو النظام أوأى وثيقة رسمية أخرى وذلك للتمكن من التحقق منها .

(c) If notwithstanding any appearance of non-specificity resulting from the application of the principles laid down in subparagraphs (a) and (b), there are reasons to believe that the subsidy may in fact be specific, other factors may be considered. Such factors are: use of a subsidy, programme by a limited number of certain enterprises, predominant use by certain enterprises, the granting of disproportionately large amounts of subsidy to certain enterprises, and the manner in which discretion has been exercised by the granting authority in the decision to grant a subsidy[3] . In applying this subparagraph, account shall be taken of the extent of diversification of economic activities within the jurisdiction of the granting authority, as well as of the length of time during which the subsidy pogramme has been in operation.

(ج) بغض النظر عن أى مظهر بعدم التخصيص الناتج عن تطبيق المبادئ الواردة فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) ، اذا كانت هناك أسباب يعتقد بناء عليها أن الدعم هو فى الواقع مخصص ، يمكن النظر فى عوامل أخرى. وتلك العوامل هى : استخدام برنامج الدعم من قبل عدد محدود من مؤسسات معينة أو استخدامه أساساً من قبل مؤسسات معينة، ومنح مبالغ كبيرة من الاعانات لمؤسسات معينة بطريقة غير متناسبة ، والطريقة التى تمارس بها السلطة المانحة سلطاتها عند تقرير منح الدعم[3]. وعند تطبيق هذه الفقرة الفرعية، ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار مدى تنوع الانشطة الاقتصادية التى تقع فى اختصاص السلطة المانحة، وكذلك طول المدة الزمنية التى يتم خلالها تطبيق برنامج الدعم .

2.2 A subsidy which is limited to certain enterprises located within a designated

2-2 الدعم المقصور على مؤسسات معينة موجودة فى

[2] تعنى المعايير أو الشروط الموضوعية، كما تستخدم هنا، المعايير أو الشروط المحايدة، التى لا تفضل مؤسسات معينة عن غيرها، والتى تكون اقتصادية الطابع ويجرى تطبيقها على جميع المؤسسات، مثل عدد العاملين أو حجم المؤسسة.

[2] Objective criteria or conditions, as used herein, mean criteria or conditions which are neutral, which do not favour certain enterprises over others, and which are economic in nature and horizontal in application, such as number of employees or size of enterprise.

[3] وفى هذا الصدد ينظر بصورة خاصة فى المعلومات المتعلقة بتكرار تقديم طلبات الحصول على دعم ورفضها أو قبولها وأسباب تلك القرارات.

[3] in this regard, in particular, information on the frequency with which applications for a subsidy are refused or approved and the reasons for such decisions shall be considered.

geographical region within the jurisdiction of the granting authority shall be specific. It is understood that the setting or change of generally applicable tax rates by all levels of government entitled to do so shall not be deemed to be a specific subsidy for the purposes of this Agreements.

منطقة جغرافية محددة فى نطاق اختصاص السلطة المانحة تكون تخصيصية ومن المفهوم أن وضع أو تغير أسعارالضريبة المطبقة بصفة عامة من جميع المستويات الحكومية التى يحق لها ان تفعل ذلك لا يعتبر دعم تخصيصي فى هذا الاتفاق.

2.3 Any subsidy falling under the provisions of Article 3 shall be deemed to be specific.

2-3 كل دعم يقع فى نطاق أحكام المادة 3 يعتبر مخصص.

2.4 Any determination of specificity under the provisions of this Article shall be clearly substantiated on the basis of positive evidence.

2-4 تحديد وجود التخصيص بمقتضى أحكام هذه المادة ينبغى التدليل عليه بوضوح على أساس دليل حقيقى .

PART II: PROHIBITED SUBSIDIES

الجزء الثانى: الدعم المحظور

Article 3
Prohibition

المادة 3
الحظر

3.1 Except as provided in the Agreement on Agriculture, the following subsidies, within the meaning of Article 1, shall be prohibited:

3-1 فيما عدا ما نص عليه فى الاتفاق بشأن الزراعة ، يعتبر الدعم التالى- محظوراً وفقاً لمفهوم المادة1:

(a) subsidies contingent, in law or in fact[4], whether solely or as one of several other conditions, upon export performance, including those illustrated in Annex1[5] ;

(b) subsidies contingent, whether solely or as one of several other conditions, upon the

(أ) الدعم الذى يتوقف بشكل قانونى أو فعلى[4] ؛ على مستوى الاداء التصديرى سواء بسبب شرط واحد أو كأحد عناصر من عدة شروط أخرى بما فى ذلك ما هو موضح فى الملحق الاول[5] ؛

(ب) الدعم الذى يتوقف على استخدام السلع المحلية بدلا من

[4] يستوفى هذا المعيار عندما تبين الحقائق أن منح دعم (بدون أن يكون مرتبط قانونياً بالأداء التصديرى) هو فى الحقيقة مرتبطاً بالتصدير أو بحصيلة التصدير الفعلى أو المتوقع. أما مجرد منح الدعم لمؤسسات تقوم بالتصدير فإن ذلك وحده لا يعتبر دعماً للتصدير.

[4]This standard is met when the facts demonstrate that the granting of a subsidy, without having been made legally contingent upon export performance, is in fact tied to actual or anticipated exportation or export earnings. The mere fact that a subsidy is granted to enterprises which export shall not for that reason alone be considered to be an export subsidy within the meaning of this provision.

[5] التدابير المشار اليها فى الملحق الاول على أنها لا تشكل اعانات تصدير لاتكون محظورة بمقتضى هذا النص أو أى نص آخر فى هذا الاتفاق.

[5]Measures referred to in Annex 1 as not constituting export subsidies shall not be prohibited under this or any other provision of this Agreement.

use of domestic over imported goods.

المستوردة، سواء كان هذا الشرط منفرداً أو ضمن شروط .

3.2 A Member shall neither grant nor maintain subsidies referred to in paragraph 1.

3-2 لا يمنح العضو الدعم المشار اليه فى الفقرة 1 ولا يستبقيها .

Article 4

المادة 4

Remedies

العلاج

4.1 Whenever a Member has reason to believe that a prohibited subsidy is being granted or maintained by another Member, such Member may request consultations with such other Member.

4-1 اذا كان لدى العضو سبب للاعتقاد بان دعم محظور يجرى منحه أو استبقاؤه من قبل عضو آخر ، يجوز لذلك العضو طلب مشاورات مع العضو الاخر .

4.2 A request for consultations under paragraph 1 shall include a statement of available evidence with regard to the existence and nature of the subsidy in question.

4-2 ويشمل طلب المشاورات بمقتضى الفقرة 1 بيانا بالادلة المتوافرة على وجود الدعم وعلى طبيعته .

4.3 Upon request for consultations under paragraph1, the Member believed to be granting or maintaining the subsidy in question shall enter into such consultations as quickly as possible. The purpose of the consultations shall be to clarify the facts of the situation and to arrive at a mutually agreed solution.

4-3 وعند طلب المشاورات بمقتضى الفقرة 1 ، يدخل العضو الذى يعتقد بأنه يمنح الدعم أو يستبقيه فى مشاورات بأسرع ما يمكن . والغرض من المشاورات توضيح حقائق الموقف والوصول الى حل يكون مقبولا للطرفين .

4.4 If no mutually agreed solution has been reached within 30 days[6] of the request for consultations, any Member party to such consultations may refer the matter to the Dispute Settlement Body (“DSB”) for the immediate establishment of a panel, unless the DSB decides by consensus not to establish a panel.

4-4 واذا لم يمكن التوصل الى حل مقبولا للطرفين فى خلال 30 يوماً[6] من طلب المشاورات يحيل أى عضو طرف فى المشاورات المسألة الى جهاز تسوية المنازعات لانشاء فريق تحكيم فوراً ، ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الاراء عدم انشاء هذا الفريق.

4.5 Upon its establishment, the panel may request the assistance of the Permanent

4-5 وعند انشاء فريق التحكيم يجوز له ان يطلب مساعدة فريق الخبراء الدائم[7] بالنسبة لمعرفة اذا كان الاجراء قيد

[6] يمكن تمديد أى فترات زمنية واردة فى هذه المادة بناء على اتفاق الطرفين .

[6] Any time-periods mentioned in this Article may be extended by mutual agreement.

[7] كما ورد فى المادة **24**.

Group of Experts[7] (referred to in this Agreement as the "PGE") with regard to whether the measure in question is a prohibited subsidy. If so requested, the PGE shall immediately review the evidence with regard to the existence and nature of the measure in question and shall provide an opportunity for the Member applying or maintaining the measure to demonstrate that the measure in question is not a prohibited subsidy. The PGE shall report its conclusions to the panel within a time-limit determined by the panel. The PGE's conclusions on the issue of whether or not the measure in question is a prohibited subsidy shall be accepted by the panel without modification.

النظـر هـو دعـم محظـور. واذا طلـب ذلـك ، يسـتعرض فريـق الخبراء الدائم فوراً الدليل على وجود الاجراء قيد النظر وعلى طبيعتـه ويتيح الفرصـة للعضـو الـذى يطبق أو يستبقى الاجراء لبيـان ان الاجـراء قيـد النظـر لـيس دعـم محظـور. ويقـدم فريـق الخبراء الدائم تقريراً بما توصل اليه من نتائج الى الفريق فى فترة زمنية محدودة يقررها الفريق . وتكون نتائج فريق الخبراء الدائم باعتبار الاجراء قيد النظر دعم محظور أم غير مقبول للفريق دون تعديل .

4.6 The panel shall submit its final report to the parties to the dispute. The report shall be circulated to all Members within 90 days of the date of the composition and the establishment of the panel's terms of reference.

4-6 ويقدم الفريق تقريره النهائى الى الاطراف فى النزاع. ويعمم التقرير على جميع الاعضاء خلال 90 يوما من تاريخ تشكيل الفريق ووضع شروط اختصاصه.

4.7 If the measure in question is found to be a prohibited subsidy, the panel shall recommend that the subsidizing Member withdraw the subsidy without delay. In this regard, the panel shall specify in its recommendation the time-period within which the measure must be withdrawn.

4-7 واذا وجد ان الاجراء قيد النظر دعم محظور ، يوصى الفريق بأن يسحب العضو الذى يقدم الدعم هذا دون تأخير . وفىهذا الصدد يحدد الفريق فى توصيته الفترة الزمنية التى ينبغى فيها سحب الاجراء .

4.8 Within 30 days of the issuance of the panel's report to all Members, the report shall be adopted by the DSB unless one of the parties to the dispute formally notifies the DSB of its decision to appeal or the DSB decides by consensus not to adopt the report.

4-8 وفى خلال 30 يوماً من توزيع تقرير الفريق على جميع الاعضاء ، يعتمد التقرير من جهاز تسوية المنازعات ما لم يخطر أحد الاطراف النزاع رسمياً جهاز تسوية المنازعات بقراره بالاستئناف أو اذا قرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الاراء عدم اعتماد التقرير.

4.9 Where a panel report is appealed, the Appellate Body shall issue its decision within 30 days from the date when the party to the dispute formally notifies its intention to appeal. When the Appellate Body considers

4-9 وعند استئناف تقرير الفريق ، يصدر جهاز الاستئناف قراره فى خلال 30 يوما من التاريخ الذى أخطر فيه الطرف فى النزاع رسمياً بنيته بالاستئناف. وعندما يرى جهاز الاستئناف أنه لا يستطيع تقديم تقريره فى خلال 30 يوما فعليه أن يخطر جهاز

[7] **As established in Article 24.**

that it cannot provide its report within 30 days, it shall inform the DSB in writing of the reasons for the delay together with an estimate of the period within which it will submit its report. In no case shall proceedings exceed 60 days. The appellate report shall be adopted by the DSB and unconditionally accepted by the parties to the dispute unless the DSB decides by consensus not to adopt the appellate report within 20 days following its issuance to the Members[8] .

تسوية المنازعات كتابة بأسباب تأخيره مع تقدير الفترة التى يمكنه من خلالها تقديم تقريره . وعلى أية حال ينبغى ألا تتجاوز الاجراءات 60 يوماً . ويعتمد جهاز تسوية المنازعات تقرير جهاز الاستئناف وتقبله الاطراف دون أى شروط ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الاراء عدم اعتماد تقرير جهاز الاستئناف فى خلال 20 يوماً عقب توزيعه على الاعضاء [8].

4.10 In the event the recommendation of the DSB is not followed within the time-period specified by the panel, which shall commence from the date of adoption of the panel's report or the Appellate Body's report, the DSB shall grant authorization to the complaining Member to take appropriate[9] countermeasures, unless the DSB decides by consensus to reject the request.

4-10 وفى حالة عدم اتباع توصية جهاز تسوية المنازعات خلال الفترة الزمنية التى حددها الفريق ، والتى تبدأ من تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو تقرير جهاز الاستئناف، يمنح جهاز تسوية المنازعات ترخيصاً للعضو الشاكى باتخاذ إجراءات مضادة مناسبة[9] ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الاراء رفض الطلب .

4.11 In the event a party to the dispute requests arbitration under paragraph 6 of Article 22 of the Dispute Settlement Understanding ("DSU"), the arbitrator shall determine whether the countermeasures are appropriate[10] .

4-11 فاذا طلب أحد أطراف النزاع اللجوء الى التحكيم بمقتضى الفقرة 6 من المادة 22من التفاهم بشأن تسوية المنازعات ، يحدد المحكم ما اذا كانت الاجراءات المضادة مناسبة[10] .

4.12 For purposes of disputes conducted pursuant to this Article, except for time-periods specifically prescribed in this Article, time-periods applicable under the DSU for the conduct of such disputes shall be half the time prescribed therein.

4-12 فى المنازعات التى تنظر بناء على هذه المادة، وباستثناء الفترات الزمنية المحددة صراحة فى هذا المادة ، تكون الفترات الزمنية المطبقة بمقتضى تفاهم تسوية المنازعات لتناول تلك المنازعات هى نصف الوقت المحدد هنا.

[8] اذا لم يكن من المقرر عقد اجتماع لجهاز تسوية اللمنازعات ، يعقد اجتماع لهذا الغرض .

[8] If a meeting of the DSB is not scheduled during this period, such a meeting shall be held for this purpose.

[9] لا يعنى هذا التعبير السماح بتدابير مضادة غير متناسبة بسبب أن الدعم الذى تتناوله الأحكام محظور.

[9] This expression is not meant to allow countermeasures that are disproportionate in light of the fact that the subsidies dealt with under these provisions are prohibited.

[10] لا يعنى هذا التعبير السماح بتدابير مضادة تكون غير متناسبة على ضوء حقيقة أن الدعم الذى تتناوله الأحكام محظور.

[10] This expression is not meant to allow countermeasures that are disproportionate in light of the fact that the subsidies dealt with under these provisions are prohibited.

PART III: ACTIONABLE SUBSIDIES

الجزء الثالث : الدعم القابل لاتخاذ إجراء

Article 5
Adverse Effects

المادة 5
الاثار السلبية

NO Member should cause, through the use of any subsidy referred to in paragraph 1 and 2 of Article 1, adverse effects to the interests of other Members, i.e.:

(a) injury to the domestic industry of another Member[11] ;

(b) nullification or impairment of benefits accruing directly or indirectly to another Members under GATT 1994 in particular the benefits of concessions bound under Article II of GATT 1994[12] ;

(c) serious prejudice to the interests of another Member[13] .

This Article does not apply to subsidies maintained on agricultural products as provided in Article 13 of the Agreement on Agriculture.

ينبغى ألا يسبب عضو من خلال استخدام أى دعم مشار اليه فى الفقرتين 1،2 من المادة 1 ، آثارا سلبية على مصالح آخرين ، أى:

(أ) إضرار بالصناعة المحلية لعضو آخر[11].

(ب) إبطال أثر المزايا المباشرة وغير المباشرة التى يحصل عليها الاعضاء الاخرين أو ما يعرضها للخطر ولا سيما المزايا الناجمة عن التنازلات المربوطة بمقتضى المادة 2 من اتفاقة جات 1994[12]؛

(ج) إضرا خطير بمصالح عضو آخر[13] .

ولا تنطبق هذه المادة على الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية كما نص على ذلك فى المادة 13 من الاتفاق بشأن الزراعة .

---

[11] يستخدم مصطلح " إضرار بالصناعة المحلية " هنا بنفس المعنى كما استخدم فى الجزء الخامس.

[11] the term "injury to the domestic industry" is used here in the same sense as it is used in part V.

[12] يستخدم مصطلح " إبطال أو تقليل " فى هذا الإتفاق بنفس المعنى المستخدم فى الأحكام ذات الصلة فى اتفاقية جات 1994، ويكون ويكون اثبات وجود مثل هذا الإبطال أو التقليل بناء على الممارسة فى تطبيق هذه الأحكام.

[12] the term " nullification or impairment" is used in this Agreement in the same sense as it is used in the relevant provisions of GATT 1994, and the existence of such nullification or impairment shall be established in accordance with the practice of application of these provisions.

[13] يستخدم مصطلح " إضرار خطير بمصالح عضو آخر " فى هذا الإتفاق بنفس المعنى المستخدم فى الفقرة 1 من المادة 16 من اتفاقية جات 1994 ويشمل التهديد بالإضرار الخطير.

[13] the term "serious prejudice to the interests of another Member" is used in this Agreement in the same sense as it is used in paragraph 1 of Article XVI of GATT 1994, and includes threat of serious prejudice.

Article 6

Serious Prejudice

6.1 Serious prejudice in the sense of paragraph (c) of Article5 shall be deemed to exist in the case of:

(a) the total ad Valorem subsidization[14] of a product exceeding 5 per cent[15] ;

(b) subsidies to cover operating losses sustained by an industry;

(c) subsidies to cover operating losses sustained by an enterprise, other than one-time measures which are non-recurrent and can not be repeated for the enterprise and which are given merely to provide time for the development of long-term solutions and to avoid acute social problems;

(d) direct forgiveness of debt, i.e. forgiveness of government-held debt, and grants to cover debt repayment[16] .

6.2 Notwithstanding the provisions of paragraph 1, serious prejudice shall not be found if the subsidizing Member demonstrates that the subsidy in question has not resulted in any of the effects enumerated

المادة 6

الاضرار الخطير

6-1 يفترض وجود الضرر الخطير فى اطار معنى الفقرة (ج) من المادة 5 فى حالة:

(أ)اذا كان اجمالى قيمة[14] الدعم لمنتج ما يتجاوز 5 فى المائة[15] ؛

(ب) الدعم التى تغطى خسائر التشغيل التى تتحملها صناعة ما ؛

(ج) الدعم لتغطية خسائر التشغيل التى تتحملها مؤسسة، غير الاجراءات التى تنفذ مرة واحدة ولا تتواتر ولا يمكن تكرارها تلك المؤسسة والتى منحت لمجرد توفير الوقت لايجاد حلول طويلة الاجل ولتجنب مشاكل اجتماعية حادة ؛

(د) الاعفاء المباشر من الديون ، أى الاعفاء من الديون التى تستحق للحكومة ، والمنح لتغطية تسديد الديون[16] .

6-2 وبغض النظر عن أحكام الفقرة 1 ، لا يوجد اضرار خطير اذا بين العضو الذى يقدم الدعم أن الدعم قيد النظر لم ينتج عنه أى آثار من الاثار التى عددتها الفقرة 3.

---

14 بحسب إجمالى قيمة الدعم طبقاً لأحكام الملحق الرابع.

14The total ad valorem subsidization shall be calculated in accordance with the provisions of Annex IV.

15 نظراً لأن من المتوقع للطائرات المدنية أن تخضع لقواعد محددة متعددة الأطراف، لا تنطبق الشريحة المبدئية فى هذه الفقرة الفرعية على الطائرات المدنية.

15 Since it is anticipated that civil aircraft will be subject to specific multilateral rules, the threshold in this subparagraph does not apply to civil aircraft.

16 يسلم الأعضاء بأنه إذا لم يكن من الممكن بالكامل تمويل برنامج طائرات مدنية على أساس عوائد الأتاوات نظراً لإنخفاض مستوى المبيعات الفعلى عن مستوى المبيعات المتوقع، لا يكون هذا فى حد ذاته اضراراً خطيراً فى مفهوم هذه الفقرة الفرعية.

16 Members recognize that where royalty-based financing for a civil aircraft programme is not being fully repaid due to the level of actual sales falling below the level of forecast sales, this does not in itself constitute serious prejudice for the purposes of this subparagraph.

in paragraph 3.

6.3 Serious prejudice in the sense of paragraph (c) of Article 5 may arise in any case where one or several of the following apply:

6-3 قد ينتج إضرار خطير بالمعنى الوارد فى الفقرة (ج) من المادة 5 فى أى حالة ينطبق فيها واحد أو أكثر مما يلى:

(a) the effect of the subsidy is to displace or impede the imports of a like product of another Member into the market of the subsidizing Member;

(أ) يكون أثر الدعم هو إزاحة أو إعاقة واردات لمنتج مثيل من عضو آخر الى سوق العضو الذى يقدم على الدعم ،

(b) the effect of the subsidy is to displace or impede the exports of a like product of another Member from a third country market;

(ب) يكون أثر الدعم هو إزاحة أو أعاقة تصدير لمنتج مثيل لعضو آخر من سوق بلد ثالث .

(c) the effect of the subsidy is a significant price undercutting by the subsidized product as compared with the price of a like product of another Member in the same market or significant price suppression, price depression or lost sales in the same market.

(ج) يكون أثر الدعم كبير فى خفض أسعار المنتج المدعوم بالمقارنة بأسعار منتج شبيه عند عضو آخر فى نفس السوق أو كبح الاسعار بصورة كبيرة أو خفضها أو خسارة المبيعات فى نفس السوق؛

(d) the effect of the subsidy is an increase in the world market share of the subsidizing Member in a particular subsidized primary product or commodity[17] as compared to the average share it had during the previous period of three years and this increase follows a consistent trend over a period when subsidies have been granted.

(د) يكون أثر الدعم هو زيادة نصيب العضو الذى يقدم الدعم فى السوق العالمية ولا سيما سوق المنتجات الاولية المدعومة أو السلع الاساسية المدعومة[17] بالمقارنة بمتوسط نصيبه خلال فترة الثلاث سنوات السابقة وكانت هذه الزيادة سائرة فى اتجاه مستمر أثناء منح الدعم .

6.4 For the purpose of paragraph 3(b), the displacement or impeding of exports shall include any case in which, subject to the provisions of paragraph 7, it has been demonstrated that there has been a change in relative shares of the market to the disadvantage of the non-subsidized like product (over an appropriately representative

6-4 فى تطبيق الفقرة 3 (ب) ، يشمل إزاحة واعاقة الصادرات أى حالة يتبين فيها ان هناك تغييرا فى الانصبة النسبية من السوق لغيرمصلحة المنتجات الشبيهة غير المدعومة (طوال فترة نموذجية مناسبة تكفى لبيان الاتجاهات بوضوح فى تطور سوق المنتج المعنى ، والتى تكون فى الظروف العادية

[17] ما لم تنطبق قواعد محددة متعددة الأطراف متفق عليها على التجارة فى منتج أو سلع أساسية قيد النظر.

[17]Unless other multilaterally agreed specific rules apply to the trade in the product or commodity in question.

period sufficient to demonstrate clear trends in the development of the market for the product concerned, which, in normal circumstance, shall be at least one year). " Change in relative shares of the market " shall include any of the following situations:

(a) there is an increase in the market share of the subsidized product; (b) the market share of the subsidized product remains constant in circumstances in which, in the absence of the subsidy, it would have declined; (c) the market share of the subsidized product declines, but at a slower rate than would have been the case in the absence of the subsidy.

6.5 For the purpose of paragraph 3 (c), price undercutting shall include any case in which such price undercutting has been demonstrated through a comparison of prices of the subsidized product with prices of a non-subsidized like product supplied to the same market. The comparison shall be made at the same level of trade and at comparable times, due account being taken of any other factor affecting price comparability. However, if such a direct comparison is not possible, the existence of price undercutting may be demonstrated on the basis of export unit values.

6.6 Each Member in the market of which serious prejudice is alleged to have arisen shall, subject to the provisions of paragraph 3 of Annex V, make available to the parties to a dispute arising under Article 7, and to the panel established pursuant to paragraph 4 of Article 7, all relevant information that can be obtained as to changes in market shares of the parties to the dispute as well as concerning prices of the products involved.

6.7 Displacement or impediment resulting in serious prejudice shall not arise under paragraph 3 where any of the following circumstances exist[18] during the relevant

سنة على الاقل) ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة 7. ويشمل " التغير فى الانصبة النسبية من السوق" أى من الحالات التالية :

(أ) تزيد حصة المنتج المدعوم فى السوق ، (ب) تظل حصة المنتج المدعوم فى السوق ثابتة فى ظروف كانت ستنخفض لولا الدعم، (ج) تنخفض حصة المنتج المدعوم فى السوق، ولكن بمعدل أبطأ مما لو كان يمكن أن يكون عليه لولا الدعم.

6-5 فى تطبيق الفقرة 3 (ج) ، يشمل التأثير على الاسعار بالخفض أى حالة يثبت فيها هذا الخفض بمقارنة أسعار منتج مدعوم مع أسعار منتج شبيه غير مدعوم مورده الى نفس السوق . وتتم المقارنة على نفس مستوى التجارة وفى أوقات مقارنة ، وينبغى ايلاء العناية الى أى عامل آخر يؤثر على مقارنة الاسعار . ومع ذلك ، اذا لم يكن من الممكن القيام بالمقارنة المباشرة ، يمكن اثبات وجود خفض فى الاسعار على أساس قيم وحدة الصادرات .

6-6 على كل عضو يدعى بوقوع اضرار خطير فى سوقه أن يتيح للاطراف فى النزاع (بمقتضى المادة 7 ، وللفريق الذى ينشأ بمقتضى الفقرة 4 من المادة 7) ، جميع المعلومات ذات الصلة التى يمكن الحصول عليها عن التغييرات فى أنصبة أطراف النزاع فى السوق وكذلك المتعلقة بأسعار المنتجات قيد النظر ، مع مراعاة أحكام الفقرة 3 من الملحق الخامس .

6-7 لا يحدث إزاحة أو اعاقة تؤدى الى اضرار خطير بمقتضى الفقرة 3 عندما توجد الظروف التالية [18] خلال الفترة ذات الصلة :

---

[18] ان وجود ظروف معينة مشار اليها فى هذه الفقرة لا تجعل لها أى وضع قانونى فى اتفاقية جات 1994 أو فى الإتفاق الحالى. ولا ينبغى أن تكون هذه الظروف معزولة أو متفرقة أو قليلة الأهمية لأى سبب آخر .

period:

(a) prohibition or restriction on exports of the like product from the complaining Member or on imports from the complaining Member into the third country market concerned;

(أ) وجود حظر أو قيود على تصدير المنتجات الشبيهة فى العضو الشاكى أو على الاستيراد من العضو الشاكى الى سوق البلد الثالث المعنى ؛

(b) decision by an importing government operating a monopoly of trade or state trading in the product concerned to shift, for non-commercial reasons, imports from the complaining Member to another country or countries;

(ب) وجود قرار من قبل حكومة مستوردة تحتكر التجارة أو تمارس الاتجار الحكومى فى المنتج المعنى بنقل الاستيراد من العضو الشاكى الى بلد أو بلدان أخرى ، لاسباب غير تجارية ؛

(c) natural disasters, strikes, transport disruptions or other force majeure substantially affecting production, qualities, quantities or prices of the product available for export from the complaining Member;

(ج) وقوع كوارث طبيعية أو اضرابات أو توقف النقل أو قوة قاهرة أخرى تؤثر بصورة كبيرة على انتاج المنتجات المتاحة للتصدير من العضو الشاكى أو على كميتها أو نوعيتها أو أسعارها ؛

(d) existence of arrangements limiting exports from the complaining Member;

(د) وجود ترتيبات تحد من صادرات العضو الشاكى ؛

(e) voluntary decrease in the availability for export of the product concerned from the complaining Member (including, *inter alia*, a situation where firms in the complaining Member have been autonomously reallocating exports of this product to new markets);

(هـ) تخفيض طوعى فى توافر صادرات المنتج المعنى من العضو الشاكى (بما فى ذلك حالة ، من بين جملة حالات، تكون فيها الشركات فى العضو الشاكى قد غيرت وجهة تصدير المنتجات الى أسواق جديدة من تلقاء نفسها)؛

(f) failure to conform to standards and other regulatory requirements in the importing country.

(و) عدم التطابق مع المقاييس والمتطلبات التنظيمية الاخرى فى البلد المستورد .

6.8 In the absence of circumstances referred to in paragraph 7, the existence of serious prejudice should be determined on the basis of the information submitted to or obtained by the panel, including information submitted in accordance with the provisions

6-8 وفى غياب الظروف المشار اليها فى الفقرة 7 ، يكون اثبات وجود اضرار خطير على أساس المعلومات المقدمة أو التى يحصل عليها فريق التحكيم ، بما فى ذلك المعلومات المقدمة طبقاً لاحكام الملحق الخامس .

[18]The fact that certain circumstances are referred to in this paragraph does not, in itself, confer upon them any legal status in terms of either GATT 1994 or this Agreement. These circumstances must not be isolated, sporadic or otherwise insignificant.

of Annex V.

6.9 This Article does not apply to subsidies maintained on agricultural products as provided in Article 13 of the Agreement on Agriculture.

6-9 لاتنطبق هذه المادة على الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية كما نص على ذلك فى المادة 13من الاتفاق بشأن الزراعة .

Article 7

Remedies

المادة 7

العلاج

7.1 Except as provided in Article 13 of the Agreement on Agriculture, whenever a Member has reason to believe that any subsidy referred to in Article 1, granted or maintained by another Member, results in injury to its domestic industry, nullification or impairment or serious prejudice, such Member may request consultations with such other Member.

7-1 بإستثناء ما نص عليه فى المادة 13 من الاتفاق بشأن الزراعة، عندما يتوفر لعضو سبب للاعتقاد بأن، أى دعم مشار اليه فى المادة 1 ، ممنوح ومستبقى من عضو آخر ، يؤدى إلى ضرر بصناعته المحلية ، أو ابطال أثر أو إعاقة أو اضرار خطير، يجوز لهذا العضو أن يطلب التشاور مع العضو الاخر .

7.2 A request for consultations under paragraph 1 shall include a statement of available evidence with regard to (a) the existence and nature of the subsidy in question, and (b) the injury caused to the domestic industry, or the nullification or impairment, or serious prejudice[19] caused to the interests of the Member requesting consultations.

7-2 يشمل طلب المشاورات بمقتضى الفقرة 1 بياناً بالأدلة المتوفرة عن (أ) وجود الدعم قيد النظر وطبيعته، (ب) الضرر الذى يسببه للصناعة المحلية أو إبطال المزايا أو الاعاقة أو الضرر الخطير[19] الذى حاق بمصالح العضو الطالب للمشاورات .

7.3 Upon request for consultations under paragraph 1, the Member believed to be granting or maintaining the subsidy practice in question shall enter into such consultations as quickly as possible. The purpose of the consultations shall be to clarify the facts of the situation and to arrive at mutually agreed solution.

7-3 وعند طلب المشاورات بمقتضى الفقرة 1 ، يدخل العضو الذى يُعتقد أنه يمارس منح الدعم أو يستبقيه فى مشاورات بأسرع وقت ممكن. وغرض المشاورات هو توضيح حقائق الحالة والتوصل الى حل متفق عليه بين الطرفين.

[19] اذا كان الطلب متعلقاً يبدو أنها يسبب ضرراً خطيراً فى مفهوم الفقرة 1 من المادة 6، يجوز أن يقتصر الدليل المتاح على وقوع الضرر الخطير على معرفة ما اذا كانت شروط الفقرة 1 من المادة 6 قد استوفيت أم لا.

[19]In the event that the request relates to a subsidy deemed to result in serious prejudice in terms of paragraph 1 Article 6. the available evidence of serious prejudice may be limited to the available evidence as to whether the conditions of paragraph 1 of Article 6 have been met or not .

7.4 If consultations do not result in a mutually agreed solution within 60 days[20] , any Member party to such consultations may refer the matter to the DSB for the establishment of a panel, unless the DSB decided by consensus to establish a panel. The composition of the panel and its terms of reference shall be established within 15 days from the date when it is established.

7-4 وإذا لم تتوصل المشاورات إلى حل متفق عليه خلال 60 يوماً[20] ، يجوز لأي عضو طرف في هذه المشاورات أن يحيل المسألة إلى جهاز تسوية المنازعات لإنشاء فريق تحكيم ، ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الآراء عدم إنشاء الفريق . ويجرى تشكيل الفريق ووضع شروط اختصاصه خلال 15 يوماً من تاريخ إنشائه .

7.5 The panel shall review the matter and shall submit its final report to the parties to the dispute. The report shall be circulated to all Members within 120 days of the date composition and establishment of the panel's terms of reference.

7-5 يستعرض الفريق المسألة ويقدم تقريره النهائي للأطراف فى النزاع. ويعمم التقرير على جميع الأعضاء خلال 120 يوماً من تاريخ تشكيل الفريق ووضع شروط اختصاصه.

7.6 Within 30 days of the issuance of the panel's report to all Members, the report shall be adopted by the DSB[21] unless one of the parties to the dispute formally notifies the DSB of its decision to appeal or the DSB decides by consensus not to adopt the report.

7-6 وخلال 30 يوماً من توزيع تقرير الفريق على جميع الأعضاء، يعتمد التقرير من جهاز تسوية المنازعات[21] ما لم يخطر أحد أطرف النزاع رسمياً جهاز تسوية المنازعات بقراره بالاستئناف أو يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الآراء عدم اعتماد التقرير .

7.7 Where a panel report is appealed, the appellate Body shall issue its decision within 60 days from the date when the party to the dispute formally notifies its intention to appeal. when the appellate Body considers that it cannot provide its report within 60 days, it shall inform the DSB in writing of the reasons for the delay together with an estimate of the period within which it will submit its report. In no case shall the proceeding exceed 90 days. The appellate report shall be adopted by the DSB and unconditionally accepted by the parties to the disputeuenless the DSB decides by consensus not to adopt the appellate report within 20 days following its issuance to the Members[22].

7-7 وعند أستئناف تقرير الفريق، يصدر جهاز الاستئناف قراره خلال 60 يوما من التاريخ الذى يقدم فيه طرف النزاع اخطارا رسميا بنيته بالاستئناف. وعندما يرى جهاز الاستئناف انه لا يمكن تقديم تقريره خلال60 يوما، يخطر جهاز تسوية المنازعات كتابة بأسباب التأخير مع تقدير الفترة التى يمكنه فيها تقديم تقريره . وعلى أى حالة لا يمكن أن تتجاوز الاجراءات 90 يوماً، ويعتمد جهاز تسوية المنازعات تقرير الاستئناف وتقبله الاطراف فى النزاع دون شروط ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الاراء عدم اعتماد تقرير الاستئناف خلال 20 يوما من توزيعه على الاعضاء[22] .

---

20 يجوز تمديد أى فترات زمنية واردة فى هذه المادة بناء على اتفاق متبادل.

20 Any time-periods mentioned in this Article may be extended by mutual agreement.

21 اذا لم يكن من المقرر عقد اجتماع لجهاز تسوية المنازعات، يعقد اجتماع لهذا الغرض.

21If meeting of the DSB is not scheduled during this period, such a meeting shall be held for this purpose.

22 اذا لم يكن من المقرر عقد اجتماع لجهاز تسوية المنازعات، يعقد اجتماع لهذا الغرض.

22 If meeting of the DSB is not scheduled during this period, such a meeting shall be held for this purpose.

7.8 Where a panel report or an appellate Body report is adopted in which it is determined that any subsidy has resulted in adverse effects to the interests of another Member within the meaning of Article 5 , the Member granting or maintaining such subsidy shall take appropriate steps to remove the adverse effects or shall withdraw the subsidy.

7-8 وعند اعتماد تقرير الفريق أو تقرير جهاز الاستئناف الذى يحدد فيه أن أى دعم قد نتج عنه آثار سلبية على مصالح عضو آخر فى مفهوم المادة 5، يجب على العضو الذى يمنح أو يستبقى الدعم اتخاذ الخطوات الملائمة لازالة الاثار السلبية أو سحب الدعم .

7.9 In the event the Member has not taken appropriate steps to remove the adverse effects of the subsidy or withdraw the subsidy within six months from the date when the DSB adopts the panel report or the appellate Body report, and in the absence of agreement on compensation, the DSB shall grant authorization to the complaining Member to take countermeasures, commensurate with the degree and nature of the adverse effects determined to exist, unless the DSB decides by consensus to rejet the request.

7-9 وفى حالة عدم اتخاذ العضو الخطوات المناسبة لازالة الاثار السلبية للدعم أو سحب الدعم خلال ستة أشهر من التاريخ الذى يعتمد فيه جهاز تسوية المنازعات تقرير الفريق أو تقرير جهاز الاستئناف، وعند عدم وجود اتفاق على التعويض، يمنح جهاز تسوية المنازعات ترخيصاً للعضو الشاكى باتخاذ إجراءات مضادة تتناسب مع درجة وطابع الاثار السلبية التى ثبت وجودها ، ما لم يقرر جهاز تسوية المنازعات بتوافق الاراء رفض الطلب .

7.10 In the event that a party to the dispute requests arbitration under paragraph 6 of Article 22 of the DSU, the arbitrator shall determine whether the countermeasures are commensurate with the degree and nature of the adverse effects determined to exit.

7-10 وفى حالة طلب طرف فى النزاع اللجوء الى التحكيم بمقتضى الفقرة 6 من المادة 22 من التفاهم بشأن تسوية المنازعات، يحدد المحكم ما اذا كانت الاجراءات المضادة تتناسب مع درجة وطابع الاثار السلبية التى ثبت وجودها.

PART IV : NON-ACTIONABLE SUBSIDES

الجزء الرابع : الدعم الغير قابل لاتخاذ إجراء

Article 8
Identification of Non-Actionable Subsidies

المادة 8
تعريف الدعم الغير قابل لاتخاذ اجراء

8.1 The following subsidies shall be considered as non-actionable [23] :

8-1 تعتبر أنواع الدعم التالية غير قابلة لاتخاذ اجراء[23]:

(a) subsidies which are not specific

(أ) الدعم الذى لا يكون مخصصاً فى مفهوم المادة 2؛

[23] من المسلم به أن مساعدة الحكومة لأغراض مختلفة متوفره على نطاق واسع لدى الأعضاء وأن مجرد أن هذه المساعدة قد تستوجب المعاملة أنها دعم غير قابل للإجراء بمقتضى أحكام هذه المادة لا تحد فى حد ذاتها من قدرة الأعضاء على توفير هذه المساعدة.

[23] this recognized that government assistance for various purposes is widely provided by members and that the mere fact that such assistance may not qualify for non-actionable treatment under the provisions of this Article does not in itself restrict the ability of Member to provide such assistance .

within the meaning of Article 2;

(ب) الدعم الذى يكون مخصصاً فى مفهوم المادة 2 ولكنه يستوفى جميع الشروط المنصوص عليها فى الفقرات 2(أ) أو 2(ب) أو 2(ج) أدناه .

(b) subsidies which are specific within the meaning of Article 2 but which meet all of the conditions provided for in paragraphs 2(a),2(b) or 2(c) below.

8-2 وبغض النظر عن أحكام الجزءين الثالث والخامس ، لا يعتبر الدعم التالى قابلا لاتخاذ إجراء :

8.2 Notwithstanding the provisions of parts III and V, the following subsidies shall be non-actionable :

(أ) المساعدة التى تعطى لأنشطة البحوث التى تنفذها الشركات أو مؤسسات التعليم العالى أو البحوث على أساس عقود مع شركات اذا :[24،25،26]

(a) assistance for research activities conducted by firms or by higher education or research establishments on a contract basis with firm if:[24 ،25، 26]

---

[24] نظرا لان من المتوقع أن تخضع الطائرات المدنية لقواعد متعددة الاطراف محددة ،فإن أحكام هذه الفقرة الفرعية لا ينطبق عليها.

[24] Since it is anticipated that civil aircraft will be subject to specific multilateral rules, the provisions of this subparagraph do not apply to that product .

[25]في موعد لا يتجاوز **18** شهرا من تاريخ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية تستعرض لجنة الدعم و الاجراءات التعويضية المنصوص عليها في المادة **24** (يشار اليها في هذا الاتفاق على أنها " اللجنة") تطبيق أحكام الفقرة **2** (أ) من أجل وضع جميع التعديلات الضرورية لتحسين تطبيق هذه الاحكام . وعند نظرها في التعديلات الممكنة، تستعرض اللجنة بعناية تعريف الفئات الواردة في الفقرة الفرعية هذه على ضوء خبرة الاعضاء في تطبيق برامج البحوث والعمل في المؤسسات الدولية الاخرى ذات الصلة .

[25]Not later than 18 months after the date of entry into force of the WTO Agreement, the committee on subsidies and countervailing measures provided for in Article 24 (referred to in this Agreement as "the committee") shall review the operation of provisions of subparagraph 2(a) with a view to making all necessary modifications to improve the operation of these provisions .In its consideration of possible modifications, the Committee shall carefully review the definitions of the categories set forth in this subparagraph in the light of the experience of Members in the operation of research programmes and the work in other relevant international institutions.

[26] لا تنطبق أحكام هذا الاتفاق على أنشطة البحوث الاساسية التى تقوم بها على نحو مستقبل مؤسسات التعليم العالى أو البحوث . ويعنى مصطلح " البحوث الاساسية " التوسع في المعرفة العلمية و الفنية العامة التى لا ترتبط بالاهداف الصناعية أو التجارية .

[26] The provisions of this Agreement do not apply to fundamental research activities independently conducted by higher education or research establishments. The term "fundamental research" means an enlargement of general scientific and technical knowledge not linked to industrial or commercial objectives .

[27] تحدد المستويات المسموح بها من المساعدة الغير قابلة لاتخاذ إجراء الفقرة الفرعية هذه بالرجوع الى اجمالى التكاليف المقبولة التى صرفت لفترة مشروع واحد.

[27] The allowable levels of non-actionable assistance referred to in this subparagraph shall be established by reference to the total eligible costs incurred over the duration of an individual project.

[28]يعنى مصطلح " بحوث صناعية " بحوث مخططة أو تحريات دقيقة تهدف الى اكتشاف معرفة جديدة االهدف منها ان تكون مفيدة فى تطوير منتجات أو عمليات أو خدمات جديدة أو تحقق تحسناً كبيراً فى المنتجات أو العمليات أو الخدمات الحالية .

[28] The term "industrial research" means planned search or critical investigation aimed at discovery of new knowledge, with the objective that such knowledge may be useful in developing new products, processes or services, or in bringing about a significant improvement to existing products, processes or services.

the assistance covers[27] not more than 75 per cent of the costs of industrial research[28] or 50 per cent of the costs of pre-competitive development activity [29,30]

كانت المساعدة[27] لا تغطى أكثر من 75% من تكاليف البحوث الصناعية[28] أو 50% من تكاليف نشاط انمائى يسبق مرحلة التنافس[29] [30] ؛

and provided that such assistance is limited exclusively to:

وبشرط أن تكون هذه المساعدة محدودة على وجه الحصر فيما يلى :

(i) costs of personnel (researchers technicians and other supporting staff employed exclusively in the research activity);

.1. تكاليف العاملين (الباحثين والتقنيين والموظفين المعاونين الاخرين المعنيين على وجه الحصر فى أنشطة البحوث)؛

(ii) costs of instruments, equipment, land and buildings used exclusively and permanently (except when disposed of on a commercial basis) for the research activity;

.2. تكاليف الاجهزة والمعدات والارض والمبانى المستخدمة على وجه الحصر وبصورة دائمة فى أنشطة البحوث (باستثناء التصرف فيها على أساس تجارى)؛

(iii) costs of consultancy and equivalent services used exclusively for the

.3. تكاليف الاستشارات والخدمات المماثلة المستخدمة على وجه الحصر فى أنشطة البحوث ، بما فى ذلك

---

[29] يعنى مصطلح " نشاط انمائى يسبق مرحلة التنافس " ترجمة نتائج البحوث الصناعية فى خطة أو مشروع أو تصميم لمنتجات أو عمليات أو خدمات معدلة أو محسنة سواء كان القصد منها البيع أو الاستخدام ، بما فى ذلك أول نموذج لا يمكن استخدامه تجارياً ويمكن أن يشمل أيضاً الصياغة النظرية وتصميم منتجات أوعمليات أوخدمات بديلة وبيان أولى أومشروعات تجريبية، على شرط ان نفس المشروعات لا يمكن تحويلها أو أستخدامها لتطبيقات صناعية أو استغلالها تجارياً . ولا تشمل التعديلات الروتينية أو الدورية للمنتجات أو خطوط الانتاج أو عمليات التصنيع أو الخدمات الحالية والعمليات الجارية الاخرى حتى لو كانت هذه البدائل تعتبر تحسناً .

[29] The term "pre-competitive development activity" means the translation of industrial research findings into a plan, blueprint or design for new, modified or improved products, processes or services whether intended for sale or use, including the creation of a first prototype which would not be capable of commercial use. It may further include the conceptual formulation and design of products, processes or services alternatives and initial demonstration or pilot projects, provided that these same projects cannot be converted or used for industrial application or commercial exploitation. It does not include routine or periodic alterations to existing products, production lines, manufacturing processes, services, and other on-going operations even though those alterations may represent improvements.

[30] فى حالة البرامج التى تمتد بين البحوث الصنناعية والنشاط الانمائى الذى يسبق مرحلة التنافس ، ينبغى ألا يتجاوز المستوى المسموح به من المساعدة التى لا تبرر اتخاذ خطوات المتوسط البسيط للمستويات المسموح بها للمساعدة التى لا تبرر اتخاذ خطوات المطبقة على الفئتين الواردتين أعلاه محسوباً على أساس اجمالى التكاليف المقبولة كما وردت فى البنود (1) الى (5) من الفقرة الفرعية هذه .

[30] In the case of programmes which span industrial research and pre-competitive development activity , the allowable level of non-actionable assistance shall not exceed the simple average of the allowable levels of non-actionable assistance applicable to the above two categories, calculated on the basis of eligible costs as set forth in item (I) to (v) of this subparagraph.

research activity, including bought-in research, technical knowledge, patents, etc.;

تكاليف البحوث والمعرفة الفنية والبراءات وما الى ذلك؛

(iv) additional overhead costs incurred directly as a result of the research activity;

.4. التكاليف العامة الاضافية التى تكون نتيجة مباشرة لانشطة البحوث ؛

(v) other running costs (such as those of materials, supplies and the like), incurred directly as a result of the research activity.

.5. التكاليف الجارية الاخرى (مثل المواد والامدادات وما الى ذلك) التى تكون نتيجة مباشرة لانشطة البحوث .

(b) assistance to disadvantaged regions within the territory of Member given pursuant to a general framework of regional development[31] and non-specific (within the meaning of Article 2) within eligible regions provided that:

(ب) المساعدة المقدمة للمناطق التى لا تتمتع بمزايا داخل أراضى عضو بمقتضى اطار عمل عام للتنمية الاقليمية[31] والتى تكون غير تخصيصية (فى مفهوم المادة 2) فى داخل المناطق المؤهلة لذلك على شرط أن :

(i) each disadvantaged regions must be a clearly designated contiguous geographical area with a definable economic and administrative identify;

"1 " أن تكون المنطقة قليلة المزايا هى منطقة جغرافية محددة الحدود ولها كيان اقتصادى وادارى يمكن تحديده ؛

(ii) the region is considered as disadvantaged on the basis of neutral and objective criteria[32] indicating that

"2 " تعتبر المنطقة قليلة المزايا على أساس من المقاييس المحايدة والموضوعية[32] التى تدل على أن صعوبات

---

[31] يعنى " اطار عمل عام للتنمية الاقليمية " أن تكون برامج الدعم الاقليمية جزءا من سياسة التنمية الاقليمية المستمرة داخليا والمطبقة بصورة عامة وأن اعانات التنمية الاقليمية لا تمنح لنقاط جغرافية معزولة ليس لها تأثير على تنمية اقليم ما.

[31]A "general framework of regional development" means that regional subsidy programmes are part of an internally consistent and generally applicable regional development policy and that regional development subsidies are not granted in isolated geographical points having no, or virtually no, influence on the development of a region .

[32] تعنى " المعايير المحايدة والموضوعية " معايير لا تفضل أقاليم معينة أكثر مما هو مناسب للقضاء على التباينات الاقليمية أو تقليلها فى اطار سياسة تنمية اقليمية. وفى هذا الصدد ، تشمل برامج الدعم الاقليمية حداً أعلى لمقدار المساعدة التى يمكن منحها لكل مشروع مدعم . وينبغى التمييز بين الحدود القصوى هذه طبقاً لاختلاف مستويات النمو فى الاقاليم التى تقدم لها المساعدة . وينبغى التعبير عنها على أساس تكاليف الاستثمار أو تكاليف خلق فرص العمل. وفى نطاق الحدود القصوى تلك ، يكون توزيع المساعدة واسعاً بما فيه الكفاية ومتساوياً لتجنب استخدام معظم الدعم بواسطة مؤسسات معنية أو منح مبالغ كبيرة غير متناسبة من الدعم لتلك المؤسسات ، كما جاء فى المادة 2.

[32] "Neutral and objective criteria" means criteria which do not Favour certain regions beyond what is appropriate for the elimination or reduction of regional disparities within framework of the regional development policy. In this regard, regional subsidy programmes shall include ceilings on the amount of assistance which can be granted to each subsidized project. Such ceilings must be differentiated according to the different levels of development of assisted regions and must be expressed in terms of investment costs or cost of job creation. Within such ceilings, the distribution of assistance shall be sufficiently broad and even to avoid the predominant use of a subsidy by, or the granting of disproportionately large amounts of subsidy to, certain enterprises as provided for in Article 2.

the region's difficulties arise out of more than temporary circumstances; such criteria must be clearly spelled out in law, regulation, or other official document, so as to be capable of verification;

(iii) the criteria shall include a measurement of economic development which shall be based on at least one of the following factors :

- one of either income per capita or household income per capita, or GDP per capita, which must not be above 85 per cent of the average for the territory concerned ;

- unemployment rate, which must be at least 110 per cent of the average for the territory concerned;

as measured over a three-year period; such measurement, however, may be a composite one and may include other factors.

(c) assistance to promote adaptation of existing facilities [33] to new environment requirements imposed by law and /or regulations which resulting greater constraints and financial burden on firms, provided that the assistance:

(i) is a one time non-recurring measure; and

(ii) is limited to 20 per cent of the cost of adaptation; and

المنطقة تنشأ من أكثر من مجرد ظروف مؤقتة، وينبغى توضيح هذه المقاييس فىقانون أو نظام أو وثيقة رسمية أخرى وذلك للتمكن من التحقق منها؛

3 " تشمل المقاييس قياس التنمية الاقتصادية على أساس واحد على الاقل من العاملين التاليين :

– اما دخل الفرد أو دخل الفرد فى الاسرة أو اجمالى الناتج المحلى للفرد ، والذى ينبغى ألا يتجاوز 85 فى المائة من المتوسط فى الاراضى المعنية ؛

– معدل البطالة ، والذى ينبغى أن يكون 110 فى المائة على الاقل من المتوسط فى الاراضى المعنية ؛

كما سبق قياسه طوال فترة ثلاث سنوات ، ويمكن أن يكون هذا القياس مركباً ويشمل عوامل أخرى .

(ج) المساعدة المقدمة لتنمية التكيف مع التسهيلات القائمة[33] لمتطلبات البيئية الجديدة التى تفرضها القوانين و/أو النظم والتى تؤدى الى قيود أكبر وأعباء مالية على الشركات ، على شرط أن تكون المساعدة :

"1" لمرة واحدة ولا تتكرر ؛

"2" مقصورة على 20 فى المائة من تكاليف التكيف؛

---

[33] يعنى مصطلح " المرافق الحالية " المرافق التى كانت قيد التشغيل خلال آخر سنتين عند فرض شروط بيئية جديدة .

[33] The term "existing facilities" means facilities which have been in operation for at least two years at the time when new environmental requirements are imposed .

(iii) does not cover the cost of replacing and operating the assisted, investment, which must be fully borne by firms; and

"3" لا تشمل تكاليف استبدال الاستثمارات المدعومة أو تشغيلها ، التى ينبغى أن تتحملها الشركات بالكامل ؛

(iv) is directly linked to and proportionate to a firm's planned reduction of nuisances and pollution, and does not cover any manufacturing cost savings which may be achieved; and

"4" تتصل مباشرة وعلى أساس التناسب بخطة الشركة لخفض الازعاج والتلوث، ولا تشمل أى وفورات يمكن تحقيقها فى تكاليف التصنيع؛

(v) is available to all firms which can adopt the new equipment and/or production processes.

"5" متاحة لجميع الشركات التى يمكن أن تستخدم معدات و / أو عمليات انتاج جديدة .

8.3 A subsidy programme for which the provisions of paragraph 2 are invoked shall be notified in advance of its implementation to the Committee in accordance with the provisions of part VII. Any such notification shall be sufficiently precise to enable other Members to evaluate the consistency of the programme with the conditions and criteria provided for in the relevant provisions of paragraph 2.

8-3 يرسل اخطار سابق الى اللجنة عن برنامج الدعم الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة2 وذلك قبل تنفيذه طبقا لاحكام الجزء السابع. وينبغي أن يكون هذا الاخطار دقيقاً بما فيه الكفاية ليمكن الاعضاء الاخرين من تقييم مدى اتساقه مع الشروط والمقاييس المنصوص عليها في الاحكام ذات العلاقة بالفقرة 2.

Members shall also provide Committee with yearly updates of such notifications, in particular by supplying information on global expenditure for each programme, and on any modification of the programme. Other Members shall have the right to request information about individual cases of subsidization under a notified programme. [34]

وتقدم الاعضاء أيضا للجنة تحديث سنوي لهذه الاخطارات ، ولا سيما من خلال تقديم معلومات عن الانفاق الشامل في كل برنامج وعن أي تعديل في البرنامج. ويحق لاعضاء آخرين طلب معلومات عن أي واحدة من حالات منح الدعم بمقتضى البرنامج الذي تم الاخطار عنه[34] .

8.4 Upon request of a Member, the Secretariat shall review a notification made pursuant to paragraph 3 and. where necessary, may require additional information from the subsidizing Member concerning the notified programme under review. The Secretariat shall report its findings to the committee. The Committee shall, upon request, promptly review the findings of the Secretariat (or, if a review by the Secretariat has not been requested, the notification itself), with a view

8-4 وبناء على طلب أحد الاعضاء، تستعرض الامانة الاخطار المقدم بمقتضى الفقرة 3، ويجوز لها عند الضرورة أن تطلب معلومات اضافية من العضو المقدم للدعم عن البرنامج الذي سبق الاخطار به والذي يجري مراجعته. وتقدم الامانة ما توصلت اليه الى اللجنة. وتستعرض اللجنة فوراً، عند الطلب، ما توصلت إليه الامانة (أو الاخطار نفسه اذا لم يكن قد طلب من

[34] من المسلم به انه لا شئ فى هذا الاخطار يتطلب تقديم معلومات سرية ، بما فى ذلك المعلومات التجارية السرية.

[34] It is recognized that nothing in this notification provision requires the provision of confidential information, including confidential business information .

to determining whether the conditions and criteria laid down in paragraph 2 have not been met . The procedure provided for in this paragraph shall be completed at the least at the first regular meeting of the Committee following the notification of a subsidy programme, provided that at least two months have elapsed between such notification and the regular meeting of the Committee. The review procedure described in this paragraph shall also apply, upon request , to substantial modifications of programme notified in the yearly updates referred to in paragraph 3.

8.5 Upon the request of a Member, the determination by the Committee referred to in paragraph 4, or a failure by the Committee to make such a determination, as well as the violation, in individual cases, of the conditions set out in a notified programme, shall be submitted to binding arbitration. The arbitration body shall present its conclusions to the Members within 120 days from the date when the matter was referred to the arbitration body. Except as otherwise provided in the paragraph, the DSU shall apply to arbitrations conducted under this paragraph .

الامانة عمل مراجعة)، من أجل تحديد ما اذا كانت الشروط والمقاييس والواردة في الفقرة 2 مستوفاة . ويستكمل الاجراء المنصوص عليه في هذه الفقرة في أول إجتماع عادي للجنة على الاقل عقب الاخطار ببرنامج الدعم، على شرط أن يكون قد مر شهران بين هذا الاخطار والاجتماع العادى للجنة. وينطبق إجراء المراجعة الواردة في هذه الفقرة أيضاً ، عند الطلب، على التعديلات الجوهرية على البرنامج التي يقدم إخطار بها في الاستكمالات السنوية المشار إليها في الفقرة 3.

8-5 وبناء على طلب أحد الاعضاء ، يقدم تحديد اللجنة المشار اليه في الفقرة 4 ، أو عدم تمكنها من هذا التحديد، وكذلك حالات انتهاك الشروط الواردة في البرنامج الذى سبق الاخطار عنه، الي تحكيم ملزمْ. وتقدم هيئة التحكيم نتائجها الى الاعضاء خلال 120 يوماً من تاريخ إحالة المسالة اليها . وباستثناء ما قد تنص عليه هذه الفقرة، ينطبق التفاهم بشأن تسوية المنازعات على حالات التحكيم التي تتم بمقتضى هذه الفقرة .

Article 9

Consultations and Authorized Remedies

المادة 9

المشاورات وسبل العلاج المرخص بها

9.1 If, in the course of implementation of a programme referred to in paragraph 2 of Article 8, notwithstanding the fact that the programme is consistent with the criteria laid down in that paragraph, a Member has reasons to believe that this program has results in serious adverse effects to the domestic industry of that Member, such as to cause damage which would be difficult to repair, such Member may request consultations with the Member granting or maintaining the subsidy.

9-1 في أثناء تنفيذ البرنامج المشار اليه في الفقرة 2 من المادة 8، وبغض النظر عن أن البرنامج يتمشى مع المقاييس الواردة في تلك الفقرة، اذا اعتقد أحد الاعضاء أن البرنامج أدى الى آثار سلبية خطيرة في الصناعة المحلية لهذا العضو، مثل تسبيب ضرر يصعب اصلاحه، يجوز لهذا العضو أن يطلب التشاور مع العضو الذى يمنح الدعم أو يستبقيه .

9.2 Upon request for consultations under

9-2 عند طلب المشاورات بمقتضى الفقرة 1، يدخل العضو

paragraph 1, the Member granting or maintaining the subsidy programme in question shall enter into such consultation as quickly as possible. The purpose of the consultations shall be to clarify the facts the situation and to arrive at mutually acceptable solution.

الذى يمنح أويستبقي برنامج الدعم قيد النظر فى مشاورات بأسرع ما يمكن. ويكون غرض المشاورات هو توضيح حقائق الحالة والتوصل الى حل مقبول للطرفين .

9.3 If no mutually acceptable solution has been reached in consultations under paragraph 2 within 60 days of the request for such consultations, the requesting Member may refer the matter to the Committee.

9-3 واذا لم يمكن التوصل الى حل مقبول متبادل في المشاورات بمقتضى الفقرة 2 خلال 60 يوماً من طلب تلك المشاورات يجوز للعضو الطالب احالة المسألة الى اللجنة .

9.4 Where a matter is referred to the Committee, the Committee shall immediately review the facts involved and the evidence of the effects referred to in paragraph 1. If the Committee determines that such effects exist, it may recommend to the subsidizing Member to modify this programme in such a way as to remove these effects. The Committee shall present its conclusions within 120 days from the date when the matter is referred to it under paragraph 3. In the event the recommendation is not followed within six months, the Committee shall authorize the requesting Member to take appropriate countermeasures commensurate with the nature and degree of the effects determine to exist.

9-4 وعندما تحال المسألة الى اللجنة، تستعرض اللجنة فورا الحقائق والادلة على حدوث الاثار المشار اليها في الفقرة 1. واذا قررت اللجنة أن هذه الاثار موجودة، يجوز لها أن توصي العضو الذي يمنح الدعم بتعديل هذا البرنامج بطريقة تزيل هذه الآثار.وتقدم اللجنة نتائجها خلال 120 يوم من تاريخ إحالة المسألة إليها بمقتضى الفقرة3. وفي حالة عدم اتباع التوصية خلال ستة أشهر، تخول اللجنة العضو الطالب إتخاذ إجراءات مضادة تتناسب مع طابع الاثار التي ثبت وجودها ومع درجة هذه الاثار .

PART V:COUNTERVAILING MEASURES

الجزء الخامس : الاجراءات التعويضية

المادة 10

Article 10
Application of Article VI of GATT 1994 [35]

Members shall take all necessary steps to ensure that the imposition of a countervailing duty[36] on any product of the territory of any member imported into the territory of another member is in accordance with the provisions of article VI of GATT 1994 and the terms of this Agreement. Countervailing duties may only be imposed pursuant to investigations initiated[37] and conducted in accordance with the provisions of this Agreement and the Agreement on Agriculture.

تطبيق المادة السادسة من اتفاقية جات 1994 [35]

تتخذ الاعضاء جميع الخطوات الضرورية لضمان أن فرض أي رسم مقابل للدعم[36] على أي منتج في أراضي أى عضو مستورد الي اراضي عضو آخر يتفق مع أحكام المادة السادسة من إتفاقية جات 1994 وشروط الاتفاق الحالي. ولا يجوز فرض رسوم مقابلة للدعم الا بعد إجراء تحقيقات تبدأ[37] وتدار طبقاً لاحكام الاتفاق الحالى والاتفاق بشأن الزراعة .

Article 11
Initiation and subsequent Investigation

المادة 11
بدء الاجراءات والتحقيق اللاحق

---

[35] يمكن اللجوء الى أحكام الجزء الثانى أو الثالث الى جانب أحكام الجزء الخامس ، ومع ذلك ، بالنسبة لاثار اعانة معينة فى السوق المحلية لدولة مستوردة ، يتاح شكل واحد من العلاج فقط (اما رسم مقابل للدعم ، اذا استوفى متطلبات الجزء الخامس أو تدبير مضاد . بمقتضى المادة 4 أو 7) . ولايجوز اللجوء لمواد الجزءين الثالث والخامس فيما يتعلق بالتدابير الغير قابلة لاتخاذ إجراء طبقاً لاحكام الجزء الرابع. الا ان التدابير المشار اليها فى الفقرة 1(أ) من المادة 8 يمكن التحرى عنها لتحديد ما اذا كانت تخصصية فى مفهوم المادة 2 . وبالاضافة الى ذلك ، وفى حالة دعم مشار اليه فى الفقرة 2 من المادة 8 ممنوح بمقتضى برنامج لم يتم الاخطار به طبقاً للفقرة 3 من المادة 8 ، يجوز اللجوء لاحكام الجزء الثالث أو الخامس ، الا ان هذا الدعم يعامل على أنه غير قابل لاتخاذ إجراء اذا تبين أنها تتمشى مع المعايير الواردة فى الفقرة 2 من المادة 8 .

[35] the provisions of part II or III may be invoked in parallel with the provisions of part v; however, with regard to the effects of a particular subsidy in the domestic market of the importing member , only one form of relief (either a countervailing duty , if the requirements of part V are met , or a countermeasure under Articles 4 or 7) shall be available the provisions of parts III and V shall not be invoked regarding measures considered non- actionable in accordance with the provisions of part IV. However ,measures referred to in paragraph 1 (a) of Article 8 may be investigated in order to determine whether or not they are specific within the meaning of Article 2. In addition, in the case of a subsidy referred to in paragraph 2 of Article 8 conferred pursuant to programme which has not been notified in accordance with paragraph 3 of Article 8 , the provisions of part III or V may be invoked, but such subsidy shall be treated as non- actionable if it is found to conform to the standards set forth in paragraph 2 of Article 8.

[36] يفهم مصطلح " رسم مقابل " على انه يعنى رسم خاص يفرض لغرض مقابلة أى دعم منح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لانتاج أو تصدير أى سلع كما نص على ذلك فى الفقرة 3 من المادة 6 من اتفاقية 1994 .

[36] the term " countervailing duty " shall be understood to mean a special duty levied for the purpose of offsetting any subsidy bestowed directly or indirectly upon the manufacture , production or export of any merchandise, as provided for in paragraph 3 of article VI of GATT 1994.

[37] يستخدم مصطلح " بدأ " ليعنى عملا اجرائيا يبدأ به العضو تحريات رسمية كما نص على ذلك فى المادة 11.

[37] The term " initiated " as used hereinafter means procedural action by which a Member formally commences an investigation as provided in Article 11 .

11.1 Except as provided in paragraph 6, an investigation to determine the existence ,degree and effect of any alleged subsidy shall be initiated upon a written application by or behalf of the domestic industry.

11-1 فيما عدا ما نص عليه في الفقرة 6، يبدأ التحقيق لتحديد وجود أى ادعاء بتقديم دعم وبدرجة هذا الدعم وأثرها بناء على طلب كتابى مقدم من صناعة محلية أو نيابة عنها.

11.2 An application under paragraph 1 shall include sufficient evidence of existence of (a) a subsidy and, if possible, its amount, (b) injury within the meaning of Article VI of GATT 1994 as interpreted by this Agreement and (c) causal link between the subsidized imports and the alleged injury. Simple assertion, unsubstantiated by relevant evidence, cannot be considered sufficient to meet the requirements of this paragraph. The application shall contain such information as is reasonably available to the applicant on the following:

11-2 ويشمل الطلب بمقتضى الفقرة 1 دليلا كافياً على وجود (أ) الدعم، واذا كان من الممكن، مقداره، (ب) الضرر في مفهوم المادة السادسة من اتفاقية جات1994 كما يفسرها هذا الاتفاق ،(ج) صلة سببية بين الواردات المدعومة والضرر المدعى به. ولا يمكن اعتبار ادعاء بسيط ، لا يؤيده دليل ذو علاقة، كافيا لتلبية شروط هذه الفقرة. ويحتوي الطلب على المعلومات التي تكون متاحة بشكل معقول لمقدم الطلب بشأن ما يلى:

(i) the identity of the applicant and a description of the volume and value of the domestic production of the like product by applicant. Where a written application is made on behalf of the domestic industry, the application shall identify the industry on behalf of which the application is made by a list of all known domestic producers of the like product (or associations of domestic producers of the like product) and, to the extent possible, a description of the volume and value of domestic production of the like product accounted for by such producers;

"1" شخصية مقدم الطلب ووصف لحجم وقيمة الانتاج المحلي من المنتج المحلى الشبيه لدى مقدم الطلب. وعندما يقدم طلب كتابي نيابة عن صناعة محلية، يحدد الطلب الصناعة التي قدم الطلب نيابة عنها من خلال قائمة بكل المنتجين المحليين المعروفين للمنتج الشبيه (أو جمعيات المنتجين المحليين للمنتج الشبيه) والى المدى الممكن ، وصفاً لحجم وقيمة الانتاج المحلي من المنتج الشبيه الذي ينتجه هؤلاء المنتجون ؛

(ii) a complete description of the allegedly subsidized product, the names of the country or countries of origin or export in question, the identity of each known exporter or foreign producer and a list of known persons importing the product in question;

"2" وصفا تام للمنتج المدعي دعمه، وأسماء بلد أو بلدان المنشأ أو التصدير قيد النظر ، وشخصية كل مصدرَ أو منتج أجنبي معروف وقائمة بالاشخاص المعروفين باستيراد المنتج قيد النظر ؛

(iii) evidence with regard to the existence, amount and nature of the subsidy in question;

"3" دليل عن وجود الدعم قيد النظر ومقدارها وطابعها؛

(iv) evidence that alleged injury to a domestic industry is caused by subsidized

"4" دليل بأن الادعاء باحداث ضرر بالصناعة المحلية

imports through the effects of the subsides; this evidence includes information on the evolution of the volume of the allegedly subsidized imports, the effect of these imports on prices of the like product in the domestic market and the consequent impact of the imports on the domestic industry, as demonstrated by relevant factors and indices having a bearing on the state of the domestic industry, such as those listed in paragraphs 2 and 4 of Article 15.

قد سببته الواردات المدعومة من خلال آثار الاعانات، ويشمل هذا الدليل معلومات عن تطور حجم الواردات المدعى بدعمها ، وأثر هذه الواردات على أسعار المنتج الشبيه في السوق المحلية والاثر الذي تحدثه الواردات على الصناعة المحلية ، كما توضحه العوامل والمؤشرات ذات الصلة التي لها تأثير على حالة الصناعة المحلية، كالواردة في الفقرتين4،2 من المادة 15.

11.3 The authorities shall review the accuracy and adequacy of the evidence provided in the application to determine whether the evidence is sufficient to justify the initiation of an investigation .

11-3 تستعرض السلطات دقة وكفاية الدليل المقدم فى الطلب لتحديد مإذا كان الدليل كافياً لتبرير البدء فى التحقيق.

11.4 An investigation shall not be initiated pursuant to paragraph 1 unless the authorities have determined, on the basis of an examination of the degree of support for , or opposition to, the application expressed[38] by domestic producers of the like product, that the application has been made by or on behalf of the domestic industry[39]. The application shall be considered to have been made "by or on behalf of the domestic industry" if it is supported by those domestic producers whose collective output constitutes more than 50 per cent of the total production of the like product produced by the portion of the domestic industry expressing either support for or opposition to the application. However, no investigation shall be initiated when domestic producers expressly supporting the application account for less than 25 per cent of total production of the like product produced by the domestic industry.

11-4 لا يبدأ التحقيق عملا بالفقرة1 مالم تحدد السلطات، على أساس دراسة درجة تأييد الطلب أو معارضته، الذى عبر عنه[38] المنتجون المحليون للمنتج الشبيه، وأن الطلب قد تقدمت به الصناعة المحلية أو نيابة عنها[39]. ويعتبر الطلب كما لو كان مقدماً من "الصناعة المحلية أو من ينوب عنها" اذا أيده المنتجون المحليون الذي يكون إنتاجهم الجماعي أكثر من 50 في المائة من إجمالي إنتاج المنتج الشبيه الذي ينتجه ذلك الجزء من الصناعة المحلية الذي يؤيد الطلب أو يعارضه. ومع ذلك، لايبدأ أى تحقيق عندما يكون انتاج المنتجين المحليين المؤيدين للطلب أقل من25 في المائة من الانتاج الكلي من المنتج الشبيه الذي تنتجه الصناعة المحلية .

[38] فى حالة الصناعات المتفرقة التى تشمل عدداً كبيراً من المنتجين، قد تحدد السلطات التأييد أو المعارضة بإستخدام وسائل أخذ عينات إحصائية صالحة.

[38] In the case of fragmented industries involving an exceptionally large number of producers , authorities may determine support and opposition by using statistically valid sampling techniques.

[39] يدرك الاعضاء أنه يمكن فى أراضى البلد الاعضاء، أن يتقدم المستخدمون لدى منتجين محليين ينتجون المنتج الشبيه أو ممثلو هؤلاء المستخدمين، بطلب لاجراء تحقيق أو بطلب تأييده عملا بالفقرة1، وذلك فى أراضى بعض الاعضاء.

[39] Members are aware that in the territory of certain Members employees of domestic producers of the like product or representatives of those employees may make or support an application for an investigation under paragraph 1.

11.5 The authorities shall avoid, unless a decision has been made to initiate an investigation, any publicizing of the application for the initiation of an investigation.

11-5 تتجنب السلطات أى إعلان عن طلب بدء التحقيق، ما لم يكن قد اتخذ قرار ببدء التحقيق.

11.6 If, in special circumstances, the authorities concerned decide to initiate an investigation without having received a written application by or on behalf of a domestic industry for the initiation of such investigation, they shall proceed only if they have sufficient evidence of the existence of a subsidy, injury and causal link, as discribed in paragraph 2, to justify the initiation of an investigation.

11-6 واذا قررت السلطات المعنية ، في ظروف خاصة ، بدء تحقيق دون تلقي طلب كتابي من الصناعة المحلية أو نيابة عنها لبدء ذلك التحقيق ، تواصل تحقيقها إذا كان لديها دليل كاف عن وجود دعم وضرر وصلة سببية تبرر بدء التحقيق كما ورد في الفقرة 2.

11.7 The evidence of both subsidy and injury shall be considered simultaneously (a) in the decision whether or not to initiate an investigation, and (b) thereafter, during the course of the investigation starting on a date not later than the earliest date on which in accordance with the provisions of this Agreement provisional measures may be applied.

11-7 وينظر في دليل كل من الدعم والضرر في نفس الوقت (أ) أثناء تقرير ما إذا كان يمكن البدء في التحقيق أم لا (ب) وبعد ذلك اثناء التحقيق الذي يبدأ في تاريخ لا يتجاوز أقرب تاريخ يمكن، أن تطبق فيه تدابير مؤقتة بناء على أحكام هذا الاتفاق .

11.8 In cases where products are not imported directly from the country of origin but are exported to the importing Member from an intermediate country, the provisions of this Agreement shall be fully applicable and the transactions or transaction shall, for the purposes of this Agreement, be regarded as having taken place between the country of origin and the importing Member.

11-8 في الحالة التي تكون فيها المنتجات غير مستوردة مباشرة من بلد المنشأ ولكن صدرت الي العضو المستورد من بلد وسيط، تطبق أحكام هذا الاتفاق بالكامل وتعتبر الصفقة أو الصفقات التجارية، في هذا الاتفاق، كما لو كانت تمت بين بلد المنشأ والعضو المستورد .

11.9 An application under paragraph 1 shall be rejected and an investigation shall be terminated promptly as soon as the authorities concerned are that satisfied there is not sufficient evidence of either subsidization or of injury to justify proceeding with the case. There shall be immediate termination in cases where the amount of a subsidy is *de minims*, or where the volume of subsidized imports, actual or potential, or the injury, is negligible. For the purpose of this paragraph, the amount of the subsidy shall be considered to be *de*

11-9 يرفض أي طلب بمقتضى الفقرة 1 وينتهي التحقيق فوراً عندما تتأكد السلطات المعنية من عدم وجود دليل كاف بمنح دعم أو بضرر يبرر السير في الدعوى. وينتهي التحقيق فوراً في الحالات التي يكون فيها مبلغ الدعم قليل الشأن ، أو حجم الواردات المدعمة، الفعلى أو المحتمل ، أو حجم الضرر يمكن تجاهله. وفي هذه الفقرة ، يعتبر مبلغ الدعم قليل الشأن اذا كان الدعم أٌقل من1 في المائة بحسب القيمة .

minims if the subsidy is less than 1 per cent ad Valorem.

11.10 An investigation shall not hinder the procedures of customs clearance.

11-10 لا يعوق التحقيق إجراءات التخليص الجمركى.

11.11 Investigation shall, except in special circumstances, be concluded within one year, and in no case more than 18 months, after their initiation.

11-11 تتم التحقيقات بإستثناء ظروف خاصة خلال عام واحد ولا تتجاوز 18 شهراً بعد بدئها .

Article 12

Evidence

المادة 12

الاثبات

12.1 Interested Member and all interested parties in a countervailing duty investigation shall be given notice of the information which the authorities require and Sample opportunity to present in writing all evidence which they consider relevant in respect of the investigation in question.

12-1 يقدم الى الاعضاء المعنية وجميع الاطراف المعنية بالتحقيق في رسم مقابل للدعم إخطار بالمعلومات التي تطلبها السلطات وتتاح له فرصة كافية ليقوموا بالكتابة جميع الادلة التي يعتبرونها ذات علاقة بالتحقيق قيد النظر .

12.1.1 Exporters, foreign producers or interested Member receiving questionnaires used in a countervailing duty investigation shall be given at least 30 days for reply[40]. Due consideration should be given to any request for an extension of the 30 -day period and, upon cause shown , such an extension should be granted whenever practicable.

12-1-1 ويمنح المصدرون والمنتجون الاجانب أو الاعضاء المعنيون الذين يتلقون إستبيانات تستخدم في تحقيق رسوم مقابلة للدعم فترة 30 يوم للاجابة عليها[40]. وينبغي إيلاء العناية الكافية لاي طلب بتمديد فترة الثلاثين يوماً كما ينبغي منح هذا التمديد ، كلما كان عملياً، عند توضيح السبب.

12.1.2 Subject to the requirement to protect confidential information, evidence presented in writing by one interested Member or Interested party shall be made available promptly to other interested Members or interested parties participating in the investigation.

12-1-2 ومع مراعاة حماية المعلومات السرية، تتاح الادلة المقدمة كتابة من عضو أو طرف معنى فوراً إلى الاعضاء المعنيين الاخرين أو للاطراف المعنية المشاركة في التحقيق.

---

[40] كقاعدة عامة، يحسب الحد الزمنى للمصدرين من تاريخ تسلم الاستبيان، ولهذا الغرض يعتبر أنه تم تسليمه بعد أسبوع من التاريخ الذى أرسل فيه الى الشركات التى تتلقى قائمة الاسئلة أو أرسل إلى الممثلين الدبلوماسيين للعضو المصدر أو الى ممثل رسمى للاقاليم المصدرة فى حالة الاراضى الجمركية المنفصلة العضو فى منظمة التجارة العالمية.

[40] As a general rule, the time- limit for exporters shall be counted from the date of receipt of the questionnaire, which for this purpose shall be deemed to have been received on week from the date on which it was sent the respondent or transmitted to the appropriate diplomatic representatives of the exporting Member or, in the case of a separate customs territory Member of the WTO, an official representative of the exporting territory.

12.1.3 As soon as an investigation has been initiated, the authorities shall provide the full text of the written application received under paragraph 1 of Article 11 to the known exporters[41] and to the authorities of the exporting Member and shall make it available, upon request, to other interested parties involved. Due regard shall be paid to the protection of confidential information, as provided for in paragraph 4.

12-1-3 وبمجرد بدء التحقيق تقدم السلطات النص الكامل للطلب المكتوب المسلم، بناء على الفقرة 1 من المادة 11 الى المصدرين المعروفين[41] والى سلطات البلد المصدر وتتيحه ، عند الطلب، للاطراف المعنية الاخرى. وينبغي الاهتمام بحماية المعلومات السرية كما نص على ذلك في الفقرة 4.

12.2 Interested Members and interested parties also shall have the right, upon justification, to present information orally. Where such information is provided orally, the interested Members and interested parties subsequently shall be required to reduce such submissions to writing . Any decision of the investigating authorities can only be based on such information and argument as were on the written record of this authority and which were available to interested Members and interested parties participation in the investigation, due account having been given to the need to protect confidential information.

12-2 يحق للاعضاء والاطراف المعنية أيضاً تقديم معلومات شفوية إذا قدموا مبرراً لذلك. وعند تقديم المعلومات شفوياً، يطلب من الاعضاء والاطراف المعنية تقديمها كتابة. ولا يمكن أن يستند أي قرار لسلطات التحقيق إلا على المعلومات والحجج الثابتة في السجل المكتوب لهذه السلطة والتى أتيحت للاعضاء والاطراف المعنية المشاركة في التحقيق، مع إيلاء العناية لضرورة حماية المعلومات السرية.

12.3 The authorities shall whenever provide timely opportunities for all interested Members and interested parties to see all information that is relevant to the presentation of their cases, that is ىot confidential as defined in paragaph 4, and that is used by the authorities in a countervailing duty investigation, and to prepare presentations on the basis of this information .

12-3 وتتيح السلطات، كلما كان عملياً، الفرص المناسبة لجميع الاعضاء والاطراف المعنية للاطلاع على جميع المعلومات التي لها علاقة بعرض قضاياها والتي تكون غير سرية كما نص في الفقرة 4 وكما تستخدمها السلطات في تحقيقات الرسوم المقابلة للدعم، وإعداد مستنداتها على أساس هذه المعلومات.

12.4 Any information which is by nature confidential (for example, because its disclosure would be of significant competitive advantage to a competitor or because its disclosure would have a

12-4 أى معلومات ذات طابع سري (مثلا بسبب أن إفشائها يحقق ميزة تنافسية لمنافس أو بسبب أن إفشائها سيكون له أثر سلبى كبير على الشخص الذي يقدم معلومات أو على شخص يطلب منه المورد معلومات) أو أى معلومات تقدمها الاطراف

---

[41] من المفهوم أنه عندما يكون عدد المصدرين كثيراً جداً، ينبغى تقديم النص الكامل للطلب الى سلطات البلد المصدر أو الى الاتحادات التجارية ذات العلاقة التى تحيل نسخاً منه الى المصدرين المعنيين.

[41] It being understood that where the number of exporters involved is particularly high, the full text of the application should instead be provided only to the authorities of the exporting Member or to revenant trade association who then should forward copies to the exporters concerned .

significantly adverse effect upon a person supplying the information or a person from whom the supplier acquired the information), or which is provided on a confidential basis by parties to an investigation shall, upon good cause shown , be treated as such by the authorities. Such information shall not disclosed without specific permission of the party submitting it[42].

على أساس سرى لتحقيق ينبغى أن تعاملها السلطات على هذا النحو، عند بيان سبب وجيه. ولا تفشى هذه المعلومات دون تصريح محدد من الطرف الذى قدمها[42] .

12.4.1 The authorities shall require interested Members or interested parties providing confidential information to furnish non-confidential summaries thereof. These summaries shall be in sufficient detail to permit a reasonable understanding of the substance of the information submitted in confidence. In exceptional circumstances, such Members or parties may indicate that such information is not susceptible of summary. In such exceptional circumstances, a statement of the reasons why summarization is not possible must be provided .

12-4-1 تطلب السلطات من الاعضاء أو الاطراف المعنية التي قدمت معلومات سرية أن توفر موجزاً غير سري عنها. وينبغي أن يحتوي الموجز على تفاصيل كافية تسمح بقدر معقول بفهم جوهر المعلومات السرية المقدمة. وفي ظروف استثنائية، قد يرى الاعضاء أو الاطراف أن هذه المعلومات غير قابلة للايجاز. وفي هذه الظروف الاستثنائية، يقدم بيان بأسباب عدم إمكانية وضع موجز لها.

12.4.2 If the authorities find that a request for confidentiality is not warranted and if the supplier of the information is either unwilling to make the information public or to authorize its disclosure in generalized or summary form, the authorities may disregard such information unless it can be demonstrated to their satisfaction from appropriate sources that the information is correct[43] .

12-4-2 واذا وجدت السلطات عدم وجود مبرر لطلب السرية وأن مقدم المعلومات ليس على استعداد لاتاحة المعلومات علنا ولا للترخيص بافشائها بطريقة عامة او مختصرة ، يجوز للسلطات أن تتغاضى عن هذه المعلومات مالم تتأكد من مصادر يعتمد عليها أن المعلومات صحيحة[43].

12.5 Except in circumstances provided for in paragraph7, the authorities shall during the course of an investigation satisfy

12-5 باستثناء الظروف الواردة فى الفقرة 7، تتأكد السلطات خلال التحقيق من دقة المعلومات التى يقدمها الاعضاء أو

---

42 يدرك الاعضاء أن الامر قد يتطلب فى بعض أراضى أعضاء معينين، افشاء بعض المعلومات على أثر صدور أمر وقائى محرر فى نطاق ضيق .

42 Members are a ware that in the territory of certain Members disclosure pursuant to narrowly - drawn protective order may be required .

43 يوافق الاعضاء على أن طلبات السرية ينبغى ألا ترفض بشكل تعسفى. وتوافق الاعضاء أيضاً على أن سلطات التحقيق قد تطلب التنازل عن السرية فقط فيما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة بالاجراءات الجارية .

43Members agree that requests for confidentiality should not be arbitrarily rejected . Members further agree that the investigating authority may request the waiving of confidentiality only regarding information relevant to the proceedings .

themselves as to the accuracy of the information supplied by interested Members or interested parties upon which their findings are based.

الاطراف المعنية والتي تستند إليها فيما تتوصل إليه من تقريرات.

12.6 The investigating authorities may carry out investigations in the territory of other Members as required, provided that they have notified in good time the Member in question and unless that Member objects to the investigation. Further, the investigating authorities may carry out investigations on the premises of a firm and may examine the records of a firm if (a) the firm so agrees and (b) the Member in question is notified and does not object. The procedures set forth in Annex VI shall apply to investigations on the premises of a firm. Subject to the requirement to protect confidential information, the authorities shall make the results of any such investigations available, or shall provide disclosure thereof pursuant to paragraph 8, to the firms to which they pertain and may make such results available to the applicants .

12-6 يمكن أن تقوم سلطات التحقيق بتحقيقاتها في أراضي أعضاء آخرين، على النحو اللازم، على شرط أن تكون قد أخطرت العضو قيد النظر فيها فترة كافية وبشرط ألا يعترض العضو على إجراء التحقيق وفضلا عن ذلك، يمكن لسلطات التحقيق اجراء بالتحقيقات فى مقر الشركة وأن تفحص سجلات الشركة اذا (أ) وافقت الشركة على ذلك (ب) تم اخطار العضو قيد التحقيق ولم يعترض. وتنطبق الاجراءات الواردة فى الملحق السادس على التحقيقات فى مقر الشركة. وبناء على شرط حماية المعلومات السرية، تتيح السلطات نتائج تحقيقاتها أو تعلن عن هذه التحقيقات، عملا بالفقرة 8، للشركات التى يتعلق بها الامر وتتاح هذه النتائج لمقدمى الطلبات.

12.7 In cases in which any interested Member or interested party refuses access to, or otherwise does not provide, necessary information within a reasonable period or significantly impedes the investigation, preliminary and final determinations, affirmative or negative, may be made on the basis of the facts available .

12-7 في الحالات التي يرفض فيها العضو أو الطرف المعني إتاحة معلومات خلال فترة معقولة أو يرفض تقديمها أو يعوق التحقيق يجوز أن تستند القرارات الاولية والنهائية، سواء الايجابية أو السلبية على الحقائق المتاحة.

12.8 The authorities shall, before a final determination is made, inform all interested Members and interested parties of the essential facts under consideration which form the basis for the decision whether to apply definitive measures. such disclosure should take place in sufficient time for the parties to defend their interests.

12-8 قبل الحكم النهائي تخطر السلطات جميع الاعضاء والاطراف المعنية بالحقائق الاساسية قيد النظر التى تشكل أساس قرارها بتطبيق تدابير نهائية. وينبغي أن يصدر هذا الاعلان بحيث يكون للاطراف وقت كاف من الدفاع عن مصالحها.

12.9 For the purposes of this Agreement, ”interested parties“ shall include :

12-9 في هذا الاتفاق تشمل " الاطراف المعنية " :

(i) an export or foreign producer or the importer of a product subject to investigation, or a trade or business association a majority of the members

'1' مصدَر أو منتج أجنبى أو مستورد لمنتج يخضع للتحقيق، أو رابطة تجارية أو رابطة رجال أعمال تكون غالبية أعضائها من المنتجين أو المصدرين أو المستوردين

of which are producers, exporters or importers of such product; and

لهذا المنتج؛

(ii) a producer of the like product in the importing Member or a trade and business association a majority of the members of which produce the like product in the territory of the importing Member. This list shall not preclude Members from allowing domestic or foreign parties other than those mentioned above to be included as interested parties.

'2، مُنتج لمنتج شبيه في العضو المستورد أو رابطة تجارية أو رابطة رجال أعمال غالبية أعضائها ينتجون منتجاً شبيهاً في أراضي العضو المستورد. وهذه القائمة لاتمنع الاعضاء من السماح بإدخال الاطراف المحليين والاجانب غير الوارد ذكرهم أعلاه بإعتبارهم أطراف معنية.

12.10 The authorities shall provide opportunities for industrial users of the product under investigation, and for representative consumer organizations in cases where the product is commonly sold at the retail level, to provide information which is relevant to the investigation regarding subsidization, injury and causality.

12-10 تتيح السلطات الفرص للمستخدمين الصناعيين للمنتج قيد التحقيق، ولممثلى منظمات المستهلكين في الحالات الذي يباع فيه المنتج بصورة عامة على مستوى التجزئة، بتقديم معلومات ذات علاقة بالتحقيق تتصل بمنح الاعانات والضرر والسببية .

12.11 The authorities shall take due account of any difficulties experienced by interested parties, in particular small companies, in supplying information requested, and shall provide any assistance practicable.

12-11 تولى السلطات العناية الواجبة للصعاب التي تواجه أطراف معنية، ولاسيما الشركات الصغيرة، في توفير المعلومات المطلوبة، وتقدم أى مساعدة ممكنة .

12.12 The procedures set out above are not intended to prevent the authorities of a Member from proceeding expeditiously with regard to initiating an investigation, reaching preliminary or final determinations, whether affirmative or negative, or from applying provisional or final measures, in accordance with relevant provisions of this agreement .

12-12 لا يقصد من الاجراءات الواردة أعلاه هو منع سلطات عضو من بدء تحقيق بسرعة والتوصل إلى قرارات أولية أو نهائية، سواء إيجابية أو سلبية، أو تطبيق تدابير مؤقتة أو نهائية طبقاً للاحكام ذات العلاقة بهذا الاتفاق.

ARTICLE 13

المادة 13

Consultations

المشـــاورات

13.1 As soon as possible after an application under Article 11 is accepted , and in any event before the initiation of any investigation, Members the products of which may be subject to such investigation shall be invited for consultations with the aim of clarifying the situation as to the matters referred to in paragraph 2 of Article 11 and

13-1 بمجرد قبول الطلب بمقتضى المادة 11، قبل بداية التحقيق على أي حال ، يدعى الاعضاء الذين تخضع منتجاتهم للتحقيق لاجراء مشاورات بهدف توضيح الحالة بالنسبة للمسائل المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 11 والتوصل الى حل يتفق عليه على نحو متبادل .

arriving at mutually agreed solution .

13.2 Furthermore, throughout the period of investigation, Members the products of which are the subject of the investigation shall be afforded a reasonable opportunity to continue consultations, with a view to clarifying the factual situation and to arriving at a mutually agreed solution[44] .

13-2 وفضلا عن ذلك ، وخلال فترة التحقيق، تتاح للاعضاء الذين تخضع منتجاتهم للتحقيق فرصة معقولة لمواصلة المشاورات من أجل توضيح الحالة الفعلية والتوصل الى حل يتفق عليه بين الطرفين[44]

13.3 Without prejudice to the obligation to afford reasonable opportunity for consultation , these provisions regarding consultations are not intended to prevent the authorities of a Member from proceeding expeditiously with regard to initiating the investigation, reaching preliminary or final determinations, whether affirmative or negative, or from applying provisional or final measures ,in accordance with the provisions of this Agreement .

13-3 ودون المساس بالالتزام بتوفير فرصة معقولة للمشاورات، لايقصد من الاحكام المتعلقة بالمشاورات منع سلطات عضو من بدء التحقيق بسرعة والتوصل الى أحكام أولية أو نهائية ، سواء إيجابية أو سلبية ، أو من تطبيق تدابير مؤقتة أو نهائية، طبقاً لاحكام هذا الاتفاق.

13.4 The Member which intends to initiate any investigation or is conducting such an investigation shall permit, upon request, the Member or Members the products of which are subject to such investigation access to non-confidential evidence, including the non-confidential summary of confidential data being used for initiating or conducting the investigation.

13-4 يسمح العضو الذي ينوي بدء أى تحقيق أو يقوم بهذا التحقيق، عند طلب العضو أو الاعضاء الذين تخضع منتجاتهم للتحقيق من الوصول عند الطلب ، الى الادلة غير السرية، بما في ذلك الموجز غير السرى للبيانات السرية التي تستخدم لبدء التحقيق أو إجرائه .

ARTICLE 14
Calculation of the Amount of a subsidy in terms of the Benefit to the Recipient

المادة 14
حساب مقدار الدعم على أساس الفائدة المتحققة للمتلقي للدعم

For the purpose of part V, any method used by the investigating authority to calculate the benefit to the recipient conferred pursuant to paragraph 1 of Article 1 shall be provided for in the national legislation or implementing regulations of the Member

تحقيق الاهداف الواردة في الجزء الخامس يجب أن ينص التشريع الوطني أو اللوائح التنفيذية للعضو المعني على أي أسلوب الذي تستخدمه سلطة التحقيق لحساب مقدار الدعم الذي استفاد منه متلقى الدعم ويجب عند تطبيقه على أي حالة بأن

[44] من المهم بصورةخاصة، طبقاً لأحكام هذه الفقرة، عدم اصدار قرار ايجابى سواء أولى أو نهائى دون اتاحة فرصة معقولة للمشاورات. و يجوز لهذه المشاورات أن تضع أساس الاجراءات بمقتضى أحكام الجزء الثانى أو الثالث أو العاشر.

[44] It is particularly important ,in accordance with the provisions of this paragraph , that no affirmative determination whether preliminary or final be made without reasonable opportunity for consultations having been given . Such consultations may establish the basis for proceeding under the provisions of part (II) , (III) or X.

concerned and its application to each particular case shall be transparent and adequately explained. Furthermore, any such method shall be consistent with the following guidelines:

يكون ذلك واضحا ومتسماً بالشفافية ويتم شرحه بطريقة مناسبة وفضلا عن ذلك تكون هذه الطريقة متمشية مع المبادئ التوجيهية التالية :

(a) government provision of equity capital shall not be considered as conferring a benefit ,unless the investment decision can be regarded as inconsistent with the usual investment practice (including for the provision of risk capital) of private investors in the territory of that Member;

(أ) اشتراك الحكومة في رأس المال لا يعتبر تحقيق فائدة ، إلا إذا أعتبر قرار الاستثمار غير متفق مع الممارسة الاستثمارية العادية للمستثمرين الخاصين في أراضي ذلك العضو (بما في ذلك توفير رأس مال المخاطرة) ؛

(b) a loan by a government shall not be considered as conferring a benefit, unless there is a difference between the amount that the firm receiving the loan pays on the government loan and the amount the firm would pay on a comparable commercial loan which the firm could actually obtain on the market. In this case the benefit shall be the difference between these two amounts;

(ب) تقديم قرض من الحكومة لايعتبر تحقيق فائدة، إلا إذا كان هناك فرق بين المبلغ الذي تدفعه الشركة المتلقية للقرض مقابل القرض الحكومى والمبلغ الذي كانت ستدفعه على قرض تجاري مشابه يمكن أن تحصل عليه في السوق . وفي هذه الحالة تكون الفائدة هى الفرق بين المبلغين ؛

(c) a loan guarantee by a government shall not be considered as conferring a benefit, unless there is a difference between the amount that the firm receiving the guarantee pays on a loan guaranteed by the government and the amount that the firm would pay on a comparable commercial loan absent the government guarantee. In this case the benefit shall be the difference between these two amounts adjusted for any difference in fees;

(ج) ضمان قرض بواسطة الحكومة لايعتبر تحقيق فائدة إلا إذا كان هناك فرق بين المبلغ الذي تدفعه الشركة المتلقيه للضمان على القرض المضمون من الحكومة والمبلغ الذى تدفعه على قرض تجاري مشابه دون ضمان حكومي. وفي هذه الحالة تكون الفائدة هي الفرق بين المبلغين (مع تعديل هذا الفرق ليأخذ في الاعتبار أية مصاريف أو رسوم)؛

(d) the provision of goods or services or purchase of goods by a government shall not be considered as conferring a benefit unless the provision is made for less than adequate remuneration, or the purchase is made for more than adequate remuneration. The adequacy of remuneration shall be determined in relation to prevailing market conditions for the good or service in question in the country of provision or purchase (including price, quality, availability,

(د) تقديم الحكومة للسلع أو الخدمات أو شراء سلع لا يعتبر تحقيق فائدة الا اذا كان بأقل من العائد الكافي أو كان الشراء بمبلغ أكثر مما يجب . ويحدد العائد الكلي حسب الاوضاع السائدة في سوق السلع أو الخدمات قيد النظر في بلد التوريد أو الشراء (بما في ذلك السعر والنوعية والتوافر وامكانية التسويق والنقل وشروط الشراء والبيع الاخرى).

marketability, transportation and other condition of purchase or sale).

ARTICLE 15

Determination of Injury[45]

15.1 A determination of injury for purposes of Article VI of GATT 1994 shall be based on positive evidence and involve an objective examination of both (a) the volume of the subsidized imports and the effect of the subsidized imports on prices in the domestic market for like products[46] and (b) the consequent impact of these imports on the domestic producers of such products.

15.2 With regard to the volume of the subsidized imports, the investigating authorities shall consider whether there has been a significant increase in subsidized imports, either in absolute terms or relative to production or consumption in the importing Member. With regard to the effect of the subsidized imports on prices, the investigating authorities shall consider whether there has been a significant price undercutting by the subsidized imports as compared with the price of a like product of the importing Member , or whether the effect of such imports is otherwise to depress prices to a significant degree or to prevent price increases, which otherwise would have occurred, to a significant degree. No one or several of these factors can necessarily give decisive guidance.

المادة 15

تحديد الضرر[45]

15-1 يكون تحديد الضرر فى تطبيق المادة 6 من اتفاقية جات 1994 على أساس دليل ايجابى ويتضمن فحصاً موضوعياً لكل من(أ) حجم الواردات المدعومة وأثر الواردات المدعومة على الاسعار فى السوق المحلية للمنتجات الشبيهة[46] و(ب) الاثر المترتب على هذه الواردات على المنتجين المحليين لتلك المنتجات .

15-2 وفيما يتعلق بحجم الواردات المدعمة، تنظر سلطة التحقيق فيما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى الواردات المدعومة ، سواء بشكل مطلق أو بما يتناسب مع الانتاج والاستهلاك فى العضو المستورد. وفيما يتعلق بأثر الواردات المدعومة على الاسعار، تنظر سلطات التحقيق فيما اذا كان هناك انخفاض كبير فى الاسعار نتيجة للواردات المدعومة بالمقارنة بأسعار المنتج الشبيه لدى العضو المستورد ، او اذا كان أثر هذه الواردات يؤدى الى خفض الاسعار بدرجة كبيرة أو بمنع زيادة الاسعار، التى لولاها لحدث ذلك بدرجة كبيرة. وأى من هذه العوامل أو عدة عوامل منها لا يوفر بالضرورة دليلا قاطعاً .

---

45 بمقتضى هذا الاتفاق يعنى مصطلح " ضرر " ضرر مادى للصناعة المحلية أو تهديد بضرر مادى للصناعة المحلية أو اعاقة مادية لاقامة هذه الصناعة ويتم تفسيره طبقاً لاحكام هذه المادة، ما لم ينص على غير ذلك .

45 Under this Agreement the term " injury " shall , unless otherwise specified , be taken to mean material injury to a domestic industry , threat of material injury to a domestic industry or material retardation of the establishment of such an industry and shall be interpreted in accordance with the provisions of this Article

46فى هذا الاتفاق يفسر مصطلح " منتج شبيه " على أنه يعنى منتج مماثل ، أى مماثل من جميع الجوانب للمنتج قيد النظر، أو فى غياب مثل هذا المنتج ، فمنتج آخر ، بالرغم من أنه لا يشبهه فى جميع الجوانب ، فيكون له خواص تشابه تقريباً خواص المنتج قيد النظر .

46Throughout this Agreement the term "like product" ("product similaire") shall be interpreted to mean a product which is identical, i.e. alike in all respects to the product under consideration, or in the absence of such a product, another product which, although not alike in all respects, has characteristics closely resembling those of the product under consideration.

15.3 Where imports of a product from more than one country are simultaneously subject to countervailing duty investigations , the investigating authorities may cumulatively assess the effects of such imports only if they determine that (a) the amount of subsidization established in relation to the imports from each country is more than de minims as defined in paragraph 9 of Article 11 and the volume of imports from each country is not negligible and (b) a cumulative assessment of the effects of the imports is appropriate in light of the conditions of competition between the imported products and the conditions of competition between the imported products and the like domestic product.

15-3 عندما تكون الواردات من منتج معين من أكثر من بلد خاضعة فى نفس الوقت للتحقيق حول الرسوم التعويضية، لا تعمد سلطات التحقيق الى اجراء تقييم تراكمى لاثار هذه الواردات الا اذا حددت أن(أ) مبلغ منح الدعم المرتبط بالواردات من كل بلد أكثر من مبلغ قليل الشأن كما عرف فى الفقرة 9 من المادة 11 وأن حجم الواردات من كل بلد لا يمكن تجاهله و(ب) أن التقييم التراكمى لاثار الواردات مناسب فى ضوء أوضاع المنافسة بين المنتجات المستوردة وأوضاع المنافسة بينها وبين المنتج المحلى الشبيه .

15.4 The examination of the impact of the subsidized imports on the domestic industry shall include an evaluation of all relevant economic factors and indices having a bearing on the state of the industry, including actual and potential decline in output, sales, market share, profits, productivity, return or investments, or utilization of capacity; factors affecting domestic prices; actual and potential negative effects on cash flow, inventories, employment, wages, growth, ability to raise capital or investments and, in the case of agriculture, whether there has been an increased burden on government support programmes. This list is not exhaustive, nor can one or several of these factors necessarily give decisive guidance.

15-4 تشمل دراسة أثر الصادرات المدعومة على الصناعة المحلية تقييماً لجميع العوامل والمؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة التى لها تأثير على حالة الصناعة ، بما فى ذلك الانخفاض الفعلى والمحتمل فى الانتاج أو المبيعات أو نصيبها فى السوق أو الارباح أو الانتاجية أو العوائد على الاستثمارات أو استخدام الطاقة الانتاجية والعوامل التى تؤثر على الاسعار المحلية، والاثار السلبيه الفعلية والمحتملة على التدفق النقدى أو كميات المخزون أو العمالة أو الاجور أو النمو أو القدرة على تجميع رأس المال أو الاستثمارات، وفى حالة الزراعة ما إذا كانت هناك زيادة فى العبء على برامج الدعم الحكومية. وهذه القائمة ليست شاملة ، ولا يمكن لاى عامل أو عوامل عديدة بالضرورة أن يوفر بالضرورة دليلا قاطعاً.

15.5 It must be demonstrated that the subsidized imports are , through the effects[47] of subsidies, causing injury within the meaning of this Agreement. The demonstration of a causal relationship between the subsidized imports and the injury to the domestic industry shall be based on an examination of all relevant evidence before the authorities. The authorities shall also examine any known factors other than the subsidized imports which at the same time

15-5 ينبغى اثبات ان الواردات المدعومة تحدث ، بسبب الاعانات،[47] ضرراً فى مفهوم هذا الاتفاق. ويقوم بيان العلاقة السببية بين الواردات المدعومة والضرر بالصناعة المحلية على أساس دراسة جميع الادلة ذات العلاقة المعروضة على السلطات. وتدرس السلطات أيضاً أى عوامل معروفة غير الواردات المدعومة التى تحدث فى نفس الوقت ضرراً بالصناعة المحلية، وينبغى عدم ارجاع الاضرار التى تتسبب فيها عوامل

[47] كما ورد فى الفقرة 2 و 4.

[47] As set forth in paragraphs 2 and 4 .

are injuring the domestic industry, and the injuries caused by these other factors must not be attributed to the subsidized imports . Factors which may be relevant in this respect include, *inter alia* the volumes and prices of non - subsidized imports of the product in question, contraction in demand or changes in the patterns of consumption, trade restrictive practices of and competition between the foreign and domestic producers, developments in technology and the export performance and productivity of the domestic industry.

15.6 The effect of the subsidized imports shall be assessed in relation to the domestic production of the like product when available data permit the separate identification of that production on the basis of such criteria as the production process, producers' sales and profits. If such separate identification of that production is not possible, the effects of the subsidized imports shall be assessed by the examination of the production of the narrowest group or range of products, which includes the like product, for which the necessary information can be provided.

15.7 A determination of a threat of material injury shall be based on facts and not merely on allegation, conjecture or remote possibility. The change in circumstances which would create a situation in which the subsidy would cause injury must be clearly foreseen and imminent . In making a determination regarding the existence of a threat of material injury, the investigating authorities should consider, inter alia, such factors as:

(i) nature of the subsidy or subsidiesin question and the trade effects likely to arise therefrom;

(ii) a significant rate of increase of subsidized imports into the domestic market indicating the likelihood of substantially increased importation;

(iii) sufficient freely disposable, or an imminent, substantial increase in, capacity of the exporter indicating the likelihood of substantially increased

أخرى الى الواردات المدعومة . وتشمل العوامل التى قد تكون ذات علاقة فى هذا الصدد (من بين جملة عوامل)، أحجام وأسعار الواردات غير المدعومة من المنتج قيد النظر، وانكماش الطلب أو التغيرات فى أنماط الاستهلاك والممارسات التجارية التقييدية والمنافسة بين المنتجين الاجانب والمحليين والتطورات فى التكنولوجيا و أداء الصادرات وانتاجية الصناعة المحلية .

15-6 يكون تقييم أثر الواردات المدعومة بالنسبة للإنتاج المحلى من المنتج الشبيه عندما تتاح بيانات تسمح بتحديد هذا الانتاج تحديدا مستقلا على أساس معايير مثل طريقة الانتاج ومبيعات المنتجين وأرباحهم. وإذا لم يكن من الممكن تحديد الانتاج تحديدا مستقلا، تقيم آثار الواردات المدعومة عن طريق دراسة انتاج أضيق لمجموعة من المنتجات أو جزء منها يمكن توفير معلومات أساسية عنه يشمل المنتج الشبيه.

15-7 يكون تحديد التهديد بالضرر المادى على أساس حقائق لا على مجرد الادعاء أو التكهن أو الاحتمال البعيد. أن التغير فى الظروف التى تؤدى إلى وضع يسبب فيه الدعم ضرراً ينبغى أن يكون واضح و وشيك الوقوع. وعند إصدار حكم متعلق بوجود تهديد بضرر مادى، ينبغى أن تنظر سلطات التحقيق ، من بين جملة أمور، فى عوامل مثل :

.1. طابع الدعم قيد النظر والاثار التجارية المحتلمة التى تنجم عنه ؛

.2. المعدل الكبير فى زيادة الواردات المدعومة فى السوق المحلى التى تشير إلى احتمال زيادة الواردات زيادة كبيرة ؛

.3. قدرة كافية لدى المصدر أو زيادة وشيكة فى هذه القدرة التى تشير إلى إحتمال زيادة الصادرات المدعومة زيادة كبيرة فى سوق العضو المستورد ، مع مراعاة توافر

subsidized exports to the importing Member's market, taking into account the availability of other export markets to absorb any additional exports;

أسواق تصدير أخرى تستوعب أى صادرات إضافية.

(iv) Whether imports are entering at prices that will have a significant depressing or suppressing effect on domestic prices, and would likely increase demand for further imports; and

.4. ما إذا كانت الواردات تدخل بأسعار لها تأثير يؤدى إلى خفض أو كبح الاسعار المحلية والتى يكون لها أثر فى زيادة الطلب على الواردات؛

(v) inventories of the product being investigated.

.5. المخزون من المنتج الذى يجرى التحقيق فيه.

No one of these factors by itself can necessarily give decisive guidance but the totality of the factors considered must lead to the conclusion that further subsidized exports are imminent and that, unless protective action is taken, material injury would occur.

ولا يمكن لاى عامل من العوامل هذه فى حد ذاته أن يوفر دليلا قاطعاً ولكن ينبغى النظر فى إجمالى العوامل التى تؤدى إلى نتيجة أن مزيداً من الصادرات المدعومة وشيك الوقوع وأنه، ما لم يتخذ إجراء حمائى، سيحدث ضرر مادى.

15.8 With respect to cases where injury is threatened by subsidized imports, the application of countervailing measures shall be considered and decided with special care.

15-8 وبالنسبة للحالات التى يكون هناك تهديد من الصادرات المدعومة ، ينظر فى تطبيق تدابير تعويضية ويجب بذل عناية خاصة عند إقرارها .

Article 16

Definition of Domestic Industry

المادة 16 تعريف الصناعة المحلية

16.1 For the purposes of this Agreement, the term “domestic industry“ shall, except as provided in paragraph 2, be interpreted as referring to the domestic producers as a whole of the like products or to those of them whose of collective output of the products constitutes a major proportion of the total domestic production of those products, except that when producers are related[48] to the

16-1 فى هذا الاتفاق يفسر مصطلح "الصناعة المحلية" فيما عدا ما نص عليه فى الفقرة 2، على أنه يشير إلى مجموع المنتجين المحليين للمنتجات الشبيهة أو للمنتجات التى يشكل ناتجها الجماعى نسبة كبيرة من الانتاج المحلى الاجمالى من هذه المنتجات، فيما عدا عندما يكون للمنتجين علاقات[48]

[48] لاغراض هذه الفقرة ، يعتبر المنتجون أن لهم علاقة بالمصدرين أو بالمستوردين فقط إذا (أ) كان يتحكم واحد منهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى الاخر ، أو (ب) كلاهما يتحكم فيه بطريقة مباشرة وغير مباشرة شخص ثالث ، أو (ج) كلاهما يتحكمان فى شخص ثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، على شرط أن هناك أساس يعتقد أو يشك فى أن تأثير هذه العلاقة يسبب للمنتج المعنى القيام بتصرف بطريقة مختلفة عن المنتجين الذين ليست لهم علاقة . ولغرض هذه الفقرة ، يعتبر واحد يتحكم فى الاخر عندما يكون الاول فى موقع قانونى أو عملى يمارس قيداً أو توجيهاً على الاخر .

[48]For the purpose of this paragraph , producers shall be deemed to be related to exporters or importers only if (a) one of them directly or indirectly controls the other ; or (b) both of them are directly or indirectly controlled by a third

exporters or importers or are themselves importers of the allegedly subsidized product or a like product from other countries, the term "domestic industry" may be interpreted as referring to the rest of the producers.

16.2 In exceptional circumstances, the territory of a Member may, for the production in question, be divided into two or more competitive markets and the producers within each market may be regarded as a separate industry if (a) the producers within such market sell all or almost all of their production of the product in question in that market, and (b) the demand in that market is not to any substantial degree supplied by producers of the product in question located elsewhere in the territory. In such circumstances, injury may be found to exist even where a major portion of the total domestic industry is not injured, provided there is a concentration of subsidized imports into such an isolated market and provided further that the subsidized imports are causing injury to the producers of all or almost all of the production within such market.

16.3 When the domestic industry has been interpreted as referring to the producers in a certain area ,i.e. a market as defined in paragraph 2 countervailing duties shall be levied only on the products in question consigned for final consumption to that area. when the constitutional law of the importing Member may levy the countervailing duties without limitation only if (a) the exporters shall have been given an opportunity to cease exporting at subsidized prices to the area concerned or otherwise give assurances pursuant to Article 18, and adequate assurances in this regard have not been promptly given and (b) such duties cannot be levied only on products of specific producers which supply the area in question.

بالمصدرين أو بالمستوردين أو انهم مستوردين لمنتج يدعى بأنه مدعوم أو منتج شبيه من بلدان أخرى يجوز تفسير مصطلح " صناعة محلية " على أنه يشير الى بقية المنتجين .

16-2 وفى ظروف استثنائية، يجوز تقسيم أراضى عضو من أجل الانتاج قيد النظر ، الى سوقين متنافسين او اكثر ويجوز اعتبار المنتجين فى كل سوق صناعه منفصله اذا(أ) باع المنتجون فى داخل ذلك السوق جميع او معظم انتاجهم من المنتج قيد النظر فى ذلك السوق و(ب) كان الطلب فى ذلك السوق لا يلبيه بقدر كبير منتجو هذا المنتج الذين يعملون فى مواضع اخرى من الاقليم. وفىهذه الظروف ، قد يوجد الضرر حتى لو اذا كان جزء كبير من اجمالى الصناعه المحليه لم يصبه ضرر ، على شرط ان يكون هناك تركيز للواردات المدعومه فى هذا السوق المنعزل وبشرط ان تسبب الواردات المدعومه ضرر لمنتجى جميع او معظم الانتاج فى تلك السوق.

16-3 وعندما تفسر الصناعه المحليه على انها تشير إلى منتجين فى منطقه معينه ، أى فى سوق كما نص على ذلك فى الفقرة 2 ، تفرض رسوم تعويضيه فقط على المنتجات قيد النظر والمعده للاستهلاك النهائى فى تلك المنطقه. وعندما لا يسمح القانون الدستورى للعضو المستورد بفرض رسوم تعويضيه على هذا الاساس، لا يجوز للعضو المستورد ان يفرض رسوماً تعويضيه دون حدود الا اذا (أ) اتيح للمصدر فرصه للتوقف عن التصدير بالأسعار المدعومة الى المنطقة المعنية أو تقديم تأكيدات عملا بالمادة 18، واذا لم تقدم تأكيدات كافية فى هذا الصدد على الفور، و(ب) لا يمكن فرض هذه الرسوم فقط على منتجات لمنتجين محددين يوردون للمنطقة قيد النظر

---

person ; or (c) together they directly or indirectly control a third person , provided that there are grounds for believing or suspecting that the effect of the relationship is such as to cause the producer concerned to behave differently from non-related producers. For the purpose of this paragraph, one shall be deemed to control another when the former is legally or operationally in a position to exercise restraint or direction over the latter.

16.4 Where two or more countries have reached under the provisions of paragraph 8 (a) of Article XXIV of GATT 1994 such a level of integration that they have the characteristics of a single, unified market, the industry in the entire area of integration shall be taken to be the domestic industry referred to in paragraphs 1 and 2.

16-4 وعندما يحقق اثنان من البلدان أو أكثر بمقتضى أحكام الفقرة 8 (أ) من المادة 24 من اتفاقية جات 1994 مستوى من التكامل له خواص سوق وحيدة موحدة، تعتبر الصناعة فى كامل منطقة التكامل هذه الصناعة محلية كما أشير الى ذلك فى الفقرتين 1و2 .

16.5 The provision of paragraph 6 of Article 15 shall be applicable to this Article.

16-5 تنطبق احكام الفقرة 6 من المادة 15 على هذه المادة .

Article 17

Provisional Measures

المادة 17

التدابير المؤقتة

17.1 Provisional measures may be applied only if :

(a) an investigation has been initiated in accordance with the provisions of Article of 11, a public notice has been given to that effect and interested Members and interested parties have given adequate opportunities to submit information and make comments;

(b) a preliminary affirmative determination has been made that a subsidy exists and that there is injury to a domestic industry caused by subsidized imports; and

(c) the authorities concerned judge such measures necessary to prevent injury being caused during the investigation.

17-1 لايجوز تطبيق التدابير المؤقتة الا اذا:

(أ) كان التحقيق قد بدأ طبقاً لاحكام المادة11، وصدر اعلام رسمى بهذا المعنى وأتيحت للاعضاء والاطراف المعنية فرص كافية لتقديم معلومات وتعليقات ؛

(ب) صدر حكم ايجابى أولى بوجود دعم وان هناك ضرراً بالصناعة المحلية تسببت فيه الواردات المدعمة؛

(ج) تعتبر السلطات المعنية أن تلك التدابير ضرورية لمنع الضرر الذى يحدث خلال التحقيق .

17.2 Provisional measures may take the form of provisional countervailing duties guaranteed by cash deposits or bonds equal to the amount of the provisionally calculated amount of subsidization.

17-2 قد تأخذ التدابير المؤقتة شكل رسوم تعويضية مؤقتة تضمنها ودائع نقدية أو سندات مساوية لمقدار مبلغ منح الدعم المحسوب مؤقتاً.

17.3 Provisional measures shall not be applied sooner than 60 days from the date of initiation of the investigation.

17-3 لا تنطبق التدابير المؤقتة قبل 60 يوما من تاريخ بدء التحقيق.

17.4 The application of provisional measures shall be limited to as short a period as possible, not exceeding four months.

17-4 يقتصر تطبيق التدابير المؤقتة على أقصر مدة ممكنة على الا تتجاوز أربعة أشهر .

17.5 The relevant provisions of Article 19 shall be followed in the application of provisional measures.

17-5 تتبع الاحكام ذات الصلة من المادة 19 عند تطبيق التدابير المؤقتة .

Article 18

المادة 18

Undertakings

التعهدات

18.1 Proceedings may[49] be suspended or terminated without the imposition of provisional measures or countervailing duties upon receipt of satisfactory voluntary undertakings under which:

18-1 يجوز[49] تعليق الاجراءات أو انهاءها دون فرض تدابير مؤقتة أو رسوم تعويضية عند تسلم تعهدات طوعية مقبولة يكون من شأنها أن:

(a) the government of the exporting Member agrees to eliminate or limit the subsidy or take other measures concerning its effects; or

(أ) توافق حكومة العضو المصدر على الغاء الدعم أو الحد منه أو اتخاذ تدابير أخرى تتعلق بآثاره؛ أو

(b) the exporter agree to revise its prices so that the investigation authorities are satisfied that the injurious effect of the subsidy is eliminated. Price increases under such undertakings shall not be higher than necessary to eliminate the amount of the subsidy. it is desirable that the price increases be less than the amount of the subsidy if such increases would be adequate to remove the injury to the domestic industry .

(ب) يوافق المصدر على اعادة النظر فى أسعاره بحيث تتأكد سلطات التحقيق من أن الاثار الضارة للدعم قد تم القضاء عليها. ولاتكون زيادات الاسعار بناء على هذه التعهدات أعلى مما يلزم لاستبعاد مبلغ الدعم. ومن المرغوب فيه أن تكون الزيادات فى الاسعار أقل من مبلغ الدعم إذا كانت هذه الزيادات كافية لازالة الضرر بالصناعة المحلية.

18.2 Undertakings shall not be sought or accepted unless the authorities of the importing Member have made a preliminary affirmative determination of subsidization and injury caused by such subsidization and , in case of undertakings from exporters, have obtained the consent of the exporting Member.

18-2 لا يجوز السعى الى الحصول على تعهدات ولا يجوز قبولها ما لم تتوصل سلطات العضو المستورد الى تأكيد ايجابى أولى من وجود الدعم ومن وجود الضرر فيه الذى يسببه، فإذا كان هناك تعهد من المصدرين يجب الحصول على موافقة العضو المصدر.

[49] لا تفسر كلمة " يجوز " على أنها تسمح بمواصلة الاجراءات فى نفس الوقت مع تنفيذ تعهدات ، فيما عدا نص عليه فى الفقرة 4.

[49] The word "may" shall not be interpreted to allow the simultaneous continuation of proceedings with the implementation of undertakings, except as provided in paragraph 4.

18.3 Undertakings offered need not be accepted if the authorities of the importing Member consider their acceptance impractical , for example if the number of actual or potential exporters is too great, or for other reasons , including reasons of general policy. Should the case arise and where practicable, the authorities shall provide to the exporter the reasons which have led them to consider acceptance of an undertaking as in appropriate, and shall, to the extent possible, give the exporter an opportunity to make comments thereon.

18-3 لا داعى لقبول التعهدات المقدمة اذا اعتبرت سلطات العضو المستورد أن قبولها غير عملى، مثلا اذا كان عدد المصدرين الفعليين أو المحتمل كبير جداً ، أو لاسباب أخرى، بما فى ذلك أسباب السياسة العامة . وعندما تثار المسألة تقدم السلطات ، للمصدر الأسباب التى أدت بها الى اعتبار قبول التعهد غير ملائم واذا كان ذلك ممكناً، وتوفر للمصدر، بالقدر المستطاع، الفرصة لتقديم تعليقات عليها.

18.4 If an undertaking is accepted, the investigation of subsidization and injury shall nevertheless be completed if the exporting Member so desires or the importing Member so decides. In such a case, if a negative determination of subsidization or injury is made, the undertaking shall automatically lapse, except in cases such a determination is due in large part to the existence of an undertaking. In such cases, the authorities concerned may require that an undertaking be maintained for a reasonable period consistent with the provisions of this Agreement. In the event that an affirmative determination of subsidization and injury is made, the undertaking shall continue consistent with its terms and the provisions of this Agreement.

18-4 واذا قبل التعهد، يستكمل التحقيق فى منح الدعم والضرر إذا رغب فى ذلك العضو المصدر أو قرر ذلك العضو المستورد.وفى تلك الحالة ، اذا صدر قرار سلبى بشان منح الدعم أو الضرر، ينتهى التعهد تلقائياً ، فيما عدا فى الحالات التى يكون فيها هذا الحكم راجعاً فى جزء كبير لوجود تعهد. و فى تلك الحالات ،قد تطلب السلطات المعنيه الابقاء على التعهد لفتره معقوله تتمشى مع احكام هذا الاتفاق . وفى حاله صدور حكم ايجابى بشان منح الدعم والضرر ، يظل التعهد قائماً وفقاً لشروطه واحكام هذا الاتفاق.

18.5 price undertakings may be suggested by the authorities of the importing Member, but no exporter shall be forced to enter into such undertakings. The fact that governments or exporters do not offer such undertakings, or do not accept an invitation to do so, shall in no way prejudice the consideration of the case. However, the authorities are free to determine that a threat of injury is more likely to be realized if the subsidized imports continue.

18-5 يجوز ان تقترح سلطات العضو المستورد تعهدات سعريه، ولا يجبر مصدر على الدخول فى مثل هذه التعهدات. وعدم عرض مثل هذه التعهدات من الحكومات او المصدرين او عدم قبولهم دعوة للقيام بذلك، لايحول بأى شكل من الاشكال دون النظر فى المسأله. ومع ذلك، تكون السلطات حرة فى تحديد ما اذا كان هناك تهديد بضرر من المحتمل حدوثه اذا تواصلت الواردات المدعمة.

18.6 authorities of an importing Member may require any government or exporter from whom an undertaking has been accepted to provide periodically information relevant to the fulfillment of such an undertaking, and to permit verification of pertinent data. In case of violation of an undertaking, the authorities of the importing Member may take, this Agreement in conformity with its provisions,

18-6 يجوز أن تطلب سلطات عضو مستورد من أى حكومة أو مصدر قُبل منه تعهد أن يوفر معلومات دورية عن الايفاء بهذا التعهد ، مع السماح بالتحقق من البيانات. وفى حالة انتهاك التعهد، تتخذ سلطات العضو المستورد ، بمقتضى هذا الاتفاق (تمشيا مع أحكامه) ، اجراءات سريعة تكون تطبيقا فورياً للتدابير المؤقتة استنادا الى أفضل معلومات متاحة. وفي هذه

expeditious actions which may constitute immediate application of provisional measures using the best information available. In such cases, definitive duties may be levied in accordance with this Agreement on products entered for consumption not more than 90 days before the application of such provisional measures, expect that any such retroactive assessment shall not apply to imports entered before the violation of the undertaking.

Article 19
Imposition and Collection of Countervailing Duties

19.1 If, after reasonable efforts have been made to complete consultations, a Member makes a final determination of the existence and amount of the subsidy and that, through the effects of the subsidy, the subsidized imports are causing injury, it may impose a countervailing duty in accordance with the provisions of this Article unless the subsidy or subsidies are withdrawn.

19.2 The decision whether or not to impose a countervailing duty in cases where all requirements for the imposition have been fulfilled , and the decision whether the amount of the countervailing duty to be imposed shall be the full amount of the subsidy or less , are decisions to be made by the authorities of the importing Member. It is desirable that imposition should be permissive in the territory of all Member, that the duty should be less than the total amount of the subsidy if such lesser duty would be adequate to remove the injury to the domestic industry, and that procedures should be established which would allow the authorities concerned to take due account of representations made by domestic interested parties[50] whose interests might be adversely affected by the imposition of a countervailing duty.

الحالات، قد تفرض رسوم نهائية طبقاً لهذا الاتفاق على منتجات دخلت للاستهلاك قبل أقل من 90 يوما من تطبيق التدابير المؤقتة ، ولا ينطبق أن أى تقييم بأثر رجعى على الواردات التى دخلت قبل انتهاك التعهد .

المادة 19
فرض الرسوم التعويضية وتحصيلها

19-1 بعد بذل جهود معقولة للانتهاء من المشاورات ، يصدر عضو قراراً نهائياً بوجود دعم ومقداره ويجوز فرض رسم تعويض (طبقاً لاحكام هذه المادة) إذا تسبب الدعم بسبب الواردات المدعمة فى إلحاق الضرر ما لم يتم سحب الدعم.

19-2 يرجع الى سلطات العضو المستورد اتخاذ القرار سواء بفرض أو عدم فرض رسم تعويض فى الحالات التى تستوفى جميع شروط فرضه ، والقرار بما اذا كان مقدار الرسم المقابل الذى يفرض سيكون المقدار الكامل للدعم أو أقل. ومن المرغوب فيه أن يكون الفرض مسموحاً به فى أراضى جميع الاعضاء، وأن يكون الرسم أقل من المبلغ الاجمالى للدعم اذا كان يكفى لازالة الضرر بالصناعة المحلية مع ضرورة وضع اجراءات تسمح للسلطات المعنية أن تولى عناية كافية لاراء الاطراف المعنية محلياً[50] الذين قد تتأثر مصالحهم بصورة سلبية عن طريق فرض رسم تعويضى.

---

[50] فى هذه الفقرة يشمل مصطلح " الاطراف المهتمة المحلية " المستهلكين والصناعة المحلية التى تستخدم المنتوج المستورد الخاضع للتحقيق .

[50]For the purpose of this paragraph , the term “domestic interested parties“ shall include consumers and industrial users of the imported product subject to investigation.

19.3 When a countervailing duty is imposed in respect of any product, such countervailing duty shall be levied, in the appropriate amounts in each case, on a non-discriminatory basis on imports of such product from all sources found to be subsidized and causing injury, except as to imports from those sources which have renounced any subsidies in question or from which undertakings under the terms of this Agreement have been accepted. Any exporter whose exports are subject to a definitive countervailing duty but who was not actually investigated for reasons other than a refusal to cooperate, shall be entitled to an expedited review in order that the investigating authorities promptly establish an individual countervailing duty rate for that exporter.

19-3 وعند فرض رسم تعويض بالنسبة لاى منتج، يفرض ذلك الرسم بالمبالغ الملائمة فى كل حالة، على أساس غير تمييزى على الواردات من هذا المنتج من جميع المصادر التى وجد أنها مدعمة وتسبب ضرراً، فيما عدا الواردات من المصادر التى قررت إزالة أى دعم قيد النظر او من المصادر التى تكون تعهداتها قد قبلت بمقتضى شروط هذا الاتفاق. وأى مصدر تخضع صادراته لرسم مقابل نهائى ولكن لم يجر التحقيق فيه لاسباب غير رفضه للتعاون ، يكون له الحق فى مراجعة عاجلة لكى تضع سلطات التحقيق فوراً رسم تعويض خاص بهذا المصدر.

19.4 No countervailing duty shall be levied[51] on any imported product in excess of the amount of the subsidy found to exist, calculated in terms of subsidization per unit of the subsidized and exported product.

19-4 لا يفرض[51] رسم مقابل على أى منتج مستورد بما يجاوز مبلغ الدعم الذى تبين وجوده محسوباً على أساس الدعم لكل وحدة من المنتج المدعوم والمصدر.

Article 20

Retroactively

المادة 20

الاثر الرجعى

20.1 Provisional measures and countervailing duties shall only be applied to products which enter for consumption after the time when the decision under paragraph 1 of Article 17 and paragraph 1 of Article 19 , respectively , enter into force , subject to the exceptions set out in this Article .

20-1 لا تنطبق التدابير المؤقتة والرسوم المقابلة الا على المنتجات التى تدخل للاستهلاك بعد الوقت الذى يبدأ فيه نفاذ القرار بمقتضى الفقرة 1 من المادة 17، والفقرة 1 من المادة 19، على التوالى ، مع مراعاة الاستثناءات الواردة فى المادة الحالية .

20.2 Where a final determination of injury (but not of a threat thereof or of a material retardation of the establishment of an industry) is made or, in the case of a final determination of a final determination of a threat of injury where the effect of the subsidized imports would, in the absence of

20-2 اتخاذ قرار نهائى بوجود الضرر (وليس التهديد به أو الاعاقة المادية لانشاء صناعة) أو عند اتخاذ قرار بوجود تهديد بالضرر وعندما يوجد تهديد يكون من شأن الواردات المدعومة، عند عدم وجود تدابير مؤقتة الى الحكم بوقوع الضرر، يجوز فرض رسوم مقابلة بأثر رجعى على المدة التى طبقت فيها

[51] يعنى " بفرض "كما يستخدم فى هذا الاتفاق تقييم قانونى نهائى أو تحصيل رسم أو ضريبة .

[51] As used in this Agreement "levy" shall mean the definitive or final legal assessment or collection of a duty or tax .

the provisional measures, have led to a determination of injury, countervailing duties may be levied retroactively for the period for which provisional measures, if any, have been applied.

التدابير المؤقتة، ان وجدت.

20.3 If the definitive countervailing duty is higher than the amount guaranteed by the cash deposit or bond , the difference shall not be collected . If the definitive duty is less than the amount guaranteed by the cash deposit or bond, the excess amount shall be reimbursed or the bond released in an expeditious manner

20-3 اذا كان الرسم التعويضى النهائى أعلى من المقدار المضمون بودائع نقدية أو سندات، لا تحصَل الفروق. واذا كان الرسم النهائى أقل من المقدار المضمون بواسطة وديعة نقدية أو سند، يسدد المبلغ الزائد أو يفرج عن السندات بطريقة سريعة.

20.4 Except as provided in paragraph 2, where a determination of threat of injury or material retardation is made (but no injury has yet occurred) a definitive countervailing duty may be imposed only from the date of the determination of threat of injury or material retardation , and any cash deposit made during the period of the application of provisional measures shall be refunded and any bonds released in an expeditious manner.

20-4 وباستثناء ما نص عليه فى الفقرة 2، وعندما يصدر قرار بوجود تهديد بالضرر أو بالاعاقة المادية (ولكن لم يحدث أى ضرر بعد) يجوز فرض رسم تعويضى نهائى من تاريخ القرار بالتهديد بالضرر أو الاعاقة المادية، وتعاد أى وديعة نقدية قدمت خلال فترة تطبيق التدابير المؤقتة كما يفرج عن السندات بأسرع وقت ممكن.

20.5 Where a final determination is negative, any cash deposit made during the period of the application of provisional measures shall be refunded and any bonds released in an expeditious manner.

20-5 واذا كان الحكم النهائى سلبياً، يعاد تسديد أى وديعة نقدية قدمت خلال فترة تطبيق التدابير المؤقتة ويفرج عن السندات بطريقة سريعة .

20.6 In critical circumstances where for the subsidized product in question the authorities find that injury which is difficult to repair is caused by massive imports in a relatively short period of a product benefiting from subsidies paid or bestowed inconsistently with the provisions of GATT 1994 and of this Agreement and where it is deemed necessary, in order to preclude the recurrence of such injury, to assess countervailing duties retroactively on those imports, the definitive countervailing duties may be assessed on imports which were entered for consumption not more than 90 days prior to the date of application of provisional measures.

20-6 وفى الظروف الحرجة حيث تجد السلطات فيما يخص المنتج المدعوم قيد النظر أن الضرر الذى يصعب اصلاحه قد تسببت فيه واردات بكميات ضخمة خلال فترة نسبية قصيرة من منتج يستفيد من الدعم المقدم أو الممنوح بصورة متعارضة مع أحكام اتفاقية جات 1994 ومع الاتفاق الحالى، وكلما كان ضرورياً لعدم فرض الرسوم التعويضية بأثر رجعى على الواردات لمنع تكرر هذا الضرر، يجوز فرض الرسوم التعويضية النهائية على الواردات التى دخلت للاستهلاك قبل 90 يوماً قبل تاريخ تطبيق التدابير المؤقتة .

Article 21

Duration and Review of Countervailing Duties and Undertakings

21.1 A countervailing duty shall remain in force only as long as and to the extent necessary to counteract subsidization which is causing injury.

21.2 The authorities shall review the need for the continued imposition of the duty, where warranted, on their own initiative or provided that a reasonable period of time has elapsed since the imposition of the definitive countervailing duty, upon request by any interested party which submits positive information substantiating the need for a review . Interested parties shall have the right to request the authorities to examine whether the continued imposition of the duty is necessary to offset subsidization, whether the injury would be likely to continue or recur if the duty were removed or varied, or both . If , as a result of the review under this paragraph, the authorities determine that the countervailing duty is not longer warranted, it shall be terminated immediately.

21.3 Notwithstanding the provision of paragraphs 1 and 2, any definitive countervailing duty shall be terminated on a date not later than five years from its imposition (or from the date of the most recent review under paragraph 2 if that review has covered both subsidization and injury, or under this paragraph), unless the authorities determine, in a review initiated before that date on their own initiative or upon a duly substantiated request made by or on behalf of the domestic industry within a reasonable period of time prior to that date , that the expiry of the duty would be likely to lead to continuation or recurrence of

المادة 21

مدة الرسوم التعويضية والتعهدات وإعادة النظر فيها

21-1 يظل الرسم المقابل سارى المفعول فقط للمدة وللحد الضرورى لمواجهة أثر الدعم الذى تسبب الضرر.

21-2 تعيد السلطات النظر فى ضرورة مواصلة فرض رسم، عندما يجب ذلك، بناء على مبادرة منها أو بناء على طلب طرف معنى قدم معلومات ايجابية تؤيد ضرورة اعادة النظر بشرط انقضاء فترة معقولة من الزمن منذ فرض رسم مقابل نهائى. ويحق للاطراف المعنية أن تطلب من السلطات دراسة ما اذا كانت مواصلة فرض الرسم ضرورية لمقابلة منح الاعانات، وما إذا كان من المحتمل أن يتواصل الضرر أو يحدث مرة ثانية اذا أزيل الرسم أو تغير أو كلاهما. واذا حددت السلطات بعد اعادة النظر بمقتضى هذه الفقرة أن الرسم التعويضى لم يعد هناك ما يستوجب فرضه، ينتهى العمل به فوراً.

21-3 وبغض النظر عن أحكام الفقرتين 1و2 ينتهى العمل برسم تعويض نهائى فى تاريخ لا يتجاوز خمس سنوات منذ فرضه (أو من تاريخ آخر اعادة نظر بمقتضى الفقرة 2 إذا شملت كل من منح الدعم والضرر أو بمقتضى هذه الفقرة) ما لم تقرر السلطات، فى استعراض تكون قد بدأته قبل هذا التاريخ بناء على مبادره منها أو بناء على طلب مؤيد تقدمت به الصناعة المحلية أو نيابة عنها فى خلال فترة زمنية معقولة قبل ذلك التاريخ، أن انتهاء العمل بالرسم قد يؤدى الى مواصلة أو تكرار منح الاعانات والضرر.52 وقد يظل الرسم سارى المفعول فى انتظار نتائج الاستعراض.

[52] عند فرض مقدار الرسم التعويضى بأثر رجعى ، واذا تبين فى آخر تقييم عدم ضرورة تحصيل رسم فهذا فى حد ذاته لا يتطلب من السلطات الغاء الرسم النهائى .

subsidization and injury[52] .The duty may remain in force pending the outcome of such a review.

21.4 The provisions of Article12 regarding evidence and procedure shall apply to any review carried out under this Article .Any such review shall be carried out expeditiously and shall normally be concluded within 12 months of the date of initiation of the review.

21-4 تنطبق أحكام المادة 12 فيما يتعلق بالاثبات والاجراءات على أى إعادة نظر بمقتضى هذه المادة . وتنفذ أى اعادة النظر بسرعة ويتم الانتهاء منها عادة خلال 12 شهراً من تاريخ بدايته.

21.5 The provisions of this Articles shall apply *mutatis mutandis* to undertakings accepted under Article 18.

21-5 تنطبق أحكام هذه المادة بعد اجراء التغييرات اللازمة على التعهدات المقبولة بمقتضى المادة 18.

Article 22

المادة 22

Public Notice and Explanation of Determinations

الاخطار العام وشرح اتخاذ القرار

22.1 When the authorities are satisfied that there is sufficient evidence to justify the initiation of an investigation pursuant to Article 11, the Member or Members the products of which are subject to such investigation and other interested parties known to the investigating authorities to have an interest therein shall be notified and a public notice shall be given.

22-1 عندما تتأكد السلطات من أن هناك دليلا كافياً يبرر بدء تحقيق عملا بالمادة 11، يخطر العضو أو الاعضاء الذين تخضع منتجاتهم للتحقيق والاطراف المعنية الاخرى التى تعرف سلطات التحقيق أن لها مصلحة فيه، ويصدر إخطار عام.

22.2 A public notice of the initiation of an investigation shall contain, or otherwise make available through a separate report[53], adequate information on the following :

22-2 ويحتوى الاخطار العام ببدء التحقيق على معلومات كافية، أو يوفر هذه المعلومات فى تقرير منفصل [53]، بشأن ما يلى :

(i) the name of the exporting country or countries and the product involved;

"1" اسم البلد المصدر أو البلدان المصدرة والمنتج المعنى؛

(ii) the date of initiation of the investigation ;

"2" تاريخ بدء التحقيق

---

[52] When the amount of the countervailing duty is assessed on a retrospective basis, a finding in the most recent assessment proceeding that no duty is to be levied shall not by itself require the authorities to terminate the definitive duty.

[53] عندما توفر السلطات معلومات وشروحاً بمقتضى أحكام هذه المادة فى تقرير منفصل ، فيجب أن تضمن أن يكون هذا التقرير متاحاً للجمهور .

[53] Where authorities provide information and explanations under the provisions of this Article in a separate report, they shall ensure report is readily available to the public .

(iii) a description of the subsidy practice or practices to be investigated;

"3" وصف لممارسة أو لممارسات منح الدعم قيد التحقيق؛

(iv) a summary of the factors on which the allegation of injury is based;

"4" موجز بالحقائق التى يقوم عليها الادعاء بالضرر؛

(v) the address to which representations by interested Members and interested parties should be directed; and

"5" العنوان الذى توجه اليه الاعضاء المعنيين والاطراف المعنية؛

(vi) the time- limits allowed to interested Members and interested parties for making their views known.

"6" الحدود الزمنية المسموح بها للاعضاء المعنيين والاطراف المعنية لطرح آرائها.

22.3 Public notice shall be given of any preliminary or final determination, whether affirmative or negative, of any decision to accept an undertaking pursuant to Article 18, of the termination of such an undertaking, and of the termination of a definitive countervailing duty. Each such notice shall set forth, or otherwise make available through a separate report, in sufficient detail the findings and conclusions reached on all issues of fact and law considered material by the investigating authorities. All such notices and reports shall be forwarded to the Member or Members the products of which are subject to such determination or undertaking and to other interested parties known to have an interest therein.

22-3 يصدر إخطار عام عن أى قرار أولى أو نهائى، سواء الايجابى أو السلبى، وعن أى قرار بقبول تعهد عملا بالمادة 18، وعن انهاء ذلك التعهد، وعن الغاء الرسم المقابل النهائى، ويحدد فى كل اعلان، أو فى تقرير منفصل، تفاصيل كافية بالنتائج والاستنتاجات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوقائع والقانون التى ترى سلطة التحقيق أنها مهمة. وتحال كل هذه الاعلانات والتقارير الى العضو أو الاعضاء الذين تخضع منتجاتهم لذلك القرار أو التعهد والى الاطراف المعنية الاخرى المعروف عنها اهتمامها بالامر.

22.4 A public notice of the imposition of provisional measures shall set forth, or otherwise make available through a separate report, sufficiently detailed explanations for the preliminary determinations on the existence of a subsidy and injury and shall refer to the matters of fact and law which have led to arguments being accepted or rejected. Such a notice or report shall, due regard being paid to the requirement for the protection of confidential information, contain in particular:

22-4 يحتوى الاخطار العام بفرض تدابير مؤقتة ، أو التقريرالمنفصل على شروح تفصيلية كافية للقرارات الاولية عن وجود دعم أو ضرر ويشير الى الحقائق القانونية والفعلية التى أدت الى قبول الحجج أو رفضها. وينبغى أن يولى هذا الاعلان أو التقرير أهمية الى فرض حماية المعلومات السرية التى تحتوى بشكل خاص على:

(i) the names of the suppliers or, when this is impracticable, the supplying countries involved;

"1" أسماء الموردين ، فإذا لم يكن فأسماء البلدان الموردة المعنية؛

(ii) a description of the product which is sufficient for customs purposes;

"2" وصف المنتج بطريقة تكفى لاغراض الجمارك؛

(iii) the amount of subsidy established and the basis on which the existence of

"3" مقدار الدعم الذى وجد والاساس الذى تم بناء عليه

a subsidy has been determined;

تحديد وجود الدعم ؛

(iv) considerations relevant to the injury determination as set out in Article 15;

"4" الاعتبارات المتعلقة بقرار وجود الضرر كما وردت فى المادة 15؛

(v) the main reasons leading to the determination.

"5" السبب الاساسى الذى أدى الى القرار .

22.5 A public notice of conclusion or suspension of an investigation in the case of an affirmative determination providing for the imposition of a definitive duty or the acceptance of an undertaking shall contain, or otherwise make available through a separate report, all relevant information on the matters of fact and law and reasons which have led to the imposition of final measures or the acceptance of an undertaking, due regard being paid to the requirement for the protection of confidential information. In particular, the notice or report shall contain the information described in paragraph 4, as well as the reasons for the acceptance or rejection of relevant arguments or claims made by interested Members and by the exporters and importers.

22-5 الاخطار العام بإنتهاء التحقيق أو إيقافه فى حالة قرار ايجابى ينص على فرض رسم نهائى أو قبول تعهد يجب أن يحتوى، أو يتيح من خلال تقرير منفصل، على جميع المعلومات ذات الصلة بشأن الحقائق القانونية والفعلية و الاسباب التى أدت الى فرض تدابير نهائية أو قبول تعهد، مع ايلاء الاعتبار الى شرط حماية المعلومات السرية. ويحتوى الاخطار أو التقرير على نحو خاص ، على المعلومات الواردة فى الفقرة 4 وكذلك على أسباب قبول أو رفض الحجج أو المطالبات ذات الصلة التى قدمها الاعضاء المعنيون والمصدرون والمستوردون .

22.6 A public notice of the termination or suspension of an investigation following the acceptance of an undertaking pursuant to Article 18 shall include, or otherwise make available through a separate report, the non-confidential part of this undertaking.

22-6 يشمل الاخطار العام بإنهاء أو ايقاف تحقيق عقب قبول تعهد عملا بالمادة 18، الجزء غير السرى من هذا التعهد، أو يتيحه فى تقرير منفصل .

22.7 The provisions of this Article shall apply mutatis mutandis to the initiation and completion of reviews pursuant to Article 21 and to decisions under Article 20 to apply duties retroactively.

22-7 تنطبق أحكام هذه المادة (بعد اجراء التغييرات اللازمة) على البدء فى اعادة النظر والانتهاء منها عملا بالمادة 21 وعلى قرارات تطبيق الرسوم بأثر رجعى بمقتضى المادة 20 .

Article 23

المادة 23

Judicial Review

إعادة النظر أمام القضاء

Each Member whose national legislation contains provisions on countervailing duty measures shall maintain judicial, arbitral or administrative tribunals or procedures for the purpose, inter alia, of the prompt review of administrative actions relating to final determinations and reviews of determinations within the meaning of Article 21. Such tribunals or procedures shall be independent of the authorities responsible for the

كل عضو يحتوى تشريعه الوطنى على أحكام بشأن تدابير الرسوم التعويضية يجب أن تكون له محاكم قضائية أو تحكيمية أو ادارية لغرض اعادة النظر بدون ابطاء، من بين جملة أمور، فى الاجراءات الادارية المتعلقة بالاحكام النهائية واستعراض القرارات فى مفهوم المادة 21 . وتكون هذه المحاكم أو الاجراءات مستقلة عن السلطات المسؤولة عن الحكم أو

determination or review in question, and shall provide all interested parties who participated in the administrative proceeding and are directly and individually affected by the administrative actions with access to review.

المراجعة قيد النظر، وتوفر فرصة الوصول الى المراجعة للاطراف المعنية التى تشارك فى الاجراءات الادارية والتى تتأثر بطريقة مباشرة وفردية بهذه الاجراءات الادارية .

PART VI: INSTITUTIONS

الجزء السادس: النواحى المؤسسية

Article 24
Committee on Subsides and Countervailing Measures and Subsidiary Bodies

المادة 24
لجنة الدعم والرسوم التعويضية والهيئات الفرعية

24.1 There is hereby established a Committee on subsidies and Countervailing Measures composed of representatives from each of the Members . The Committee shall elect its own Chairman and shall meet not less than twice a year and otherwise as envisaged by relevant provisions of this Agreement at the request of any Member . The Committee shall carry out responsibilities as assigned to it under this Agreement or by the Members and it shall afford Members the opportunity of consulting on any matter relating to the operation of the Agreement or the furtherance of its objectives. The WTO Secretariat shall act as the secretariat to the Committee.

24-1 تنشأ لجنة الدعم والتدابير المقابلة التى تتألف من ممثلين عن كل الاعضاء. وتنتخب اللجنة رئيسها وتجتمع مرتين على الاقل فى السنة أو كما جاء فى أحكام الاتفاق الحالى بناء على طلب أى عضو. وتتولى اللجنة المسؤوليات المحالة لها بمقتضى هذا الاتفاق أو بواسطة الاعضاء وتتيح الفرصة للاعضاء للتشاور فى أى مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاق أو تعزيز أهدافه. وتتولى أمانة منظمة التجارة العالمية أعمال أمانة اللجنة.

24.2 The Committee may set up subsidiary bodies as appropriate.

24-2 يجوز للجنة أن تنشئ هيئات فرعية حسب الاقتضاء.

24.3 The Committee shall establish a Permanent Group of Experts composed of five independent persons , highly qualified in the field of subsidies and trade relations . The experts will be elected by the Committee and one of them will be replaced every year . The PGE may be requested to assist a panel , as provided for in paragraph 5 of Article 4 . The Committee may also seek an advisory opinion on the existence and nature of any subsidy.

24-3 تنشئ اللجنة فريق الخبراء الدائم الذى يتألف من خمسة أشخاص مستقلين، مؤهلين تأهيلا عالياً فى مجالات الدعم والعلاقات التجارية . وتنتخب اللجنة الخبراء ويستبدل واحد منهم كل عام. ويجوز أن يطلب من فريق الخبراء الدائم تقديم المساعدة لاحد الافرقة كما ينص على ذلك فى الفقرة 5 من المادة 4. ويجوز أن تطلب اللجنة رأياً استشارياً عن وجود أى دعم وعن طبيعته.

24.4 The PGE may be consulted by any Member and may give advisory opinions on the nature of any subsidy proposed to be introduced or currently maintained by that Member. Such advisory opinions will be confidential and may not be invoked in proceedings under Article 7.

24-4 يجوز لاى عضو استشارة فريق الخبراء الدائم ويجوز له أن يقدم آراء استشارية عن طبيعة أى دعم يقترح العضو تقديمه أو استبقاؤه. وتكون هذه الاراء الاستشارية سرية ولا يجوز اللجوء اليها فى الاجراءات بمقتضى المادة 7.

24.5 In carrying out their functions , the Committee and subsidiary bodies may consult with and seek information from any source they deem appropriate. However, before the Committee or a subsidiary body seeks such information from a source within the jurisdiction of Member it shall inform the Member involved.

24-5 يجوز للجنة وهيئاتها الفرعية عند تنفيذ مهامها استشارة أى مصدر تراه ملائماً والسعى للحصول على معلومات منه . ولكن قبل أن تسعى اللجنة أو أى هيئة فرعية تابعة لها للحصول على معلومات من مصدر تحت سلطة أى عضو تخطر العضو المعنى.

PART VII: NOTIFICATION AND SURVEILLANCE

الجزء السابع: الاخطار والرصد

Article 25
Notifications

المادة 25
الاخطارات

25.1 Members agree that, without prejudice to the provisions of paragraph 1 of Article XVI OF GATT 1994 , their notifications of subsidies shall be submitted not later than 30 June of each year and shall conform to the provisions of paragraphs 2 through 6.

25-1 توافق الاعضاء دون اخلال بأحكام الفقرة 1 من المادة 16 من اتفاقية جات 1994، على أن تقدم اخطاراتها بشأن الدعم فى موعد لايتجاوز 30 حزيران/يونيو من كل عام على أن تتطابق مع أحكام الفقرات من2 الى 6.

25.2 Members shall notify subsidy any as defined in paragraph 1 of Article 1, which is specific within the meaning of Article 2 , granted or maintained within their territories.

25-2 يقدم الاعضاء اخطاراً بأى دعم بحسب تعريف الفقرة 1 من المادة 1، يكون مخصصاً فى مفهوم المادة2 ويكون ممنوحاً أو مستبقى فى أراضيها .

25.3 The content of notifications should be sufficiently specific to enable other Members to evaluate the trade effects and to understand the operation of notified subsidy programmes. In this connection, and without prejudice to the contents and form of the questionnaire on subsidies[54], Members shall ensure that their notifications contain the following information:

25-3 ينبغى أن يكون محتوى الاخطارات محدداً بما يكفى للاعضاء الاخرين لتقييم الاثار التجارية وفهم تطبيق برامج الدعم التى تم الاخطار عنها. وفى هذا الصدد، ودون اخلال بمحتويات وشكل الاستبيان بشأن الاعانات[54] تتأكد الاعضاء من أن اخطاراتها تحتوى على المعلومات التالية :

(i) form of a subsidy (i.e. grant , loan , tax concession , etc. .);

"1" شكل الدعم (أى منحة أو قرض أو امتياز ضريبى وما الى ذلك)؛

(ii) subsidy per unit or , in cases where this is not possible, the total amount or the annual amount budgeted for subsidy (indicating, if possible, the average

"2" الدعم للوحدة، فإذا لم يمكن فالمبلغ الاجمالى أو المبلغ السنوى المخصص لذلك الدعم (مع الاشارة ، اذا كان ممكناً ، لمتوسط الدعم للوحدة فى السنة السابقة)؛

[54] تنشئ اللجنة فريق عمل لاستعراض محتويات وشكل الاستبيان كما ورد فى الوثيقة BISD 9S/193-194 .

[54]The Committee shall establish a Working party to review the contents and form of the questionaire as contained in BISD 9S/193-194.

subsidy per unit in the previous year)

(iii) policy objective and/or purpose of a subsidy;

"3" هدف السياسة و/أو غرض الدعم؛

(iv) duration of a subsidy and /or any other time - limits attached to it;

"4" مدة الدعم و/أو أى حدود زمنية مرتبطة بها؛

(v) statistical data permitting an assessment of the trade effects of a subsidy.

"5" بيانات احصائية تسمح بعمل تقييم للاثار التجارية للدعم.

25.4 Where specific points in paragraph 3 have not been addressed in a notification, an explanation shall be provided in the notification itself.

25-4 اذا لم يتناول الاخطار نقاطا محددة مما جاء فى الفقرة 3 يقدم الشرح فى الاخطار نفسه.

25.5 If subsidies are granted to products or sectors the notifications should be organized by product or sector.

25-5 اذا منح الدعم لمنتجات أوقطاعات محددة ، تنظم الاخطارات على اساس كل منتج أو قطاع على حدة.

25.6 Members which consider that there are no measures in their territories requiring notification under paragraph 1 of Article XVI of GATT 1994 and this Agreement shall so inform the secretariat in writing.

25-6 اذا اعتبر اعضاء انه لا توجد تدابير فى اراضيها تتطلب اخطاراً بمقتضى الفقرة 1 من المادة 16 من اتفاقية جات عام 1994 والاتفاق الحالى تخطر الامانة بذلك كتابة.

25.7 Member recognize that notification of a measure does not prejudge either its legal status under GATT 1994 and this Agreement , the effects under this Agreement, or the nature of the measure itself.

25-7 يسلم الاعضاء بأن الاخطار بتدبير لا يعنى الحكم على وضعه القانونى بمقتضى اتفاقية جات 1994 والاتفاق الحالى، ولا على الاثار بمقتضى هذا الاتفاق، أو على طابع التدبير نفسه.

25.8 Any Member may, at any time, make a written request for information on the nature and extent of any subsidy granted or maintained by another Member (including any subsidy referred to in Part IV), or for an explanation of the reasons for which a specific measure has been considered as not subject to the requirement of notification.

25-8 يجوز لاى عضو، فى أى وقت، أن يقدم طلباً كتابياً بالحصول على معلومات عن طبيعة ومدى أى دعم ممنوح أو مستبقى بها بواسطة عضو آخر (بما فى ذلك أى دعم مشار اليه فى الجزء الرابع) أو بطلب توضيح أسباب الاعتقاد بعدم خضوع تدبير بعينه لشرط الاخطار.

25.9 Members so requested shall provide such information as quickly as possible and in a comprehensive manner, and shall be ready, upon request, to provide additional information to the requesting Member. In particular, they shall provide sufficient details to enable the other Member to assess their compliance with the terms of this Agreement. Any Member which considers that such information has not been provided may bring

25-9 الاعضاء التى يطلب منها ذلك عليها أن تقدم معلومات بأسرع وقت ممكن وبطريقة شاملة، وتكون على استعداد، بناء على طلب، لتقديم معلومات اضافية الى العضو الطالب. وتقدم، بصورة خاصة، تفاصيل كافية لتمكن العضو الاخر من تقييم امتثالها لشروط هذا الاتفاق. وأى عضو يعتبر أن هذه المعلومات لم تقدم أن يسترعى انتباه اللجنة الى ذلك.

the matter to the attention of the Committee.

25.10 Any Member which considers that any measure of another Member having the effects of a subsidy has not been notified in accordance with the provisions of paragraph 1 of Article XVI of GATT 1994 and this Article may bring the matter to the attention of such other Member. If the alleged subsidy is not thereafter notified promptly, such Member may itselfbring the alleged subsidy in question to the notice of the Committee.

25.11 Members shall report without delay to the Committee all preliminary or final actions taken with respect to countervailing duties. Such reports shall be available in the secretariat for inspection by other Members. Members shall also submit, on a semi - annual basis , reports on any countervailing duty actions taken within the preceding six months. The semi -annual reports shall be submitted on an agreed standard form.

25.12 Each Member shall notify the Committee (a) which of its authorities are competent to initiate and conduct investigations referred to in Article 11 and (b) its domestic procedures governing the initiation and conduct of such investigations.

Article26

surveillance

26.1 The Committee shall examine new and full notifications submitted under paragraph 1 of Article XVI of GATT 1994 and paragraph 1 of Article 25 of this Agreement at special sessions held every third year. Notifications submitted in the intervening years (up-dating notifications) shall be examined at each regular meeting of the Committee.

26.2 The Committee shall examine reports submitted under paragraph 11 of Article 25 at each regular meeting of the Committee.

PART VIII : DEVELOPING

25-10 يجوز لاى عضو يعتبر أن أى تدبير عند عضو آخر له آثار دعم ولم يتم الاخطار به طبقاً لاحكام الفقرة 1 من المادة 16من اتفاقية جات 1994وهذه المادة، أن يسترعى انتباه العضو الاخر الى ذلك. واذا لم يتم الاخطار فوراً بالدعم المدعى بوجوده ، يجوز للعضو نفسه أن يعلم اللجنة بالدعم قيد النظر المدعى بوجوده.

25-11 يقدم الاعضاء تقريراً دون تأخير الى اللجنة بجميع الاجراءات الاولية والنهائية المتخذة فيما يتعلق بالرسوم التعويضية. وتتاح هذه التقارير للامانة يقوم بفحصها الاعضاء الاخرون. ويقدم الاعضاء أيضاً ، على أساس نصف سنوى، تقارير عن أى اجراءات رسوم تعويضية اتخذت خلال الستة أشهر السابقة. وتقدم التقارير النصف سنوية فى نموذج نمطى متفق عليه.

25-12 يخطر كل عضو اللجنة (أ) عن أى سلطة تابعة له تكون مختصة ببدء واجراء التحقيقات المشار اليها فى المادة11 و(ب) بالاجراءات المحلية التى تحكم بدء اجراء هذه التحقيقات .

المادة 26

الرقـابة

26-1 تدرس اللجنة الاخطارات الجديدة والكاملة المقدمة بمقتضى الفقرة 1 من المادة 16 من اتفاقية جات 1994 والفقرة 1 من المادة 25 من الاتفاق الحالى فى دورات خاصة تعقد كل ثالث سنة . وتدرس الاخطارات المقدمة فيما بين السنوات (الاخطارات المستكملة) فى كل اجتماع عادى للجنة .

26-2 تدرس اللجنة التقارير المقدمة بمقتضى الفقرة 11من المادة 25 فى كل اجتماع عادى للجنة.

الجزء الثامن: البلدان النامية الاعضاء

COUNTERY MEMBERS

Article 27
Special and Differential Treatment of Developing Country Members

27.1 Members recognize that subsidies may play an important role in economic development programmes of developing country Members.

27.2 The prohibition of paragraph 1(a) of Article 3 shall not apply to:

(a) developing country Members referred to in Annex VII.

(b) other developing country Members for a period of eight years from the date of entry into force of the WTO agreement, subject to compliance with the provisions in paragraph 4.

27.3 The prohibition of paragraph 1(b) of Article 3 shall not apply to developing country Members for a period of five years, and shall not apply to least developed country Members for a period of eight years, from the date of entry into force of the WTO Agreement.

27.4 Any developing country Member referred to in paragraph 2(b) shall phase out its export subsidies within the eight-year period, preferably in progressive manner. However a developing country Member shall not increase the level of its export subsidies55, and shall eliminate them within a period shorter than that provided for in this paragraph when the use of such export subsidies is inconsistent with its development

المادة 27
المعاملة الخاصة والتفصيلية للبلدان النامية الاعضاء

27-1 يعترف الاعضاء بأن الدعم قد يلعب دوراً هاماً فى برامج التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية الاعضاء.

27-2 لا ينطبق الحظر الوارد فى الفقرة 1(أ) من المادة 3 على:

(أ) البلدان النامية الاعضاء المشار اليهم فى الملحق السابع.

(ب) البلدان النامية الاعضاء الاخرين لفترة 8 سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بشرط الامتثال لاحكام الفقرة 4 .

27-3 لا ينطبق الحظر الوارد فى الفقرة1 (ب) من المادة 3 على البلدان النامية الاعضاء لمدة خمس سنوات، ولا ينطبق على البلدان الاقل نمواً من الاعضاء لمدة 8 سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

27-4 يعمل أى بلد نام عضو مشار اليه فى الفقرة 2 (ب) على انهاء دعم التصدير خلال فترة 8 سنوات، ومن الافضل أن يكون ذلك بطريقة تدريجية. الا أن أى بلد نام لا يحق له زيادة مستوى اعانات دعم التصدير الخاص به[55] وعليه أن يعمل على الغائه خلال فترة اقصر من المنصوص عليها فى هذه الفقرة عندما لا يتمشى استخدام دعم التصدير هذا مع احتياجات التنميةالخاصة به. واذا رأى بلد نام عضو أن من الضرورى

[55] بالنسبة لبلد نام لا يمنح اعانات تصدير منذ تاريخ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، تنطبق هذه الفقرة على أساس مستوى دعم التصدير الممنوح فى عام **1986**.

[55]For a developing country Member not granting export subsidies as of the date of entry into force of the WTO Agreement, this paragraph shall apply on the basis of the level of export sibsidies granted in 1986.

needs. If a developing country Member deems it necessary to apply such subsidies beynod the 8- year period, it shall not later than one year before the expiry of this period enter into consultation with the Committee, which will determined whether an extension of this period is justified, after examining all the relevant economic, financial and development needs of the developing country Member in question. If the Committee determines that the extension is justified, the developing country Member concerned shall hold annual consultations with the Committee to determined the necessity of maintaining the subsidies. If no such determination is made by the Committee, the developing country Member shall phase out the remaining export subsidies within two years from the end of the last authorized period.

اعطاء هذا الدعم بعد فترة 8 سنوات، يدخل فى مشاورات مع اللجنة فى فترة لاتتجاوز سنة بعد انقضاء تلك المهلة، وتحدد اللجنة ما اذا كان تمديد هذه الفترة له ما يبرره، بعد دراسة جميع الاحتياجات الاقتصادية والمالية والانمائية ذات العلاقة بالبلد النامى العضو قيد النظر. واذا قررت اللجنة ان التمديد له ما يبرره، يتشاور البلد النامى العضو سنوياً مع اللجنة لتحديد ضرورة استبقاء الدعم. واذا لم تصدر اللجنة مثل هذا الحكم، يعمل البلد النامى العضو على انهاء دعم التصدير المتبقى بالتدريج خلال عامين من نهاية الفترة الاخيرة المرخص بها.

27.5 A developing country Member which has reached export competitiveness in any given product shall phase out its export subsidies for such product(s) over a period of two years. However, for a developing country Member which is referred to in Annex VII and which has reached export competitiveness in one or more products, export subsidies on such products shall be gradually phased out over a period of eight years.

27-5 على البلد النامى العضو الذى حقق قدرة تنافسية فى تصدير أى منتج أن يلغى تدريجيا دعم التصدير لهذا المنتج أو المنتجات خلال عامين. إلا أن للبلد النامى العضو المشار إليه فى الملحق السابع والذى حقق قدرة تنافسية فى تصدير منتج أو أكثر، أن يلغى اعانات تصدير هذة المنتجات تدريجياً أثناء فترة ثمانى سنوات.

27.6 Export competitiveness in a product exists if a developing country Member's exports of that product have reached a share of at least 3.25 per cent in world trade of the product for two consecutive calendar years. Export competitiveness shall exists either (a) on the basis of notification by the developing country Member having reached export competitiveness, or (b) on the basis of a Computation undertaking by the secretariat at the request of any Member. For the purpose of this paragraph, a product is defined as a section heading of the Harmonize System Nomenclature. The Committee shall review the operation of this provision five years from the date of entry into force of the WTO Agreement.

27-6 تتحقق التنافسية فى تصدير منتج ما اذا كانت صادرات بلد نام عضو من ذلك المنتج قد وصلت إلى نسبة 3.25 فى المائة من التجارة العالمية من ذلك المنتج لمدة سنتين تقويميتين متعاقبتين. وتوجد التنافسية فى التصدير إما (أ) على أساس اخطار من البلد النامى العضو بأنه حقق تنافسية فى التصدير، أو (ب) على أساس الحساب الذى تجريه الامانة بناء على طلب أى عضو. وفى تطبيق هذه الفقرة، يعرف المنتج على أنه قسم فى تصنيف النظام المنسق. وتستعرض اللجنة تطبيق هذا الحكم بعد خمس سنوات من تاريخ نفاذ إتفاقية منظمة التجارة العالمية .

27.7 The provisions of Article 4 not apply to a developing country Member in the case of export subsidies which are in conformity with the provisions of paragraphs 2 through 5. The relevant provision in such a case shall be those of Article 7.

27-7 لا تنطبق أحكام المادة 4 على بلد نام عضو فى حالة دعم تصدير تتمشى مع أحكام الفقرات من 2 الى 5. وتكون الاحكام ذات العلاقة فى هذه الحالة هى أحكام المادة 7.

27.8 There shall be no presumption in terms of paragraph 1 of Article 6 that a subsidy granted by a developing country Member results in serious prejudice, as defined in this Agreements. Such serious prejudice, where applicable under the terms of paragraph 9, shall be demonstrated by positive evidence in accordance with the provisions of paragraphs 3 through 8 of Article 6.

27-8 لا يوجد افتراض على أساس الفقرة 1 من المادة 6 بأن الدعم التى يمنحها بلد نام عضو يؤدى الى إضرار خطير ، كما حدد فى هذا الاتفاق . ويجب اثبات هذا الإضرار الخطير، عندما ينطبق بمقتضى الفقرة 9، بأدلة ايجابية، طبقاً لاحكام الفقرات من 3 الى 8 من المادة 6.

27.9 Regarding actionable subsidies granted or maintained by developing country Member other than those referred to in paragraph 1 of Article 6, action may not be authorized or taken under Article 7 unless nullification or impairment of tariff concessions or other obligations under GATT 1994 is found to exist as a result of such subsidy, in such a way as to displace or impede imports of a like product of another Member into the market of subsidizing developing country Member or unless injury to a domestic industry in the market of an importing Member occurs.

27-9 وفيما يتعلق بالدعم الذى يستوجب اتخاذ اجراء الذى يمنحه أو يستبقيه بها بلد نام عضو غير تلك المشار اليها فى الفقرة 1 من المادة 6، لا يجوز الترخيص باتخاذ اجراء أو اتخاذه فعلا بناء على المادة 7 ما لم يتبين ابطال مفعول التنازلات التعريفية أو الالتزامات الاخرى بمقتضى اتفاقية جات 1994 كنتيجة لتلك الاعانة، وبطريقة تؤدى الى ازاحة صادرات منتج شبيه من عضو آخر أو اعاقة هذه الصادرات الى سوق بلد نام عضو يمنح دعم أو لم يحدث ضرر بالصناعة المحلية فى سوق العضو المستورد .

27.10 Any countervailing duty investigation of a product originating in a developing Member shall be terminated as soon as the authourities concerned determine that;

27-10 ينتهى أى تحقيق فى رسوم تعويضية عن منتج نشأ فى بلد نام عضو بمجرد أن تحدد السلطات المعنية :

(a) the overal level of subsidies granted upon the product in question does not exceed 2 per cent of its value calculated on a per unit basis ; or

(أ) أن المستوى الشامل للاعانات الممنوحة للمنتج لا يتجاوز 2 فى المائة من قيمته محسوبة على أساس الوحدة ؛ أو

(b) the volume of the subsidized imports represents less than 4 per cent of the total imports of the like product in the

(ب) أن حجم الواردات المدعومة أقل من 4 فى المائة من اجمالى واردات المنتج الشبيه فى العضو المستورد ،

importingMember, unless imports from developing country Members whose individual shares of total imports represent less than 4 per cent collectively account for more than 9 per cent of the total imports of the like product in the importing Member.

الا اذا كانت الواردات من البلدان النامية الاعضاء التى تكون حصصها الفردية من اجمالى الواردات أقل من 4 فى المائة مجتمعة قد وصلت الى أكثر من 9 فى المائة من اجمالى الواردات من المنتج الشبيه فى العضو المستورد .

27.11 For those developing country Members within the scope of paragraph 2(b) which have eliminated export subsidies prior to the expiry of the period of eight years from the date of entry into force of the WTO Agreement, and for those developing country Members referred to in Annex VII, the number in paragraph 10(a) shall be 3 per cent rather than 2 per cent. This provision shall apply from the date that the elimination of export subsidies is notified to the Committee, and for so long as export subsidies are not granted by the notifiyng developing country Member. This provision shall expire eight years from the date of entry into force of the WTO Agreement.

27-11 بالنسبة للبلدان النامية الاعضاء فى نطاق الفقرة 2(ب) التى ألغت دعم التصدير قبل انتهاء فترة 8 سنوات من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبالنسبة للبلدان النامية الاعضاء المشار اليها فى الملحق السابع، يكون الرقم فى الفقرة 10 (أ) هو 3 فى المائة بدلا من 2 فى المائة. وينطبق هذا الحكم من تاريخ الغاء دعم التصدير الذى أخطرت به اللجنة، وما دام البلد النامى العضو الذى أخطر لا يقدم دعم تصدير. وينتهى العمل بهذا الحكم بعد 8 سنوات من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

27.12 The provisions of paragraphs 10 and 11 shall govern any determination of de minimis under paragraph 3 of Article 15.

27-12 تنطبق أحكام الفقرتين 10و11 على أى قرار حول الدعم قليل الشأن بمقتضى الفقرة 3 من المادة 15.

27.13 The provisions of Part III shall not apply to direct forgiveness of debts, subsidies to cover social costs, in whatever form, including relinquishment of government revenue and other transfer of liabilities when such subsidies are granted within and directly linked to a privatization programme of a developing country Member, provided that both such progamme and the subsidies involved are granted for a limited period and notified to the Committee and that the programme results in eventual privatization of the enterprise concerned.

27-13 لا تنطبق أحكام الجزء الثالث على الاعفاء من الديون المباشرة والدعم الذى يغطى التكاليف الاجتماعية، فى أى شكل، بما فى ذلك التخلى عن الايراد الحكومى ونقل الخصوم الاخرى عندما تمنح ذلك الدعم فى اطار برنامج الخصخصة فى البلد النامى العضو، تكون متصلة مباشرة بهذا البرنامج على شرط أن يطبق كل من البرنامج الدعم الممنوح لفترة محدودة تخطر بها اللجنة وأن يؤدى البرنامج فى النهاية الى تحويل المنشآت المعنية الى القطاع الخاص.

27.14 The Committee shall, upon request by an interested Member, undertake a review of a specific export subsidy practice of a developing country Member to examine whether the practice is in conformity with its development needs.

27-14 بناء على طلب من أى عضو صاحب مصلحة تستعرض اللجنة ممارسة منح دعم تصدير بعينه من بلد نام عضو للفحص لمعرفة ما اذا كانت الممارسة تتمشى مع احتياجاته الانمائية.

27.15 The Committee shall, upon request

27-15 بناء على طلب من بلد عضو نام صاحب مصلحة

by an interested developing country Member, undertake a review of a speicific countervailing measure to examine whether it is consistent with the provisions of paragraphs 10 and 11 as applicable to the developing country, Member in question.

تستعرض اللجنة أية رسوم تعويضية تفرض عليه لدراسة اتفاقه مع أحكام الفقرتين 10و11 لمطابقة سريانها على البلد النامى العضو قيد النظر.

PART IX: TRANSITIONAL ARRANGEMENTS

الجزء التاسع: ترتيبات مؤقتة

Article 28
Existing Programmes

المادة 28
البرامج الحالية

28.1 Subsidy programmes which have been established within the territory of any Member berfore the date on which such a Member signed the WTO Agreement and which are inconsistent with the provisions of this Agreement shall be:

(a) notified to the Committee not later than 90 days after the date of entry into force of the WTO Agreement for such Member; and

(b) brought into confomity with the provisions of this Agreement within three years of the date of entry into force of the WTO Agreement for such Member and until then shall not be subject to Part II.

28-1 ينبغى لبرامج الدعم التى كانت موجودة فى أراضى أى عضو قبل تاريخ توقيعه على اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتى لا تتمشى مع أحكام هذا الاتفاق أن :

(أ) تخطر بها اللجنة قبل 90 يوماً من تاريخ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية على ذلك العضو؛

(ب)إخضاعها لاحكام هذا الاتفاق خلال 3 سنوات من سريان نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية على ذلك العضو وحتى ذلك الوقت لا تخضع للجزء الثانى منه.

28.2 No Member shall extend the scope of any such programme, nor shall such a programme be renewed upon its expiry.

28-2 لا يحق لاى عضو تمديد نطاق أى برنامج من هذا النوع، ولا يجدد مثل هذا البرنامج عند انتهائه.

Article 29

Transformation into a Market Economy

المادة 29

التحول الى اقتصاد السوق

29.1 Members in the process of transformation from a centrally-planned into a market, free-enterprise economy may apply programmes and measures necessary for such a transformation.

29-1 يجوز للاعضاء الذين يمرون بمرحلة التحول من اقتصاد التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق تطبيق برامج وتدابير ضرورية لهذا التحول.

29.2 For such Members, subsidy programmes failling within the scope of

29-2 على هؤلاء الاعضاء الذين تقع برامج الدعم الخاصة

Article 3, and notified according to paragraph 3, shall be phased out or brought into conformity with Article 3 within a period of seven years from the date of entry into force of the WTO Agreement. In such a case, Article 4 shall not apply. In addition during the same period:

(a) Subsidy programmes failing within the scope of paragraph 1(d) of Article 6 shall not be actionable under Article 7;

(b) With respect to other actionable subsidies, the provisions of paragraph 9 of Article 27 shall apply.

29.3 Subsidy programmes falling within the scope of Article 3 shall be notified to the Committee by the earliest practicable date after the date of entry into force of the WTO Agreement. Further notifications of such subsidies may be made up to two years after the date of entry into force of the WTO Agreement.

29.4 In exceptional circumstances Members referred to in pargraph 1 may be given departures from their notified programmes and measures and their time-frame by the Committee if such departures are deemed necessary for the process of transformation.

بهم فى نطاق المادة 3 والمخطر بها طبقاً للفقرة 3 ، العمل على الغائها تدريجياً أو جعلها تتمشى مع المادة 3 خلال فترة سبع سنوات من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وفى هذه الحالة، لا تنطبق المادة 4. وبالاضافة الى ذلك خلال نفس المدة :

(أ) لا تبرر برامج الدعم التى تقع فى نطاق الفقرة1(د) من المادة 6 اتخاذ إجراء بمقتضى المادة 7 ؛

(ب) تنطبق أحكام الفقرة 9 من المادة 27، على الدعم الاخر الذى يبرر اقامة دعوى.

29-3 تُخطر اللجنة ببرامج الدعم التى تقع فى نطاق المادة 3 فى أقرب تاريخ ممكن بعد نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية. ويمكن تقديم اخطارات عن هذا الدعم حتى مدة سنتين بعد بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

29-4 وفى ظروف استثنائية، يجوز للجنة منح الاعضاء المشار اليهم فى الفقرة 1 اعفاء من البرامج والتدابير المخطر بها ومن اطارها الزمنى اذا كان هذا الخروج ضرورياً لعملية التحول.

PART X: DISPUTE SETTLEMENT

الجزء العاشر : تسوية المنازعات

Article 30

The provisions of Article XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Dispute Settlement Understanding shall apply to consultaions and the settlement of disputes under this Agreement, except as otherwise specifically provided herein.

المادة 30

أحكام المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من اتفاقية جات 1994 كما وضعها ويطبقها التفاهم بشأن تسوية المنازعات تنطبق على المشاورات وتسوية المنازعات بمقتضى الاتفاق الحالى، الا كان هناك نص على غير ذلك هنا.

PART XI: FINAL PROVISIONS

الجزء الحادى عشر : أحكام ختامية

Article 31

Provisional Application

The provisions of paragraph 1 of Article 6 and the provisions of Article 8 and Article 9 shall apply for a period of five years, beginning with the date of entry into force of the WTO Agreement. Not later than 180 days before the end of this period, the Committee shall review the operation of those provisions, with a view to determining wether to extend their application, either as presently drafted or in a modified form, for a further period.

المادة 31

التطبيق المؤقت

تنطبق أحكام الفقرة 1 من المادة 6 واحكام المادة 8 والمادة 9 لمدة خمس سنوات ، تبدأ من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية . وتستعرض اللجنة، فى تاريخ لا يتجاوز 180 يوماً قبل نهاية هذه المدة، تطبيق هذه الاحكام من أجل تحديد ما اذا كان من الممكن تمديد هذا التطبيق ، سواء بصيغته الحالية أو فى شكل معدل لمدة أخرى .

Article 32

Other Final Provisions

32.1 No specific action against a subsidy of another Member can be taken except in accordance with the provision of GATT 1994, as interpreted by this Agreement[56]

32.2 Reservations may not be entered in respect of any of the provisions of this Agreement without the consent of the other Members.

المادة 32

أحكام ختامية أخرى

32-1 لا يمكن اتخاذ اجراء محدد ضد دعم لعضو آخر الا طبقاً لاحكام اتفاقية جات 1994، كما يفسرها هذا الاتفاق[56]-

32-2 لا يجوز تقديم أى تحفظات على أى من أحكام هذا الاتفاق دون موافقة الاعضاء الاخرين.

---

[56] ليس الغرض من هذه الفقرة استبعاد أى اجراء بمقتضى أحكام أخرى ذات علاقة فى اتفاقية جات **1994** عندما يقتضى الامر.

[56] This paragraph is not intended to preclude action under other relevant provisions of GATT 1994, where appropriate.

32.3 Subject to paragraph 4, provisions of this Agreement shall apply to investigations, and reviews of existing measures, initiated pursuant to applications which have been made on or after the date of entry into force for a Member of the WTO Agreement.

32-3 مع مراعاة حكم الفقرة 4 ، تنطبق أحكام هذا الاتفاق على تحقيقات ومراجعة التدابير الحالية ، التى بدأت بمقتضى طلبات قدمت فى تاريخ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية على العضو ، أو بعد هذا التاريخ .

32.4 For the purposes of paragraph 3 of Article 21, existing countervailing measures shall be deemed to be imposed on a date not later than the date of entry into force for a Member of the WTO Agreement, except in cases in which the domestic legislation of a Member in force at that date already included a clause of the type provided for in that paragraph.

32-4 وفى تطبيق الفقرة 3 من المادة 21 ، تعتبر الاجراءات التعويضية الحالية مفروضة فى تاريخ لا يتجاوز تاريخ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية على العضو ، الا اذا كان التشريع المحلى السارى المفعول لدى العضو فى ذلك التاريخ قد شمل شرطاً من النوع المنصوص عليه فى تلك الفقرة .

32.5 Each Member shall take all necessary steps, of a general or particular character, to ensure, not later than the date of entry into force of the WTO Agreement for it, the conformity of its laws, regulations and administrative proceedures with the provisions of this Agreement as they may apply to the Member in question.

32-5 يتخذ كل عضو الخطوات الضرورية ، ذات الطابع العام أو الخاص، بما يضمن، فى تاريخ لا يتجاوز سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية على العضو ، أن تتطابق قوانينه ونظمه واجراءاته الادارية مع أحكام هذا الاتفاق كما تنطبق على العضو قيد النظر .

32.6 Each Member shall inform the Committee of any changes in its laws and regulations relevent to this Agreement and in the administration of such laws and regulations.

32-6 يخطر كل عضو اللجنة بأى تغييرات فى قوانينه أو نظمه المتعلقة بهذا الاتفاق وبتطبيق تلك القوانين والنظم .

32.7 The Committee shall review annually the implemetation and operation of this Agreement, taking into account the objectives thereof. The Committee shall inform annually the Council for Trade in Goods of development during the period covered by reviews.

32-7 تراجع اللجنة سنوياً تنفيذ هذا الاتفاق وتطبيقه مع أخذ أهدافه فى عين الاعتبار . وتخطر اللجنة سنوياً مجلس التجارة فى السلع بالتطورات التى حدثت خلال الفترة التى تشملها هذه المراجعة .

32.8 The Annexes to this Agreement constitute an integral part thereof.

32-8 تكون الملحقات بهذا الاتفاق جزءاً متكاملا منه.

ANNEX 1

الملحق الاول

ILLUSTRATIVE LIST OF EXPORT

SUBSIDIES

قائمة ايضاحية لدعم التصدير

(a) The provision by governments of direct subsidies to a firm or an industry contingent upon export performance.

(أ) منح دعم مباشر من الحكومة لشركة أو لصناعة بسبب أداء الصادرات .

(b) Currency retention schemes or any similar practices which involve a bonus exports.

(ب) برامج الاحتفاظ بالعملات الاجنبية أو أى ممارسات مماثلة تتضمن منحة للتصدير.

(c) Internal transport and freight charges on export shipments, provided or mandated by governments, on terms more favourable than for domestic shipments.

(ج) تكاليف النقل الداخلى والشحن على شحنات التصدير التى تحددها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من المفروضة على الشحنات المحلية .

(d) The provision by governments or their either directly or indirectly through government- mandated schemes, of imported or domestic products or services for use in the production of exported goods, on terms or conditions more favourable than for provision of like or directly competitive products or services for use in the production of goods for domestic consumption, if (in the case of products) such terms or conditions are more favourable than those commercially available[57] on world markets to their exporters.

(د) منح دعم من الحكومات أو وكالاتها ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال برامج تفرضها الحكومات ، لمنتجات مستوردة أو محلية أو خدمات للاستخدام فى انتاج سلع للتصدير ، بشروط أفضل من المقدمة لمنتجات أو خدمات تنافسية شبيهة أو مباشرة للاستخدام فى انتاج سلع للاستهلاك المحلى ، إذا (فى حالة المنتجات) كانت هذه الشروط أفضل من المتاحة تجارياً [57] فى الاسواق العالمية لمصدريها .

(e) The full or partial exemption remission, or deferral specifically related to exports, of direct taxes[58] or

(هـ) الاستثناء أو الاعفاء أو التأجيل الكامل أو الجزئى، المرتبط بصورة محددة بالصادرات، من الضرائب المباشرة[58]

---

[57] يعنى مصطلح " متاحة تجارياً " أن الاختبار غير مقيد بين منتجات محلية ومستوردة ويعتمد فقط على الاعتبارات التجارية .

[57]the term commercially available “means that the choice between domestic and imported products is unrestricted and depends only on commercial considerations.

[58] فى هذا الاتفاق :

يعنى مصطلح " الضرائب المباشرة " ضرائب على الاجور والارباح والفوائد المصرفية والايجارات والعوائد وكل الاشكال الاخرى للدخل والضرائب على الملكية العقارية،

يعنى مصطلح " رسوم الواردات " التعريفات والرسوم المالية الاخرى غير الواردة فى هذه الحاشية التى تفرض على الواردات،

يعنى مصطلح " الضرائب غير المباشرة " الضرائب على المبيعات والانتاج وإجمالى الاعمال والقيمة المضافة والاعفاءات والدمغة والنقل والجرد والضرائب على المعدات والضرائب عند الحدود وجميع الضرائب الاخرى غير الضرائب المباشرة ورسوم الاستيراد،

يعتبر مصطلح "مرحلة سابقة " ضرائب مباشرة تم فرضها على البضائع أو الخدمات المستخدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى صناعة منتج،

social welfare charges paid or payable by industrial or commercial enterprises[59]

أو رسوم الرعاية الاجتماعية التى دفعتها أو يجب أن تدفعها المؤسسات الصناعية أو التجارية[59]

(f) The allowance of special deductions directly related to exports or exports performance, over and above those granted in respect to production for domestic consumption, in the calculation of the base on which direct taxes are charged.

(و) السماح بتخفيضات خاصة متعلقة مباشرة بالصادرات أو أداء الصادرات أكثر من الممنوحة عند الانتاج للاستهلاك المحلى، عند حساب الاساس الذى تفرض عليه الضرائب المباشرة.

(g) The exemption or remission. in respect of the production and distribution of exported products, of indirect taxes[58] in excess of those levied in respect of the production and

(ز) الاستثناء أو الاعفاء، المتعلق بانتاج وتوزيع المنتجات المصدرة، من الضرائب غير المباشرة. بما يجاوز تلك المقررة لانتاج وتوزيع منتجات شبيهة عند بيعها

يعتبر مصطلح " ضرائب غير مباشرة تراكمية " ضرائب متعددة المراحل تفرض عندما لا تتوفر آلية لاعادة الضرائب اذا كانت السلع أو الخدمات التى تخضع للضريبة فى مرحلة من مراحل الانتاج تستخدم فى مرحلة لاحقة من الانتاج،

يشمل " الاعفاء " من الضرائب رد الضرائب أو تخفيضها،

يشمل " الاعفاء أو رد رسوم الاستيراد " الاعفاء من رسوم الواردات أو تأجيلها كلياً أو جزئياً.

[58]For the purpose of this Agreement :

The terms "direct taxes" shall mean taxes on wages, profits, interests, rents, royalties, and all other forms of income and taxes on the ownership of real property.

The term "import charges" shall mean tariffs, duties, and other fiscal charges not elsewhere enumerated in this note that are levied on imports;

The term "indirect taxes" mean sales, excise, turnover, value added, franchise, stamp transfer,inventory and equipment taxes, border taxes and all taxes other than direct taxes and import charges;

"prior-stage" indirect taxes are those levied on goods or services used directly or indirectly in making the product.

"Cumulative: indirect taxes are multi-staged taxes levied where there is no mechanism for subsequent crediting of the tax if the goods or services subject to tax at one stage of production are used in a succeeding stage of production;

"Remission" of taxes includes the refund or rebate of taxes;

"Remission or drawback" includes the full or partial exemption or deferral of import charges;

[59]يسلم الاعضاء بأن التأجيل لا يعتبر بالضرورة دعم تصدير مثلا عند تحصيل الفوائد المناسبة ، ويؤكد الاعضاء من جديد على مبدأ أن أسعار البضائع فى صفقات بين مؤسسات تصدير ومشترين أجانب تحت رقابتها أو تحت نفس الرقابة ، ينبغى عند حساب الضرائب ، أن تكون هى الاسعار التى تدفع بين مؤسستين مستقلتين بعيدتين . ويجوز أن يسترعى أى عضو انتباه عضو آخر الى ممارسات ادارية أو غيرها قد تتعارض مع هذا المبدأ وينتج عنها وفر كبير فى الضرائب المباشرة فى صفقات الصادرات. وفى هذه الظروف تحاول الاعضاء عادة أن تحل الخلافات فيما بينها باستخدام التسهيلات الموجودة فى معاهدات الضرائب الثنائية أو آليات دولية محددة اخرى ، دون مساس بحقوق والتزامات الاعضاء بمقتضى اتفاقية جات **1994** ، بما فى ذلك حق التشاور الذى أنشئ فى الجملة السابقة .

وليس القصد من الفقرة (هـ) هو تقييد عضو من اتخاذ تدابير لتجنب ازدواج الضريبة على الدخل المتحصل من مصادر أجنبية لمؤسساته أو مؤسسات عضو آخر .

[59]The Members recognize that deferral need not amount to an export subsidy where , for example , appropriate interest charges are collected. The Members reaffirm the principle that the prices for goods in transactions between exporting enterprises and foreign buyers under their or under the same control should for tax purposes be the prices which would be charged between independent enterprises acting at arm's length .Any Member may draw the attention of another member to administrative or other practices which may contravene this principle and which result in a significant saving of direct taxes in export transactions . In such circumstances the Members shall normally attempt to resolve their difference using the facilities of exiting bilateral tax treaties or other specific international mechanisms, without prejudice to the rights and obligations of Members under GATT 1994, including the right of consultation created in the preceding sentence .

Paragraph (e) is not intended to limit a Member from taking measures to avoid the double taxation of foreign-source income earned by its enterprises or the enterprises of another Member.

distribution of like products when sold for domestic consumption.

للاستهلاك المحلى.

(h) The exemption, remission or deferral of prior-stage cumulative indirect taxes[58] on goods or services used in the production of exported products in excess of the exemption, remission or deferral of like prior-stage cumulative indirect taxes on goods or services used in the production of like products when sold for domestic consumption; provided, however, that prior-stage cumulative indirect taxes may be exempted, remitted or deferred on exported products even when not exempted, remitted, or deferred on like products when sold for domestic consumption, if the prior-stage cumulative indirect taxes are levied on inputs that are consumed in the production of the exported product (making normal allowance for waste)[60]. This item shall be interpreted in accordance with the guidelines on consumption inputs in the production process contained in Annex II.

(ح) استثناء أو اعفاء أو تأجيل الضرائب غير المباشرة المتراكمة من مرحلة سابقة على السلع أو الخدمات المستخدمة فى انتاج سلع مصدرة تتجاوز مقادير الاستثناء او الاعفاء او تاجيل الضرائب غير المباشرة الشبيهة المتراكمة من مرحلة سابقة على السلع أو الخدمات المستخدمة فى انتاج منتجات شبيهة عندما تباع للاستهلاك المحلى ، بشرط أن الضرائب غير المباشرة المتراكمة من مرحلة سابقة يجوز الاستثناء أو الاعفاء منها أو تأجيلها على المنتجات المصدرة حتى لو لم تستثنى أو تعفى أو تؤجل على المنتجات الشبيهة عند بيعها للاستهلاك المحلى، اذا فرضت ضرائب غير مباشرة متراكمة من مرحلة سابقة على المدخلات التى تستهلك فى انتاج منتج مصدر (مع السماح بنسبة الفقد المعتادة)[60]. ويفسر هذا البند طبقاً للمبادىء التوجيهية بشأن إستهلاك المدخلات فى عملية الانتاج الواردة فى الملحق الثانى .

(i) The remission or drawback of import charges[58] in excess of those levied on imported inputs that are consumed in the production of the exported product (making normal allowance for waste); provided however, that in particular cases a firm may a quantity of use home market inputs equal to, and having the same quality and characteristics as, the imported inputs as a substitute for them in order to benefit from this provision if the import and the corresponding export operations both occur within a reasonable time period, not to exceed two years. This item shall be interpreted in accordance with the guidelines on consumption of inputs in the production process

(ط) الاعفاء أو رد رسوم الواردات التى تتجاوز الرسوم المفروضة على المدخلات المستوردة التى تستهلك فى إنتاج منتجات مصدرة (للسماح العادى بالفقد)، ولكن فى حالات خاصة قد تستخدم شركة كمية من مدخلات السوق المحلية تساوى، ولها نفس النوعية والخصائص، المدخلات المستوردة كبديل للاستفادة من هذا التوفير إذا حدثت عمليات الواردات والصادرات المتوافقة معها خلال فترة معقولة من الزمن لاتتجاوز سنتين. ويفسر هذا البند – طبقاً للمبادىء التوجيهية بشأن إستهلاك المدخلات فى عملية الانتاج الواردة فى الملحق الثانى والمبادىء التوجيهية فى تحديد بدائل نظم رد رسوم الاستيراد بإعتبارها إعانات

[60] لا تنطبق الفقرة (ح) على أنظمة ضريبة القيمة المضافة والمواءمة الضريبية عند الحدود التى تحل محلها ، وتشمل مشكلة الاعفاء المفرط لضرائب القيمة المضافة الفقرة (ز) على وجه الحصر.

[60] paragraph (h) dose not apply to value-added tax systems and border-tax adjustment in lieu thereof; the problem of the excessive remission of value-added taxes is exclusively covered by paragraph (g).

contained in Annex II and the guidelines in the determination of substitution drawback systems as export subsidies contained in Annex III.

تصدير الواردة فى الملحق الثالث.

(j) The provision by governments (or special instituions controlled by governments) of export credit guarantee or insurance programmes, of insurance or guarantee programmes against increases in the cost of exported products or of exchange risk programmes, at premium rates which are inadequate to cover the long-term operating costs and losses of the programmes.

(ى) تقديم ضمانات ائتمانية أو للتأمين على الصادرات من جانب الحكومات (أو منشآت خاضعة لها) أو تقديم برامج تأمين أو ضمان ضد الزيادات فى تكاليف المنتجات المصدرة أو برامج تغطى اخطار أسعار الصرف ، بأقساط لا تكفى لتغطية تكاليف التشغيل طويل الاجل وخسائر هذه البرامج .

(k) The grant by governments (or special institution controlled by and/or acting under the authority of governments) of export credits at rates below those which they actually have to pay for the funds so employed (or would have to pay if they borrowed on international capital markets in order to obtain funds of the same maturity and other credit terms and denominated in the same currency as the export credit), or the payment by them of all or part of the costs incurred by exporters or financial institutions in obtaining credits, in so far as they are used to secure a material advantage in the field of export credit terms.

(ك) تقديم منح من الحكومات (أو منشآت خاصة خاضعة لها و / أو تتصرف نيابة عن سلطة حكومية) لائتمانات الصادرات بأسعار أقل من الواجب دفعها للاموال المستخدمة (أو الواجب دفعها عند اقتراضها من الاسواق الرأسمالية الدولية للحصول على أموال بنفس الاجال وبشروط ائتمانية أخرى وبنفس عملة ائتمانات الصادرات) أو التسديد الكلى أو الجزئى للتكاليف التى يتكبدها المصدرون أو المؤسسات المالية للحصول على ائتمانات، طالما أنها تستخدم لتأمين ميزة مادية فى شروط ائتمانات التصدير .

Provided, however, that if a Member is a party to an international undertaking on official export credit to which at least twelve original Member to this Agreement are parties as of 1 January 1979 (or a successor undertaking which has been adopted by those original Members), or if in practice a Member applies the interest rates provisions of the relevant undertaking, an export credit practice which is in conformity with those provisions shall not be considered an export subsidy prohibited by this Agreement.

ومع ذلك يشترط أنه اذا كان العضو طرفاً فى تعهد دولى بشأن ائتمانات تصدر رسمية يكون أطرافه 12 عضواً أصلياً على الاقل فى هذا الاتفاق فى1 يناير 1979 (أو فى تعهد تال قد اعتمده الاعضاء الاصليون) أو اذا كان العضو يطبق من الناحية العملية شرط أسعار فائدة فى التعهد المعنى، لا تعتبر ممارسة ائتمان التصدير التى تتمشى مع تلك الاحكام دعم صادرات محظورة فى هذا الاتفاق.

(l) Any other charge on the public account constituting an export subsidy in the sense of Article XVI of GATT 1994.

(ل) أى تكليف آخر على حساب الحكومة يشكل دعم صادرات بمعنى المادة 16 من اتفاقية جات عام 1994 .

ANNEX II
GUIDELINES ON CONSUMPTION OF INPUTS IN THE PRODUCTION PROCESS[61]

I

1- Indirect tax schemes can allow for exemption , remission or deferral of prior-stage cumulative indirect taxes levied on inputs that are consumed in the production of the exported product (making normal allowance for waste). Similarly, drawback schemes can allow for the remission or drawback of import charges levied on inputs that are consumed in the production of the exported product (making normal allowance for waste).

2- The Illustrative List of Export Subsidies in Annex I of this Agreement makes reference to the term ‘‘inputs that are consumed in the production of the exported product’’ in paragraphs (h) and (I) Pursuant to paragraph (h), indirect tax rebate schemes can constitute an export subsidy to the extent that they result in exemption, remission or deferral of prior-stage cumulative indirect taxes in excess of the amount of such taxes actually levied on inputs that are consumed in the production of the exported product. Pursuant to paragraph (i), drawback schemes can constitute an export subsidy to the extent that they result in a remission or drawback of import charges in excess of those actually levied on inputs that are consumed in the production of the exported product. Both paragraphs stipulate that normal allowance for waste must be made in findings regarding consumption of inputs in the production of the exported product. Paragraph(i) also provides for substitution, where appropriate .

II

In examining whether inputs are consumed in the production of the exported

الملحق الثانى
مبادىء توجيهية بشأن أستهلاك المدخلات فى عملية الانتاج [61]

أولا

1- يمكن فى برامج تخفيض الضريبة غير المباشرة السماح بالاستثناء أو الاعفاء من الضرائب غير المباشرة المتراكمة من مرحلة سابقة المفروضة على المدخلات التى تستهلك فى أنتاج المنتج المصدر (مع السماح العادى للعوادم)، أو تأجيل هذه الضرائب . وبالمثل يمكن لبرامج رد رسوم الاستيراد أن تسمح بالاعفاء أو رد رسوم الاستيراد المفروضة على المدخلات التى تستهلك فى إنتاج منتج مصدر (مع السماح بنسبة الفقد المعتادة) .

2- القائمة الايضاحية بدعم التصدير فى الملحق الاول بهذا الاتفاق تتحدث عن "المدخلات التى تستهلك فى إنتاج منتج مصدر" فى الفقرتين (ح) و (ط) . وعملا بالفقرة (ح) ، يمكن أن تعتبر برامج تخفيض الضرائب غير المباشرة دعم للصادرات بقدر ما تؤدى إلى استثناء أو إعفاء من ضرائب غير مباشرة متراكمة من مرحلة سابقة أو إلى تأجيل هذه الضرائب بما يجاوز مبلغ الضرائب المفروضة فعلياً على المنتجات التى تستهلك فى إنتاج منتج مصدر. وعملا بالفقرة (ط)، يمكن أن تعتبر برامج رد رسوم الاستيراد دعم للصادرات بقدر ما يؤدى الاعفاء أو رد رسوم الواردات بما يجاوز الرسوم المفروضة فعلاً على المدخلات المستهلكة فى إنتاج منتج مصدر . وتفترض كل من الفقرتين السماح بنسبة الخسارة العادية فيما يتعلق باستهلاك المدخلات فى إنتاج منتج مصدر. وتنص الفقرة (ط) أيضاً على بديل، عند الاقتضاء .

ثانياً

عند دراسة ما إذا كانت المدخلات تستهلك لانتاج منتج

[61] أن المدخلات المستهلكة فى عملية الانتاج هى مدخلات دخلت فعلا ومادياً ، مثل الطاقة و الوقود والزيت المستخدم فى هملية الانتاج والعوامل المساعدة التى تستهلك خلال استخدامها للحصول على المنتج المصدر .

[61]Inputs consumed in the production process are inputs physically incorporated, energy, fuels and oil used in the production process and catalysts which are consumed in the course of their use to obtain the exported product.

product, as part of a countervailing duty investigation pursuant to this Agreement , investigating authorities should proceed on the following basis:

مصدر، كجزء من التحقيق فى رسم تعويضى عملا بهذا الاتفاق، ينبغى على سلطات التحقيق أن تسير فى عملها على أساس ما يلى:

1-Where it is alleged that an indirect tax rebate scheme , or a drawback scheme , conveys a subsidy by reason of over - rebate or excess drawback of indirect taxes or imports charges on inputs consumed in the production of the exported product, the investigating authorities should first determine whether the government of the exporting Member has in place and applies a system or procedure to confirm which inputs are consumed in the production of the exported products and in what amounts. Where such a system or procedure is determined to be applied , the investigating authorities should then examine the system of procedure to see whether it is reasonable , effective for the purpose intended and based on generally accepted , commercial practices in the country of export . The investigating authorities may deem it necessary to carry out , in accordance with paragraph 6 of Article 12 certain practical tests in order to verify information or to satisfy themselves that the system or procedure is being effectively applied.

1- عندما يكون هناك إدعاء بأن برنامج تخفيض الضريبة غير المباشرة أو برنامج رد رسوم الاستيراد يحقق دعم بسبب الافراط فى التخفيض أو زيادة رد رسوم الضرائب غير المباشرة أو رسوم الواردات على مدخلات تستهلك فى إنتاج منتج مصدر، ينبغى أن تحدد سلطات التحقيق أولا إذا كانت حكومة العضو المصدر عندها وتطبق نظاماً أو إجراء يتأكد من أن المدخلات تستهلك فى إنتاج منتج مصدر وبأى كمية . وعن التأكد من وجود هذا النظام أو الاجراء و من أنه يطبق ، ينبغى على سلطات التحقيق أن تدرس النظام أو الاجراء لترى إذا كان معقولاً وذى فاعلية للغرض المقصود منه، ويقوم على ممارسات تجارية مقبولة بصورة عامة فى بلد التصدير. وقد تعتبر سلطات التحقيق أن من الضرورى، طبقاً للفقرة 6 من المادة 12 ، تنفيذ بعض الاختبارات العملية للتحقق من المعلومات أو للتأكد بنفسها من أن النظام أو الاجراء يطبق بفاعلية .

2- Where there is no such system or procedure, where it is not reasonable, or where it is instituted and considered reasonable but is found not to be applied or not to be applied effectively, a further examination by the exporting Member based on the actual inputs involved would need to be carried out in the context of determining whether an excess payment occurred. If the investigating authorities deemed it necessary, a further examination would be carried out in accordance with Paragraph 1.

2- وعندما لا يوجد مثل هذا النظام أو الاجراء، وعندما يكون غير معقول أو يكون موجودا ويعتبر معقولا ولكن وجد أنه لا يطبق أو يطبق بطريقة غير فعالة، يقتضى الامر مزيدا من الدراسة من جانب العضو المصدر استنادا الى المدخلات الفعلية لتحديد وجود مدفوعات زائدة أم لا. واذا رأت سلطات التحقيق أن ذلك ضرورى ، تقوم بمزيد من الدراسة طبقا للفقرة1.

3- Investigating authorities should treat inputs as physically incorporated if such inputs are used in the production process and are physically present in the product exported. The Members note that an input need not be present in the final product in the same form in which it entered the production process.

3- ينبغى لسلطات التحقيق أن تعامل المدخلات باعتبارها داخله مادياً فى المنتج إذا كانت تلك المدخلات تستخدم فى عملية الانتاج و موجودة ماديا فى المنتج المصدر. ويلاحظ الاعضاء أن أى مدخل لا يجب أن يكون موجودا فى المنتج النهائى بنفس الشكل الذى دخل فيه فى عملية الانتاج .

4- In determining the amount of a particular input that is consumed in the production of the exported product, a" normal allowance for waste" should be taken into account, and such waste should be treated as consumed in the production of the exported product . The term "waste" refers to that portion of a given input which does not serve an independent function in the production process , is not consumed in the production of the exported product (for reasons such as inefficiencies) and is not recovered, used or sold by the same manufacturer.

4- عند تحديد مقدار مدخل معين استهلك فى انتاج منتج مصدر ، ينبغى أخذ "السماح العادى بالفقد" فى عين الاعتبار و ينبغى معاملة ذلك الفقد باعتباره قد استهلك فى انتاج المنتج المصدر. ويشير مصطلح "الفقد" الى الجزء من المدخل الذى لا يؤدى وظيفة مستقلة فى عملية الانتاج و لا يستهلك فى انتاج المنتج المصدر (لاسباب عدم كفاءته) و انه لا يستعاد أو يستخدم أو يباع من قبل نفس المنتج .

5- The investigating authority's determination of whether the claimed allowance for waste is" normal" should take into account the production process, the average experience of the industry in the country of export, and other technical factors, as appropriate. The investigating authorities should bear in mind that an important question is whether the authorities in the exporting Member have reasonably calculated the amount of waste, when such an amount is intended to be included in the tax of duty rebate or remission.

5- أن حكم سلطة التحقيق بما اذا كان السماح بالفقد هو " عادى " ينبغى أن يراعى نوع عملية الانتاج ومتوسط خبرة الصناعة فى بلد التصدير و العوامل التقنية الاخرى كلما كان ملائما. وينبغى أن تأخذ سلطات التحقيق فى الاعتبار مسألة مهمة وهى أن السلطات فى العضو المصدر قد قامت بحساب مقدار الفقد بطريقة معقولة، عندما أدخلته فى حساب الضريبة أو خفض الرسوم أو الاعفاء منها.

ANNEX III
GUIDELINES IN THE DETERMINATION OF SUBSTITUTION DRAWBACK SYSTEMS AS EXPORT SUBSIDIES

الملحق الثالث
مبادىء توجيهية لتحديد نظم رد الرسوم البديلة التى تعتبر دعم تصدير

I

أولا

Drawback systems can allow for the refund or drawback of import charges on inputs which are consumed in the production process of another product and where the export of this latter product contains domestic inputs having the same quality and characteristics as those substituted for the imported inputs. Pursuant to paragraph(i) of the illustrative list of export subsidies in Annex 1, substitution drawback systems can constitute an export subsidy to the extent that they result in an excess drawback of the imports charges levied initially on the imported inputs for which drawback is being

يمكن أن تسمح رد رسوم الاستيراد بإعادة تسديد رسوم الاستيراد أو ردها على المدخلات التى تستهلك فى عملية انتاج منتج جديد وحين يحتوى تصدير هذا المنتج الاخير على مدخلات محلية لها نفس النوعية والخصائص التى للمدخلات المستوردة البديلة، وعملا بالفقرة (ط) من القائمة الايضاحية بدعم التصدير فى الملحق الاول ، يمكن أن تكون بدائل رد رسوم الاستيراد بمثابة دعم تصدير بقدر ما ينتج عنها زيادة في رد رسوم الاستيراد المفروضة مبدئياً على المدخلات المستوردة التي يطلب رد رسوم الاستيراد عنها.

claimed.

II

In examining any substitution drawback system as part of a countervailing duty investigation pursuant to this Agreement, investigating authorities should proceed on the following basis:

1- Paragraph (I) of the Illustrative List stepulates that home market inputs may be substituted for imported inputs in the production of a product for export provided such inputs are equil in quantity to, and have the same quality and characteristics as, the imported inputs being substituted. The existence of a verification system or producer is important because it enables the government of the exporting Member to ensure and demonstrate that the quantity of inputs for which drawback is claimed does not exceed the quantity of similar products exported, in what ever from, and that there is not drawback of import charges in excess of those originally levied on the imported inputs in question.

2- Where it in alleged that a substitution drawback system, conveys a subsidy, the investigating authorities should first determine whether the government of the exporting Member has in place and applies a system or procedure to confirm which inputs are consumed in the production of the exported product and in what amounts. where such a system or procedure is determined to be applied, the investigating authorities should then examine the verification procedures to see whether they are reasonable, effective for the purpose intended, and based on generally accepted commercial practices in the country of exports. To the extent that the procedures are determined to meet this test and are effectively applied, no subsidy should be presumed to exist. it may be deemed necessary by the investigating authorities to carry out, in accordance with paragraph 6 of Article 12, certain practical tests in order to verify information of satisfy themselves that the verification procedures are being effectively applied.

3- Where there are no verification procedures, where there are not reasonable, or

ثانياً

عند دراسة أى بديل لنظام رد رسوم الاستيراد كجزء من التحقيق فى الرسم التعويضى عملا بهذا الاتفاق، ينبغى أن تعمل سلطات التحقيق على الاساس التالى :

1- تشترط الفقرة (ط) من القائمة الايضاحية جواز الاستعاضة بمدخلات السوق المحلية عن المدخلات المستوردة لإنتاج منتج للتصدير بشرط أن تكون هذه المدخلات مساوية فى الكمية، ولها نفس نوعية وخصائص المدخلات المستوردة التي يتم إستبدالها. ووجود نظام أو اجراء تحقق مهم لأنه يمكن حكومة العضو المصدر من إثبات أن كمية المدخلات التي يطلب عنها رد رسوم الاستيراد لاتتجاوز كمية المنتجات المصدرة المماثلة، في أي شكل، وأنه لايوجد رد لرسوم الاستيراد تزيد عن الرسوم التي فرضت في الاصل على المدخلات المستوردة قيد النظر.

2- وعندما يكون هناك ادعاء بأن بديل نظام رد رسوم الاستيراد يتضمن دعم، يجب على سلطات التحقيق العمل أولا على تحديد ما اذا كان لدى حكومة العضو المصدر نظام أو اجراء تحقق وما اذا كانت تطبقه واذا تحدد وجود هذا النظام أو الاجراء وأنه مطبق، يجب على سلطات التحقيق دراسة اجراءات التحقيق لترى ما اذا كانت معقولة وفعالة للغرض المطلوب منها وتقوم على اساس ممارسات تجارية مقبولة بصورة عامة فى صورة بلد التصدير. لا يفترض وجود دعم بقدر ما تفى هذه الاجراءات بهذا الاختيار وتكون مطبقة بفعالية. وقد ترى سلطات التحقيق أن تقوم، طبقا للفقرة 6 من المادة12، ببعض الاختبارات العملية للتحقق من المعلومات أو لتتأكد بنفسها من أن اجراءات التحقق تطبق بفعالية .

3- وعندما لا توجد اجراءات تحقق، أو تكون غير

where such procedures are instituted and considered reasonable but are found not to be actually applied or not applied effectively, there may be a subsidy. In such cases a further examination by the exporting Member based on the actual transactions involved would need to be carried out to determine whether an excess payment occurred. If the investigating authorities deemed it necessary, a further examination would be carried out in accordance with paragraph 2.

معقولة، أو تكون موجودة وتعتبر معقولة ولكن لا تطبق أولا تطبق بفعالية، يمكن أن تكون هناك دعم. وفى هذه الحالات يقوم العضو المصدر بمزيد من الدراسة على أساس الصفقات الفعلية وذلك لتحديد ما اذا كان هناك مدفوعات زائدة. واذا اعتبرت سلطات التحقيق أن ذلك ضرورى ، تجرى مزيدا من الدراسة طبقا للفقرة 2.

4-The existence of a substitution drawback provision under which exporters are allowed to select particular import shipments on which drawback is claimed should not of itself be considered to convey a subsidy.

4- ان وجود نص على بديل رد رسوم الاستيراد يسمح للمصدرين باختيار شحنات واردات معينة يطالب بناء عليها برد رسوم الاستيراد لا ينبغى أن يعتبر فى حد ذاته متضمناً دعماً.

5- An excess drawback of import charges in the sense of paragraph (i) would be deemed to exist where governments paid interest on any monies refunded under their drawback schemes, to the extent or the interest actually paid or payable .

5- تكون هناك مدفوعات زائدة ردا لرسوم الاستيراد فى مفهوم الفقرة (ط) عندما تدفع الحكومة فائدة على المبالغ المعاد تسديدها بمقتضى برامج رد رسوم الاستيراد ، وبقدر ما تكون هذه الفائدة قد دفعت فعلا أو استحق دفعها .

ANNEX IV
CALCULATION OF THE TOTAL AD VALOREM SUBSIDIZATION (PARAGRAPH1(A)OF ARTICLE 6)[62]

الملحق الرابع
حساب اجمالى الدعم بحسب القيمة (الفقرة 1 (ألف) من المادة 6)[62]

1- Any calculation of the amount of a subsidy for the purpose of paragraph 1 (a) of Article 6 shall be done in terms of the cost to the granting government.

1- يكون حساب مقدار الاعانة فىمفهوم الفقرة1 (أ) من المادة 6 على اساس التكلفة التى تحملتها الحكومة المانحة0

2- Except as provided in paragraphs 3 through 5, in determining whether the overall rate of subsidization exceeds 5% of the value of the product, the value of the product shall

2- وفيما عدا ما نص علية فى الفقرات من 3 الى 5، وعند تحديد ما اذا كان المعدل الشامل لمنح الدعم يتجاوز 5 فى المائة من قيمة المنتج، تحسب قيمة المنتج بإعتبارها القيمة الكلية

[62] ينبغي وضع تفاهم فيما بين الاعضاء ، كلماكان ضرورياً ، بشأن مسائل لم تحدد في هذا الملحق أو التي تحتاج الى مزيد من التوضيح لاغراض الفقرة 1 (أ) من المادة 6 .

[62]An understanding among Members should be developed , as necessary , on matters which are not specified in this Annex or which need further clarification for the purposes of paragraph 1(a) of Article 6.

be calculated as the total value of the recipient firm's63 sales in the most recent 12-month period, for which sales data is available, preceding the period in which the subsidy is granted64.

لمبيعات الشركة المتلقية[63] خلال آخر مدة 12 شهراً تتوافر عنها بيانات ، قبل الفترة التى يمنح فيها الدعم[64].

3- where the subsidy is tied to the production or sale of a given product , the value of the product shall be calculated as the total value of the recipient firm's sales of that product in the most recent 12 month period, for which sales data is available , preceding in the period in which the subsidy is granted.

3- وعندما يرتبط الدعم بإنتاج أو بيع منتج معين، تحسب قيمة المنتج بإعتبارها القيمة الكلية لمبيعات الشركة المتلقية من ذلك المنتج خلال آخر مدة 12 شهراً تتوافر عنها بيانات، قبل الفترة التى يمنح فيها الدعم .

4- Where the recipient firm is in a start-up situation , serious prejudice shall be deemed to exist in the overall rate of subsidization exceeds 15% of the total funds invested. For purposes of this paragraph, a start-up period will not extent beyond the first year of production[65]

4- إذا كانت الشركة المتلقية فى مرحلة البداية يكون هناك إجحاف خطير إذا تجاوز المعدل الشامل لمنح الاعانات 15 فى المائة من المبالغ الاجمالية المستثمرة. وفتطبيق هذه الفقرة، لاتتجاوز مرحلة البداية السنة الاولى للانتاج[65]

5- Where the recipient firm is located in an inflationary economy country, the value of the product shall be calculated as the recipient firm's total sales (or sales of the relevant product , if the subsidy is tied) in the preceding calendar year indexed by the rate of inflation experienced in the 12 months preceding the month in which the subsidy is to be given .

5- إذا وجدت الشركة المتلقية فى بلد ذا إقتصاد تضخمى، تحسب قيمة المنتج بإعتبارها المبيعات الكلية للشركة المتلقية (أو مبيعات المنتج المعنى ، إذا كان الدعم مربوط به) فى السنة التقويمية السابقة مع حساب معدل التضخم الذى مرت به فى ال12 شهراً السابقة على الشهر الذى يمنح فيه الدعم .

6- In determining the overall rate of

6- وعند تحديد المعدل الشامل لمنح دعم فى سنة معينة،

---

[63] الشركة المتلقية هى شركة في أراضي العضو الذى يقدم المنح .

[63]The recipient firm is a firm in the territory of the subsidizing Member.

[64]في حالة الدعم المرتبط بالضرائب تحسب قيمة المنتجات بإعتبارها القيمة الكلية للمبيعات الشركة المتلقية في السنة المالية التي استحقت فيها هذا الاجراء الضرائبي .

[64]In the case of tax- related subsidies the value of the product shall be calculated as the total value of the recipient firm's sales in the fiscal year in which the tax-related measure was earned.

[65] تشمل حالات فترة البدء الحالات التي تكون فيها الالتزامات المالية قد أبرمت لتطوير منتج أو إنشاء ملحقات ولتصنيع منتجات تستفيد من الدعم ، حتى لو لم يبدأ الانتاج بعد .

[65]Start-up situations include instances where financial commitments for product development or construction of facilities to manufacture products benefiting from the subsidy have been made , even though production has not begun.

subsidization in a given year, subsidies given under different programmes and by different authorities in the territory of a Member shall be aggregated.

يجمع الدعم الممنوح بمقتضى برامج مختلفة ومن قبل سلطات مختلفة فى أراضى العضو.

7- Subsidies granted prior to the date of entry into force of the WTO Agreement, the benefits of which are allocated future production, shall be included in the overall rate of subsidization.

7- تدرج فى المعدل الشامل لمنح الدعم ذلك الدعم الممنوح قبل بدء نفاذ إتفاقية منظمة التجارة العالمية، والذى يكون منافعه مخصصة للانتاج فى المستقبل .

8- Subsidies which are non-actionable under relevant provisions of this Agreement shall not be included in the calculation of the amount of a subsidy for the purpose of paragraph 1(a) of Article 6.

8- لايدخل الدعم الذى لايبرر إقامة دعوى بمقتضى الاحكام ذات الصلة في الاتفاق الحالى في حساب مقدار الدعم في مفهوم فقرة 1 (أ) من المادة6.

ANNEX V
PROCEDURES FOR DEVELOPING INFORMATION CONCERNING SERIOUS PREJUDICE

الملحق الخامس
اجراءات لجمع معلومات عن الاضرار الخطير

1- Every Member shall cooperate in the development of evidence to be examined by a panel in procedures under paragraphs 4 through 6 of Article 7. The parties to the dispute and any third-country Member concerned shall notify to the DSB, as soon as the provisions of paragraph 4 of Article 7 have been invoked, the organization responsible for administration of this provision within its territory and the procedures to be used to comply with requests for information.

1- يتعاون كل عضو في جمع أدلة ليدرسها فريق التحكيم في الاجراء الوارد في الفقرات من4 الى 6 من المادة 7. وعلى الاطراف في النزاع وأي بلد ثالث عضو معنى أن يخطر جهاز تسوية المنازعات، عند اللجوء الى أحكام الفقرة 4 من المادة 7، باسم الجهة المسئولة عن تنفيذ هذا النص داخل أراضيها والاجراءات المستخدمة للامتثال لطلبات من أجل الحصول على المعلومات .

2- In cases where matters are referred to the DSB under paragraph 4 of Article 7, the DBS shall, upon request, initiate the procedure to obtain such information from the government of the subsidizing Member as necessary to establish the existence and amount of subsidization, the value of total sales of the subsidized firms, as well as information necessary to analyze, the adverse

2- وعند إحالة مسألة الى جهاز تسوية المنازعات بمقتضى الفقرة 4 من المادة 7 ، يبدأ الجهاز ، عند الطلب، اجراءاً للحصول على المعلومات الضرورية من حكومة العضو الذي يقدم الدعم لتحديد وجود الدعم ومقداره وقيمة إجمالى مبيعات المنتج المدعم[66] وقد تشمل هذه العملية كلما إقتضى الامر ، تقديم أسئلة لحكومة العضو المقدم للدعم وللعضو الشاكى لجمع

[66] في الحالات التي ينبغي فيها اثبات وقوع الاضرار الخطير.

[66]**In cases where the existence serious prejudice has to be demonstrated.**

effects caused by the subsidized product[66]. This process may include, where appropriate, presentation of questions to the government of the subsidizing Member and of the complaining Member to collect information, as well as to clarify and obtain elaboration of information available to the parties to a dispute through the notification procedures set forth in Part VII [67].

3- In the case of effects in third-country markets, a party to a dispute may collect information, including through the use of questions to the government of the third country Member, necessary to anaylse adverse effects, which is not otherwise reasonably available from the complaining Member or subsidizing Member. This requirement should be administered in such a way as not to impose an unreasonable burden on the third-country Member in particular, such a Member is not expected to make a market or price analysis specially for that purpose. The information to be supplied is that which is already available or can be readily obtained by this Member (e.g. most resent statistics which already have been gathered by relevant statistical services but which have not yet been published, customs data concerning imports and declared values of the products concerned, etc.). However, if a party to a dispute undertakes a detailed market analysis at its own expense, the task of the person or firm conducting such an analysis shall be facilitated by the authorities of the third-country Member and such a person or firm shall be given access to all information which is not normally maintained confidential by the government.

4- The DSB shall designate a representative to serve the function of facilitating the information-gathering process. The sole purpose of the representative shall be to ensure the timely

معلومات وكذلك للتوضيح والحصول على شرح للمعلومات المتاحة للاطراف في النزاع من خلال اجراءات الاخطار الواردة في الجزء السابع[67] .

3- وفي الحالات التي تكون لها آثار في اسواق بلد ثالث، يستطيع طرف النزاع أن يجمع المعلومات ، بما في ذلك تقديم اسئلة الى حكومة البلد الثالث العضو، من أجل تحليل الاثار السلبية، اذا كانت هذه المعلومات لا تتوافر بطريقة معقولة أخرى من العضو الشاكي أو العضو المقدم للدعم . وينبغي تطبيق هذا الشرط بطريقة لا تفرض عبئا غير معقول على البلد الثالث للعضو. و لا يتوقع من هذا العضو القيام بتحليل السوق أو الاسعار لهذا الغرض. فالمعلومات المطلوب تقديمها هي المتاحة فعلا أو التى يمكن أن يحصل عليها هذا العضو (مثل آخر إحصاءات جمعتها ادارات الاحصاءات المختصة، ولم تنشر بعد ، وبيانات الجمارك الواردات والقيم المعلنة للمنتجات المعنية وما الى ذلك). ومع هذا، اذا اضطلع طرف في نزاع بتحليل تفصيلي للسوق على نفقته الخاصة، تيسر سلطات البلد الثالث العضو مهمة الشخص أو المكتب الذي يقوم بهذا التحليل وتسمح للشحص أو المكتب بالوصول الى جميع المعلومات التي لا تعتبرها الحكومة معلومات سرية في العادة .

4- يعين جهاز تسوية المنازعات ممثلا للقيام بمهمة تيسير عملية جمع المعلومات . ويكون الغرض الوحيد للممثل هو ضمان جمع المعلومات الضرورية في الوقت المناسب لتيسير

---

[67] في عملية جمع المعلومات التي يقوم بها جهاز تسوية المنازعات تراعى ضرورة حماية المعلومات التي قد تكون سرية الطابع أو التي تقدم على أساس سري من عضو مشترك في هذه العملية .

[67]The information-gathering process by the DSB shall take into account the need to protect information which is by nature confidential or which is provided on a confidential basis by any Member involved in this process.

development of the information necessary to facilitate expeditious subsequent multilateral review of the dispute. In particular, representative may suggest ways to most efficiently solicit necessary information as well as encourage the cooperation of the parties.

النظر في النزاع بأسلوب متعدد الاطراف بعد ذلك بسرعة. ويجوز للممثل اقتراح وسائل لجمع المعلومات الضرورية بطريقة فعالة وكذلك تشجيع التعاون مع الاطراف.

5- The information-gathering process outline in paragraph 2 through 4 shall be completed within 60 days of the date in which the matter has been referred to the DSB under paragraph 4 of Article7. The information obtained during this process shall be submitted to the panel established by the DSB in accordance with the provisions of part X. This information should include, *inter alia*, data concerning the amount of the subsidy in question (and, where appropriate, the value of total sales of the subsidized firms), prices of the subsidized product, prices of the non- subsidized product, prices of other suppliers to the market, changes in the supply of the subsidized product to the market in question and changed in market shares. It should also include rebuttal evidence, as well as such supplemental information as the panel deems relevant in the course of reaching its conclusions.

5- تستكمل عملية جمع المعلومات المبينة فى الفقرات من 2 إلى4 خلال 60 يوماً من التاريخ الذى أحيلت فيه المسألة إلى جهاز تسوية المنازعات بمقتضى الفقرة 4 من المادة 7. وتقدم المعلومات التى يمكن الحصول عليها خلال هذه العملية إلى الفريق الذى أنشأه جهاز تسوية المنازعات طبقاً لاحكام الجزء العاشر. وينبغى أن تشمل هذه المعلومات، من بين جملة أمور، بيانات عن مقدار الدعم قيد النظر (وقيمة إجمالى مبيعات الشركات المدعومة عندما يكون ذلك مناسباً)، وأسعار المنتجات وأسعار المنتجات غير المدعومة وأسعار الموردين الاخرين فى السوق والتغيرات فى عرض المنتجات المدعومة فى السوق قيد النظر والتغييرات فى الحصص من السوق. وينبغى أن تشمل أيضاً الادلة التى تثبت العكس وكذلك المعلومات الاضافية التى يعتبرها الفريق مفيدة للتوصل الى نتائج.

6- If the subsidizing and /or third-country Member fail to cooperate in the information-gathering process, the complaining Member will present its case of serious prejudice, based on evidence available to it, together with facts and circumstances of the non-cooperation of the subsidizing and / or third-country Member. Where information is unavailable due to non-cooperation by the subsidizing and / or third-country Member, the panel may complete the record as necessary relying on best information otherwise available.

6- إذا لم يتعاون العضو المقدم للدعم و/أو البلد الثالث العضو فى عملية جمع المعلومات، يقدم العضو الشاكى ادعاءه بالاجحاف الخطير على أساس الدليل المتاح لديه ، مع حقائق وظروف عدم تعاون العضو المقدم الدعم و/ أو البلد الثالث العضو. وعندما لاتتاح المعلومات نتيجة لعدم تعاون العضو المقدم للدعم و / أو البلد الثالث الععضو ، يستكمل الفريق ملف الدعوى كما يلزم بالاعتماد على أفضل المعلومات المتاحة بطريقة أخرى.

7- 1n making its determination, the panel should draw adverse inferences from instances of non-cooperation by any party involved in the information-gathering process.

7- وينبغى للفريق عند اصدار حكمه أن يستخلص نتيجة عكسية من عدم تعاون أى طرف مشترك فى عملية جمع المعلومات .

8- In making a determination to use either best information available or adverse inferences, the panel shall consider the advice of the DSB representative nominated under paragraph 4 as to the reasonableness of any requests for information and the efforts made by parties to comply with these requests in a cooperative and timely manner.

9- Nothing in the information-gathering process shall limit the ability of the panel to seek such additional information it deems essential to a proper resolution to the dispute, and which was not adequately sought or developed during that process. However, ordinarily the panel should not request additional information to complete the record where the information would support a particular party's position and the absence of that information in the record is the result of unreasonable non- cooperation by the party in the information-gathering process.

ANNEX VI
PROCEDURES FOR ON-THE-SPOT INVESTIGATIONS PURSUANT TO PARAGRAPH 6 OF ARTICLE 12

1- Upon initiation of an investigation, the authorities of the exporting Member and the firms known to be concerned should be informed of the intention to carry out-the-spot investigation.

2- If in expceptionel circumstances it is intendet to include non-government team, the firms and the authorities of the exporting Member should be so informed. Such non-governmental exports should be subject to effective sanctions for breach of confidentiality requirements.

3- It should be standard practice to obtain explicit agreement of the firms concerned in the exporting Member before the visit is finally scheduled.

8- وعند تقرير استخدام أفضل المعلومات المتاحة أو النتائج العكسية المستخلصة ، يأخذ الفريق فى إعتباره رأى ممثل جهاز تسوية المنازعات المسمى عملا بالفقرة 4عن مدى معقولية أى طلبات للحصول على معلومات والجهود التى بذلتها الاطراف للامتثال لهذه الطلبات بطريقة تعاونية وفى الوقت المناسب.

9- ليس فى عملية جمع المعلومات ما يحد من قدرة فريق التحكيم على السعى للحصول على المعلومات االتى يرى أنها ضرورية لحل النزاع حلا سليماً إذا لم يكن السعى إليها أو جمعها قد جرى بطريقة كافية خلال العملية. ومع ذلك، لا ينبغى للفريق فى العادة أن يطلب معلومات إضافية لاستكمال ملف الدعوى إذا كانت هذه المعلومات ستدعم موقف طرف معين وكان غياب تلك المعلومات من الملف يرجع إلى عدم التعاون غير المعقول من جانب هذا الطرف فى عملية جمع المعلومات.

الملحق السادس
إجراءات التحقيقات فى الموقع عملا بالفقرة 6 من المادة 12

1- عند بدء تحقيق ما، ينبغى اخطار سلطات العضو المصدر والشركات المعروف أنها معنية بأن النية تتجه الى القيام بتحقيقات فى الموقع .

2- فى ظروف استثنائية، اذا كانت هناك نية اشتراك خبراء غير حكوميين فى فريق التحقيق، ينبغى اخطار الشركات وسلطات العضو المصدر . وينبغى أن يكون هؤلاء الخبراء غير الحكوميين عرضة لعقوبات فعالة عند انتهاك شروط السرية .

3- ينبغى أن يكون الاسلوب المعتاد هو الحصول على موافقة واضحة من الشركات المعنية فى العضو المصدر قبل تحديد الموعد النهائى للزيارة .

4- As soon as the agreement of the firms concerned has been obtained, the investigating authorities should notify the authorities of the exporting Member of the names and addresses of the firms to be visited and the dates agreed.

4- وبمجرد الحصول على موافقة الشركات المعنية، ينبغى لسلطات التحقيق أن تخطر سلطات العضو المصدر بأسماء وعناوين الشركات التى سيزورها والتواريخ التى تم الاتفاق عليها .

5- Sufficient advance notice should be given to the firm in question before the visit is made.

5- ينبغى اعطاء اخطار مسبق كاف للشركات قيد النظر قبل الزيارة .

6- Visits to explain the questionnaire should only be made at the request of an exporting firm. In case of such a request the investigating authorities may place themselves at the disposal of the firm; such a visit may only be made if (a) the authorities of the importing Member notify the representatives of the government of the Member in question and (b) the latter do not object to the visit.

6- لا ترتب زيارات لشرح الاستبيان الا بناء على طلب شركة التصدير . وفى حالة هذا الطلب، تضع سلطات التحقيق نفسها تحت طلب الشركة ؛ ولايجوز القيام بهذه الزيارة الا اذا (أ) أخطرت سلطات العضو المستورد ممثلى حكومة العضو صاحب الشأن و (ب) ولم يعترض الاخير على الزيارة .

7- As the main purpose of the on-the-spot investigation is to verify information provided or to obtain further details, it should be carried out after the response to the questionnaire has been received unless the firm agrees to the contrary and the government of the exporting Member is informed by the investigating authorities of the anticipated visit and does not object to it; further, it should be standard practice prior to the visit to advise the firm concerned of the general nature of the information to be verified and of any further information which needs to be provided, through this should not preclude requests to be made on the spot for further details to be provided in the light of information obtained.

7- بما أن الغرض الاساسى من التحقيق فى الموقع هو التحقق من المعلومات المقدمة أو الحصول على مزيد من التفاصيل، ينبغى اجراء هذا التحقيق بعد وصول الاجابة على الاستبيان ما لم توافق الشركة على عكس ذلك وتخطر سلطات التحقيق حكومة العضو المصدر بالزيارة المتوقعة دون أن تعترض عليها الحكومة؛ وفضلا عن ذلك، ينبغى أن يكون الاسلوب المعتاد قبل الزيارة هو اخطار الشركات المعنية بالطابع العام للمعلومات المطلوب التحقق منها وأى مزيد من المعلومات تدعو الحاجة الى توفيرها، ولكن هذا لا يستبعد تقديم طلبات للحصول على مزيد من التفاصيل فى الموقع على ضوء المعلومات التى سبق الحصول عليها.

8- Enquiries or questions put by the authorities or firms of the exporting Members and essential to a successful on-the-spot investigation should, whenever possible, be answered before the visit is made.

8- ينبغى الاجابة على الاستفهامات والاسئلة التى تقدمها سلطات أو شركات الاعضاء المصدرة والتى تكون ضرورية لنجاح التحقيق فى الموقع، قبل الزيارة، كلما أمكن ذلك.

ANNEX VII
DEVELOPING COUNTRY MEMBERS REFERRED TO IN PARAGRAPH 2 (A) OF ARTICLE 27

The developing country Members not subject to the provisions of paragraph 1(a) of Article 3 under the terms of paragraph 2(a) of Article 27 are:

(a) Least -developed countries designated as such by the United Nations which are Members of the WTO.

(b) Each of the following developing countries which are Members of the WTO shall be subject to the provisions which are applicable to other developing country Members according to paragraph 2 (b) of Article 27 when GNP per capita has reached $ 1.000 per annum**[68]**: Bolivia, Cameroon, Congo, Cote d'Ivoire, Dominican Republic, Egypt, Ghana, Guatemala, Guyana, India, Indonesia, Kenya, Morocco, Nicaragua, Nigeria, Pakistan, Philippines, Senegal, Sri Lank and Zimbabwe.

الملحق السابع
البلدان النامية الأعضاء المشار اليها فى الفقرة 2 (الف) من المادة 27

البلدان النامية الأعضاء غير الخاضعة لأحكام الفقرة 1(أ) من المادة 3 بمقتضى أحكام الفقرة 2(أ) من المادة 27 هى:

(أ) البلدان الأقل نمواً التى صنفتها الأمم المتحدة بهذه الصفة والتى هى أعضاء فى منظمة التجارة العالمية .

(ب) يحضع كل بلد من البلدان النامية التالية التى هى اعضاء فى منظمة التجارة العالمية للأحكام المطبقة على البلدان النامية الأخرى الأعضاء طبقاً للفقرة 2 (ب) من المادة 27 عندما يبلغ دخل الفرد من الناتج القومى 1000دولار فى العام[68]: بوليفيا، اندونيسيا، باكستان، الجمهورية الدومينيكية، زمبابوي، سريلانكا، السنغال، غانا، جواتيمالا، جيانا، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، مصر، المغرب، نيجيريا، نيكاراجوا، الهند.

Ref: Rania SUSIDY

[68] يقوم إدراج البلدان النامية الأعضاء فى القائمة فى الفقرة (ب) على أساس آخر بيانات من البنك الدولى عن إجمالى الناتج القومى للفرد .

[68]The inclusion of developing country Members in the list in paragraph (b) is based on the most recent data from the world Bank on GNP per capita.